

شؤون سعودية

Saudi Affairs

الرؤية
الأميركية تجاه
دمقرطة
السعودية

Issue 23 - February 2005

2005q1a-2300G

نظرة إستشرافية للانتخابات البلدية
التصويت للقبيلة والمذهب والمنطقة

انتقال العنف لدول الجوار الخليجي
تغول العنف السعودي عابر الحدود

مصير الثقافات الخاصة. الفرعية
بانتظار ولادة خطاب وطني في السعودية

السعودية
والإنتخابات
العراقية
خرابها يحضّر نمو
دول الخليج
الإنتخابات
والناخبون

الإرهاب
مؤتمراً:
عربون تقارب
مع أميركا

شؤون داخلية

وطني ثوبٌ مُرَقَّعٌ
كُلُّ جُزْءٍ فِيهِ مِصْنُوعٌ بِمِصْنَعٍ
وعلى الثوبِ نُقُوشٌ دُمُويَّةٌ
فرَّقَتْ أَشْكالَها الأَهْواءُ
لَكِنْ
وحدتْ ما بَيْنَها نَفْسُ الهَويَّةِ :
عِفَّةٌ واسِعَةٌ تَشقى
وعَهْرٌ يَتَمَتَّعُ !
★ ★ ★
وأمرِكا سَخِيَّةُ !

★ ★ ★
فرَّقَتْنَا وَحدَةُ الصَّفِّ
على طَبَلٍ وَدَفِّ
وتَوَحَّدْنَا بِتَقْيِيلِ الأيادي الأَجْنَبِيَّةِ .
عَرَبٌ نَحْنُ .. وَلَكِنْ
أَرْضُنَا عَادَتْ بِلا أَرْضٍ
وعُدْنَا فَوْقَها دونَ هَويَّةِ .
فَبِحَقِّ البَيْتِ
.. والبَيْتِ المُقَنَّعِ
وبِجَاهِ التَّبَعِيَّةِ
أَعْطَانَا يارَبُّ جَنسِيَّةَ أَمْرِيكا
لكي نَحيا كِرَاماً
في البِلادِ العَرَبِيَّةِ !
★ ★ ★
وطني: عِشْرُونَ جِزَاراً
يَسُوقُونَ إلى المِسلِخِ
قُطْعانَ خِرَافٍ آدَمِيَّةِ !
وَإِذا القُطْعانُ راحَتِ تَتَضَرَّعُ
لَمْ تَجِدْ عِيناً تَرى
أَوْ أُذْناً مِنْ خِارجِ المِسلِخِ .. تَسْمَعُ
فَطَقُوسُ الدَّبْحِ شَأْنٌ دَاحِلِيٌّ
والأَصُولُ الدُّوَلِيَّةُ
تَمْنَعُ المَسَّ بِأَوْضاعِ البِلادِ الدَّاحِلِيَّةِ .
إنَّما تَسْمَحُ أَنْ تَدْخُلَ أَمْرِيكا عَلينا
في شِئُونِ السَّلْمِ والحَرْبِ
وفي السَّلْبِ وفي التَّهَبِ
وفي البَيْتِ وفي الدَّرْبِ
وفي الكُتُبِ
وفي التَّوْمِ وفي الأَكْلِ وفي الشُّرْبِ

شعر: أحمد مطر

الارهاب .. مؤتمراً

مؤتمر حول مكافحة الارهاب يعقد في السعودية هو ضرورة من حيث المبدأ، لأن الظاهرة الارهابية تتفاقم وتمتد خطورتها الى خارج الحدود، وهو ضرورة لأن ضحاياها يتزايدون يوماً ولابد من وضع حلول حاسمة لوقف نزيف الدم المهدور مجاناً من أجساد الابرياء والاطفال والنساء والشيوخ، وهو ضرورة لأنه يهدد الأمن والاستقرار والمصالح.. كل تلك الضرورات معروفة ويجب التشديد عليها، ولكن هذا المؤتمر ضرورة سعودية على وجه التحديد، لأنها حملت صفتين متناقضتين: الضحية والجلاد. وهما صفتان تلاحقها في كل مكان، حتى بات مواطنو هذه الدولة يقاسون إجراءات الرقابة والتفتيش ليس في المطارات الأوروبية والأميركية بل بدأت بعض دول الخليج بوضع تدابير مشددة على دخول مواطني السعودية إليها.

ورغم تطلع الجماعات المتشددة الى تصفية الازدواجية الدينية في الجزيرة العربية، امتثالاً لاملاء الحديث (لا يجتمع دينان في جزيرة العرب)، فقد أصبحت السعودية وكراً كبيراً لتفجر أشكال أخرى من الازدواجية، فمنها ينطلق الفكر المتطرف والذي يشكل مصدراً من مصادر النشاط الارهابي، وفيها ينعقد أول مؤتمر لمكافحة الارهاب.. منها يخرج الارهابيون الى العراق بعد أن خضعوا تحت تأثير منظومة الدروس الدينية الحائثة على زرع الشاحنات المفخخة والعبوات الناسفة والعمليات الانتحارية في المنشآت العامة والخاصة الحكومية والاهلية، ومنها أيضاً ينطلق النداء لتأسيس أول مركز لمكافحة الارهاب.. فمنها يخرج التشدد ومنها يولد الاعتدال، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

كانت السعودية بمسبب حاجة الى مؤتمر كهذا يدرء عنها سهام العالم ويكسيها كفن الضحية بدلاً من بزة الجلاد.. وربما تمتد لو أن الارهابيين من جنسيات غير سعودية قد نفذوا مخططاتهم التفجيرية ضد المنشآت الحكومية كي تكسب وسام الضحية البريئة، ولكن كون الجماعات المصنفة في قائمة الارهاب هي سعودية المنشأ والتربية والتوجيه والتدريب، فإنها خسرت صفة البراءة ولكن تمسكت بصفة الضحية، حتى تصطف في قائمة الضحايا في العالم.. وحتى تكون المقولة البليدة: ليس للارهاب وطن ولا دين صالحة للاستعمال من قبل الضحية الجلاد. وحتى يضيع دم الضحايا وسط القبائل، فإن السعودية تفضل الركوز الى مقولة أن إرهابها ليس استثناءً فهو جزء من ظاهرة كونية، وكأنها تثبت ما تحاول نفيه او الدفاع عنه في الظاهر، فهي تقر من جهة بأن السعودية وكر نشاط للفكر الارهابي ولكن في الوقت نفسه تدفع التهمة عن نفسها عن طريق الاندراج في قائمة أوسع من الارهابيين في العالم.

لقد نبه بعض المسؤولين العرب والاجانب الى الاسباب الكامنة وراء تفجر الظاهرة العنيفة في العالم، ويفترض أن تبدأ السعودية في تشخيص تلك الاسباب قبل أن تشغل كثيراً وتاما بعملية التجميل لوجهها السياسي.. الارهاب ظاهرة كونية، هذه حقيقة ولكن لكل ظاهرة جذورها وأسبابها، والسعودية واحدة من أخطر المراكز الداعمة لفكر ونشاط ارهابيين، وهي تعلم قبل غيرها أين يكمن هذا الفكر وهذا النشاط..

لقد بات مألوفاً لدى الطبقة السياسية الحاكمة في السعودية أنها تضع مشكلتها في إطار أكبر درءاً لمحاصرتها بالمشكلة او تحميلها تبعاتها. في مؤتمر الحوار الوطني، مثلاً، حاولت السعودية أن تطالب الآخرين بالدفاع عن التسامح الديني، والحوار، والتعايش، والتعددية، فيما كانت هذه المبادئ مطالب الجماعات الأخرى التي عانت من الواحدية والاقصاء والافتقار التي اتبعتها الدولة ومؤسساتها الدينية، وهي الآن تكرر ذات الخطأ في مؤتمر مكافحة الارهاب، فتنسى أن الفكر الارهابي منذ الحادي عشر من سبتمبر وحتى الآن هو منتج سعودي بامتياز.

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤول التحرير

د. فؤاد إبراهيم

حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy
in Saudi Arabia

Editors:

Dr. Fouad Ibrahim
Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201

Wembley

HA9 9ZQ

UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffaires.net

Email: editor@saudiaffaires.net

بانتظار ولادة خطاب وطني في السعودية

مصير الثقافات الخاصة

ثقافية يمكن الانطلاق منها نحو صياغة خطاب ثقافي وطني وتخفيف حدة التظاهرات الثقافية الخاصة. ولكن ما حصل ان المؤتمرات تحولت الى مضمار لاستعراض الثقافات الخاصة وليس لانتقائها فضلاً عن الاتفاق على الحد الأدنى بين رعاتها من أسس خطاب ثقافي وطني مشترك.. فقد عاد رعاة الثقافات الخاصة من المؤتمرات وهم أشد التصاقاً بالذات الثقافية الخاصة، سوى بعض التعبيرات المبهمة وذات الصبغة الدبلوماسية بحسب مقتضى مسمى الحوار الوطني! والتي تبعث - اي تلك التعبيرات - مجرد إشارات إطمئنان خافته وفي بعض الاحيان غامضة.

كان يفترض من مركز الحوار الوطني أن يولي ضمن استهدافاته الرئيسية اهتماماً بتنشئة خطاب ثقافي وطني، لا أن يكون مجرد إطار لملتقى الفرقاء. فما خططت له الحكومة قبل أكثر من عقد لاشاعة ثقافة وطنية لم تثبت النتائج العملية نجاحها، والسبب في ذلك هو توهج الثقافات الخاصة فضلاً عن أن الثقافة الوطنية المزعومة لم تكن تمتلك مقومات وطنية حقيقية، فقد أعيد طلاء الخطاب الثقافي التقليدي بلون وطني فحسب، فيما بقي جوهر الخطاب متماسكاً، والقائم على أساس الحق التاريخي للعائلة المالكة، والاختصاص القهري للاقاليم، والوعي الديني والتاريخي المستمد من المصادر التراثية الخاصة.

حين تستمد الثقافات الخاصة قوتها من عناصر مناهضة لما هو مشترك ووطني يصبح بناء الخطاب الوطني عملية عسيرة للغاية، سيما حين يكون خطاب الدولة نفسه معرضاً على النكوص الثقافي والارتداد للذات كملجأ طبيعي وأخير بالنسبة للجماعات. في حقيقة الأمر، أن الخطاب الثقافي للدولة شجع أغلب الجماعات على إطلاق موجات ثقافية مضادة وتحفيز مجمل الرؤساء الثقافي الخاص بها كرد فعل وقائي ضد خطاب الدولة، بما فيه من نزعة اقتلاعية لكل مختلف ثقافي آخر.

ولكن السؤال: هل الخطاب الثقافي الوطني مناهضاً ومتناقضاً بالضرورة مع التنوع الثقافي الداخلي؟

والجواب لا، لأن مكونات الخطاب الثقافي الوطني مستمدة من خطابات ثقافية متنوعة تستهدف صناعة نسيج ثقافي مشترك، وثانياً لأن الاقرار بالتنوع وحده الحافز على القبول بالخطاب الثقافي الوطني، لأنه خطاب كما اسلفنا يجد فيه الجميع مشتركات ثقافية هي في الاصل مشتقة من الثقافات الخاصة ولكن جرى تخصيصها في فترة استجابة جماعية وهدوء نسبي لتكون مؤهلة بدرجة كافية للاندكاف في بنية الخطاب الوطني.

وقد يجادل البعض بأن الخطابات الثقافية الخاصة لا تشمل بالضرورة على عناصر قابلة للاستعمال في عجينة الخطاب الوطني، فهي خطابات تأسست في الاصل أو نشأت كرد فعل على منابذة الآخر والقطيعة معه، فكيف يمكن للاقصائي أن يكون متصالحاً مع الآخر ثقافياً فضلاً عن أن يكون عضيداً له. وهذه المجادلة تستند بدرجة أولى

الثقافات الخاصة هي الأكثر انتشاراً في السعودية، فلكل جماعة مصادرها الثقافية الخاصة التي قد تتناقض جزئياً أو كلياً ليس مع الثقافات الاخرى بل مع أي خطاب ثقافي وطني يستهدف التسامي فوق الثقافات الخاصة. إن تضخم الخطابات الثقافية الخاصة وتغلغها الواسع داخل الجماعات يعبر غالباً عن الاحساس بخطر ثقافي يحدق بوجوداتها ومكاسبها، وفي الوقت نفسه يعكس النزوع المتنامي لدى خطاب ثقافي معين نحو فرض نفسه على باقي الخطابات.

وعلى أية حال، فإن المناخ الثقافي المتلبد في السعودية ينذر دائماً بالمزيد من الاستقطاب الثقافي الحاد وقد يتسبب في انسدادات خطيرة في قنوات التعبير الثقافي الوطني. إن جاذبية أي خطاب تنبع من قدرته على الانتشار في محيطات ثقافية تشهد فوراً متصلاً، والتصالح معها بحيث تكون مصدراً مشتركاً لأنظمة ثقافية متنوعة. نلاحظ بأن الثقافات الخاصة في المملكة شهدت ازدهاراً كبيراً مفيدة من التغييرات الدراماتيكية في الاوضاع السياسية المحلية والاقليمية والدولية، مما أعطاها زخماً هائلاً وسط البيئات التي ولدت وتنامت فيها، وهذا بلا شك قد ألقى تبعات ثقافية ومسؤوليات كبيرة على مهندسي الخطاب الثقافي الوطني، إذ لا يمكن في ظل تفجر الخطابات الثقافية الخاصة أن ينتج خطاب ثقافي وطني بوسائل تقليدية أو حتى عصرية بسهولة ما لم يستوعب مجمل التطورات الثقافية والسياسية المحلية والدولية الراهنة والمستقبلية..

لقد أجمت الثقافات الخاصة في السعودية فرص تبلور خطاب ثقافي وطني، بفعل تضخم الخطاب الثقافي التقليدي، الذي حمل تهديداً مباشراً أو مبطناً لتلك الثقافات، وساهم في تأكيد وشرعنة انتشارها وتجذرها، الأمر الذي جعلها تعزز تحصيناتها الثقافية ضد الخطاب الثقافي المسنود رسمياً. وكرد فعل طبيعي، فإن الثقافات الخاصة تولد معها مضادات ضد غيرها ولكن حين يكون هناك تهديد ثقافي فإن هذه الثقافات تتحول الى ما يشبه بكانتونات مغلقة ولكن تشهد بداخلها حراكاً مضطرباً يستهدف بدرجة أساسية تحييد التأثيرات المحتملة لخطابات ثقافية اخرى مختلفة او مضادة.

طيلة العقود الماضية كان هناك خطاب ثقافي رسمي تسنده الدولة وتسوده على المستوى العام باعتباره جزءاً من ماكنتها السلطوية، فيما كانت الثقافات الاخرى الخاصة تعمل بصورة منفردة رغم التقييدات الصارمة المفروضة عليها، وهي ثقافات كانت تستبطن ردود فعل مضادة على خطاب ثقافي صنعتها الدولة ووفرت له فرص الانتشار.

الآن، وبعد مضي تلك الفترة الطويلة هناك عوازل ثقافية محكمة التحصين قد أقامتها الانظمة الثقافية المحلية، وإن إزالتها تتطلب جهوداً جبارة ومخلصة ومطمئنة من قبل الطبقة الحاكمة أولاً، كونها تتحمل الدور الرئيسي في صناعة الخطاب الثقافي الوطني. الحوار الوطني بمؤتمراته الثلاثة كان مناسبة لتدشين أول قاعدة

يحصل في انبعاث الهويات الفرعية القبلية والمذهبية كرد فعل على تصدع هيبة الدولة وسطوتها.

الخطاب الديني الرسمي .. أولاً

لن يكتب لأي خطاب ثقافي وطني النجاح ما لم يخضع الخطاب الديني الرسمي لعملية مراجعة جادة وشاملة.. وكونه يمثل الركن الأول لمشروعية الدولة وهويتها الأيديولوجية، فإنه يتحمل القسط الأكبر في أزمة الخطاب الثقافي الوطني، باعتباره كان مسؤولاً عن البناء الأيديولوجي للدولة منذ نشأتها.. وبالتالي يمكن القول بأن الخطاب الديني يمثل أحد المعوقات الكبرى لتطوير خطاب ثقافي وطني وتعميمه.. إن مضخات الخطاب الديني المتشدد تعمل بأقصى طاقتها.. فذات اللغة التحريضية، وذات قنوات التعبير عنه، وذات مضلة الحماية المحيطة به شكلت مجتمعة الماكنة الثقافية الكبرى في البلاد.. وحتى الآن، لم يتغير شيء لفت في الخطاب المنبعث من هذه الماكنة، والمنبث في الفضاء الثقافي المحلي.. يكفي للوقوف على سطوة هذا الخطاب مقاومته العنيدة إزاء محاولات الإصلاح المضنية من داخله،

فليس بإمكان أحد الانفلات من مجال تأثير الخطاب المتشدد، لكثرة الحراس الصامدين في ثغور العقيدة.. إن من نجى بنفسه قد أصابته سهام الطرد والنبذ، فالطاردون العقديون يمسون بصكوك البراءة من أولئك المنعقلين من هيمنة الخطاب العقدي السلفي.

إن طبيعة الثقافات المغلقة بإحكام تعين على تشكيل قوة دفاعية حصينة أمام محاولات الخروج منها أو عليها، فلا تسمح للخاضعين تحت تأثيرها أن يفلتوا منها إلا بعد عملية سلخ لسمعتهم والقذف بهم بعيداً عن المجال الحيوي لتلك الثقافة المتصلبة، ليكونوا عرضة لنبال الجهلة وسهام البلهاء المملوئين بوهم الحقيقة الإيمانية.

إن الثقافة الوطنية التي أريد ترويجها أو حتى إقرارها في المنهج التعليمي الرسمي بقيت رهينة لشروط الحارس الديني، المكفول من قبل الدولة نفسها، الأمر الذي أحبط جدوى إشاعتها، فتأثيراتها بقيت قاصرة عن بلوغ الهدف الطموح المأمول تحقيقه، ولا ننسى أن صانعي هذه الثقافة هم أوفياء لخطاب ثقافي تقليدي وخاص، فهم ليسوا نخبة متنوعة ممثلة للثقافات الخاصة.

لقد ظل الخطاب الديني الرسمي محتفظاً بكافة وسائل التعبير عن نفسه، والذي يسمح بانبثاقه الواسع النطاق مستعيناً بموارد الدولة ذاتها التي مافتتت تمدّه بالتسهيلات التقنية والمالية رغم ما تبشّر به الدولة من خطاب وطني غير مرشح للولادة في ظل هيمنة الثقافة التقليدية الرائجة عبر وسائل الاعلام الرسمية بكافة تنوعاتها. إن التدفق الفعّال لمفردات خطاب ديني ذي طبيعة انعزالية وفئوية لا يرحب بانبثاق خطاب ينازعه السيادة والمشروعية.

وما لم تخضع الثقافات الخاصة لعملية نقد ذاتي تبدأ أولاً بالثقافة الدينية الرسمية التي تحظى برعاية الحكومة، فإن خطاباً ثقافياً وطنياً مشتركاً لن يقدر له ولادة طبيعية وسهلة، إذ أن مكونات هذا الخطاب مازالت مفقودة بل وحتى الأرضية الصالحة لنموه أيضاً لا تزال معدومة، وبالتالي فإن تخصيص الخطاب الثقافي الوطني إنما يتم جنباً إلى جنب عملية الإنضاب للعناصر الانشاقية في الثقافات الخاصة.

التحرير

الى المعطيات الثقافية الخاصة بالخطاب، وليس الى مشتقاتها اللاحقة، إذ لا يمكن لأي خطاب ثقافي أن يتصالح مع الآخر مع احتفاظه بنظامه التأويلي الخاص، فلا بد أن يعاد إنتاج النظم الثقافية وفق متطلبات جديدة ومرئيات منفتحة تأخذ في نظر الاعتبار رغبتها في التعايش مع الآخر.

في الوقت نفسه، ليس الخطاب الوطني وحده المراد تسويق تنظيمه وإشاعته، لأن ثمة مقدمات أساسية لصناعة مثل هذا الخطاب وتتصل بدرجة أساسية في المناخ الثقافي الملائم لانجاب خطاب بصفة وطنية، فالثقافات الفرعية أو الخاصة مازالت مستحكمة ومتراصة وتتمتع بدرجة عالية من التجانس الداخلي، أضف الى أنها تشكل الرابطة الوثيقة لأفراد ينتمون لجماعات موحدة في داخلها. إن النظم الثقافية السائدة والمسؤولة عن صناعة خطابات خاصة لجماعات تعيش صراع هوية ووجود تكون فيها الممانعة على أشدها ضد نوايا مازالت مرتابة إزاء بلورة خطاب وطني عام.

ربما يوحي هذا الى البعض أن غاية الخطاب الوطني تتحقق بتفتيت الثقافات الفرعية أو الخاصة التي أشير لها قبل قليل، بيد ان هذه ليست سوى قراءة خاطئة للحالة. فغاية الخطاب الوطني هي المساعدة على صياغة خطاب متجاوز للثقافات الخاصة ولكن في الوقت نفسه مشتقاً منها أي بالتعبير الشائع ان الثقافات الخاصة تصبح في طول الخطاب الوطني وليست في عرضه، أي ليست متعارضة معه بل تشكل امتداداً لهذا الخطاب. إذ لا فائدة من خطاب يحقق وجوده عبر تقويض الخطابات الأخرى، وخصوصاً في حالة السعودية التي لم تنفك فيها الثقافات الخاصة تمد معتنقيها بكل أسباب القوة والمقاومة والهوية. لقد نجحت العديد من الدول الديمقراطية في بناء خطاب وطني مع الإبقاء على تجاور وتعايش الخطابات الثقافية الفرعية.

وبطبيعة الحال لا يمكن الكشف عن الصلة بين الخطاب الثقافي الوطني والخطابات الثقافية الفرعية ما لم تتأكد لدى الجميع المنفعة المرجوة من وجود الخطاب الوطني، لأننا بهذا الاكتشاف ندرك بأن ثمة ظروفًا جديدة قد خلقت لتوليد مثل هذا الخطاب، أو قد بات الجميع على قناعة بأن ثمة حاجة للبدء بمراجعات جادة لفتح الحدود المغلقة بين الثقافات الفرعية من أجل تزويد المنبع الثقافي الكبير الذي منه يولد الخطاب الوطني.

في ظل الارتياح والنبذ الثقافي المتبادل أصبح مهمة صانعي الخطاب الوطني شبه مستحيلة، لأن الجماعات لا تمس أعلى مكونٍ لهويتها ومصدر تماسكها دون أن تكون على يقين تام بأن البديل يوازي في مكاسبه ما تجنيه الجماعات من منابعها الثقافية الخاصة، بل ولا تفرط حتى في الأجزاء غير المفعلة منها بما في ذلك المدرجة في خانة الملهمات والتوسمات الروحية والاسطورية التي يتم استعمالها والتوسل بها في فترة الاستقطاب الثقافي الحاد والتوترات الاجتماعية والسياسية التي تسود الجماعات وتحكم علاقتها مع الدولة.

تشجيع الخطاب الوطني لا يتوقف على مجرد إطلاق النوايا الطيبة، أو التصريحات المتفائلة التي لا تجد منفذاً سهلاً لأجهزة الدولة ومؤسساتها الثقافية والاعلامية، بل على العكس قد تترك تلك التصريحات تأثيرات عكسية حين يكون التصريح معزولاً عن أثره العملي، فحينئذٍ تبالغ الجماعات في تكثيف حضورها الثقافي كتعبير عن الاحساس بالريبة والخوف مما تخفيه تلك التصريحات، أو قد يكون مؤشراً على ضعف الدولة، وبالتالي إطلاق العنان للثقافات الخاصة كيما تعبر عن نفسها بصورة ارتدادية وكاسحة، تماماً كما

وعلى الضفة الاخرى تقف الحكومة معصوبة الرأس لما أصابها من زهول الفارين من تحت عبائتها ليوتقوا صلة اراد المسؤول الامني قطعها. فالبيانات الدينية التحريضية التي تصدر تباعاً من مركز السلطة تبصم بيد الحكومة دماً على تراب الدول القاصية والدانية لتؤكد تورطها في عمليات لم يسعها الوقت والحظ للتوصل منها أو فك الارتباط بها. فدورة العنف تتسع أفقياً وعمودياً، وتتسع معها أفاق المسكونين بإبلاغ الدعوة لكل فرق ومذاهب وإديان العالم. إن خارطة الدعوة في إطارها الكوني قد أملت على الدعاة انتحال رداء الرسول المبعوث للناس كافة.

لقد بليت بلدان عربية عديدة بالفكر المتشدد، الذي شرعن لغة الدم كوسيلة للتخاطب بين الجماعات.. فقد اتهمت الجزائر في مرات سابقة السعودية بتصديرها للفكر السلفي المحرّض على العنف.. إن انتشار الفكر السلفي المتطرف والاقصائي في الجزائر وقف وراء تلك النزعة الاستثنائية لدى بعض الجماعات التي ارتأت بأن يتم إقرار البديل الديني عن طريق السلاح وتهديد الامن الاجتماعي والسياسي.. وقد سمح استبداد السلطة وشموليتها لمثل هذا الفكر بالانتشار والترعرع، فهذا الفكر يجد أرضاً خصبة في أجواء سياسية معلولة، ولا مكان له في ظل أجواء الحرية والديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني.

المغرب هي الاخرى كانت منذ سنوات إحدى المناطق المستهدفة لنشر الفكر السلفي المتشدد، وقد أصبحت قبل عدة أشهر ساحة لحوادث عنف تورطت فيها عناصر سلفية قريبة من السعودية.. فالسعوديون الذين صاهروا الشعب المغربي قدّموا مهورهم دماً عبيطاً يهرق على بوابات المنشآت المدنية المغربية.. لقد حاز الفكر السلفي على موطأ قدم له في الساحة المغربية بالرغم من حرية التعبير النسبية ومؤسسات المجتمع المدني، وقد جرى استغلال الفقر والحاجة لدى بعض العوائل في المغرب من أجل تجنيد أبنائها في حلقات تنظيمية يتم تأهيلها في وقت لاحق للقيام بعمليات عسكرية داخل الاراضي

المغربية.

أما العراق فظل منذ سقوط الصنم ساحة حرب تقودها عناصر سلفية سعودية، فالمتورطون من هذا البلد باتوا يديرون معارك عنفية حصدت أرواح آلاف الابرياء من الشعب العراقي الذي خرج من دوامة الاستبداد ليعيده الازهابيون الى دوامة العنف.. بالامس حصد طاغية بغداد بإسم العروبة الارواح واليوم يحصد الازهابيون المتسللون من الخارج بإسم الاسلام الرؤوس.. لقد كثر الحاصدون في سواد العراق، وكثر الاوصياء والوكلاء أيضاً!!

وفيما نأى الاردن، ظاهراً عن عدوى العنف، بعد أن هرب منه الرموز والملهمون الى العراق وافغانستان وأوروبا، فقد ظل في حالة تقرب دائم من ولادة خلايا سرية تعصف بالاستقرار في هذا البلد، فالاجهزة الامنية الاردنية تدرك تماماً أين يمكن لمثل هذه الخلايا أن تولد ومن هي العناصر المرشحة للانخراط فيها.. فالمناطق الحدودية كانت دائماً حواضن عالية التأهيل لاستقبال الوافدين من السعودية والمحمّلين بالمال والدعوة، فالاطراف التي تبقى عصية على الضبط الامني تسمح بنشوء بوّز تنظيمية تقوم بإستكمال إجراءات التشكل قبل أن تنتقل الى المدن أو خارج الحدود القريبة. علاقة ابو مصعب الزرقاوي بتنظيم القاعدة، والعناصر السعودية المتحلقة حوله، ليس سوى النتوء البارز من جبل الثلج، فالعناصر السلفية الاردنية تحتفظ بعلاقات استراتيجية وتنظيمية مع التيار السلفي الجهادي في السعودية.

منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، واجهت الحكومة ضغوطات متعاطمة على المستوى الدولي، وقد أنستها (غزوة منهناتن) الغزوات الاخرى التي كان يديرها الملهمون الدينيون في مناطق اخرى في روسيا والشيشان وباكستان ولا ننسى افغانستان التي كانت الملتقى الكبير لكتائب المجاهدين المحثوثين بتوجيهات دينية شديدة التفجر فتلك التوجيهات التي تم توظيفها في معركة الجهاد ضد الغزو الشيوعي عادت لتستعمل في معارك أخرى ليس ضد المشركين واهل الضلال من

الاميركيين والاجانب الغربيين فحسب، بل نقلوها الى بلدان المنشأ، التي هاجر منها المجاهدون.. أما اليوم فإن جبهات المعركة استوعبت دول الجوار أيضاً، مما حدا بالاجهزة الامنية الخليجية لاعلان حالة الاستنفار القصى في صفوفها تحسباً للقدام من الجارة.. خلية الزنابير كما وصفها مراقب خليجي.

فمن عمان، حيث بدأت الاجهزة الامنية بملاحقة بعض العناصر المشبوهة والتي يعتقد بانها على صلة مع الجماعات السلفية المتطرفة، وكان السلطان قابوس قد منح قوة اضافية للمؤسسة الدينية الاباضية في عمان درءاً لتغول أو تسلل السلفية حيث يسعى بعض أفرادها للوصول الى هذا البلد المعروف بمناوئته للوهابية.

البحرين هي الاخرى عانت من تأثيرات التيار العنفي السلفي، منذ اكتشاف خلية سرية في إحدى البيوتات، فضلاً عن الدعوة التي وجهها سعد الفقيه لسنة البحرين للتظاهر مما أثار علماء الدين السنة والتي اعتبروها استغلالاً رخيصاً للحرريات النسبية في هذا البلد الخليجي، وهناك نفور عام داخل البحرين من الخطاب السلفي السعودي، على المستويين الشعبي والرسمي، فالبحرين التي تحاول التحرر من ريقة النفوذ السياسي السعودي تنبذ بشدة الشكل الديني للنفوذ.

لقد كانت الامارات مستعدة لمواجهة اختراق التيار السلفي العنفي خصوصاً وأن بعض افراد تنظيم القاعدة استعملوا الاراضي الاماراتية لأغراض لوجستية. فليست تلفونات الثريا التي يفتنيها المنضوون في هذا التنظيم للتواصل البعيد عن الرقابة وحدها الرابطة التي يحتفظ بها اعضاء التنظيم مع الامارات، فهناك التحويلات البنكية واللقاءات السرية التي تقوم بها شبكة القاعدة.

ويبقى للكويت نصيب مر من جارة انطلقت ولاداتها العسيرة من أراضيها.. فقد شهدت الكويت مؤخراً سلسلة حوادث عنف ثبت تورط عناصر سلفية سعودية فيها، ولم يكن الكويتيون بحاجة الى مزيد من الاسباب للاعراب عن إنزعاجهم ومقتهم الشديد لمنتجات الثقافة الدينية السعودية،

رسالة الانتخابات العراقية للسعودية

شأنها في ذلك شأن دول عربية عديدة، كانت السعودية تترقب بحذر شديد ما تسفر عنه الانتخابات العراقية، فالمرآة على الفشل كان كبيراً، بالرغم من أن يسجل ذلك لصالحها أن وسائل الإعلام السعودية في الداخل والخارج وقفت مع الشعب العراقي ومع الانتخابات، وكعادة العمل السياسي المزدوج، فإن السعودية لم تكن تأمل في بلوغ الانتخابات العراقية الى هذه الدرجة من الاقبال الشعبي الواسع، وربما أوحى بعض أجنحة العائلة المالكة الى صانعي العنف بتكثيف عملياتهم داخل العراق عشية الانتخابات..

وعلى أية حال، فما أظهرته الانتخابات العراقية كان باهراً، وقد عبر عن الإرادة الشعبية العازمة على بناء عراق الغد والارتقاء على جروح الماضي ومخازينه.. وربما هذا ما أغاض كثيراً من المرآة الخاسرين في المنطقة العربية، على أن يدخل العراق في غيبوبة سياسية قبل الانتخابات ليكون غرضاً دائماً للمتصدين والعاثين بأمنه واستقراره، وتاريخه، وفنه، ومقدساته..

كان الرئيس الأميركي جورج بوش من بين المترقبين للانتخابات العراقية ولكن بحذر من نوع آخر، فقد أنهك العنف قوات بلاده، ويخشى من أن تكون اللقمة العراقية مرةً وغير سائغة وقد يكره على إخراجها من البلغوم بمزيد من الدماء.. ولذلك جاء خطاب الاتحاد الذي ألقاه الرئيس بوش بمناسبة توليه الرئاسة للمرة الثانية في الولايات المتحدة عقب اجراء الانتخابات العراقية، وهذا ما أضفى زخماً معنوياً إضافياً، فقد ظهر الرئيس بوش واثقاً من نفسه، ومن سياسته، ومن برنامجه السياسي للدورة الثانية، وكأنه جاء ليعلن انتصاره في معركة السياسة داخل العراق بعد ان نجح في معركة السلاح.

كانت هناك رسائل سياسية محملة الى السعودية ومصر في أجواء الانتخابات العراقية، فقد خص هذين البلدين بالذكر في عملية الإصلاح السياسي لأنهما قطبان سياسيان فاعلان في المنطقة العربية، وأنهما بوابتان للإصلاح أيضاً، ولأنهما وقفاً أيضاً في فترات سابقة ضد مقترحات اصلاحية أميركية وأوروبية، وبالتالي فإن الرئيس الأميركي يدرك تماماً بأن التعويل على فشل العملية الانتخابية والديمقراطية في العراق لم يعد قائماً، وحين الوقت أن يبدأوا ما نأوا أنفسهم عنه بالأمس.

العنف بين السعودية والكويت.. إن أجواء الحرية والاصطفاف الشعبي خلف الحكومة في الكويت ساعد كثيراً في تضيق الخناق على النشاط الارهابي، فكثير من المعلومات التي كانت الاجهزة الامنية تحصل عليها مستقاة من المواطنين الذين جندوا أنفسهم لملاحقة العناصر الارهابية وابلاغ الاجهزة الامنية بكافة المعلومات التي تتوفر لديهم. الصحافة الكويتية، المؤسسات الدستورية، مجلس الأمة، كلها شاركت في الحملة واضطلعت بدور رئيسي في محاصرة النشاط الارهابي.. لا ريب أن حرية الصحافة والاجواء الديمقراطية والروح الوطنية السائدة في الكويت تساهم بدرجة فاعلة في إحتواء المشكلات التي تنال من سلامة المواطنين وكرامة الوطن وأمنه، ولذلك فإن رد الفعل التلقائي لدى الشارع الكويتي يكشف بصدق عن الموقف من الارهاب..

على العكس من ذلك الى حد كبير، فإن الموقف من العنف في السعودية يختلف، فبالرغم من وقوف الصحافة ووسائل الاعلام ضد ظاهرة العنف الا أن هذا الموقف يلبي في الغالب إرادة السلطة أكثر من تلبية لإرادة الشارع، فالعناصر المسلحة تستثمر السخط العام ضد الاوضاع السياسية والعائلة المالكة لاحتضان او السكوت عن خلايا العنف. بل هناك من يتمنى ويدعو بصمت لتنامي العنف واستمراره من أجل كسر جبروت العائلة المالكة، أضف الى ذلك انعدام الاحساس بالروح الوطنية الذي يعزل الشارع عن السلطة، ويجعل قضية العنف ظاهرة تهدد استقرار السلطة ولا ينظر اليها على أنها ظاهرة مهددة لأمن الوطن والمواطنين.

في المجمل، فإن السعودية أصبحت في موقف لا تحسد عليه، فما كان تخشاه من القاصين أصبح الدانون يتجرعون مرارته، فقد ضاقت الحلقة حول الجارة الكبيرة، وباتوا، وهم الاقرب اليها، يشددون الرقابة على الحدود معها لدفع ما يتسرب من أفرادها وأفكارها.. مؤتمر مكافحة الارهاب التي سرقت السعودية فكرته من مصر يشكل محاولة يائسة وأخيرة لاعادة ترميم صورة تزداد تشويهاً.

فهم لديهم ما يكفيهم من تأثيراتها في الداخل، ولكن بدخول عنصر العنف فإنهم باتوا أشد مقتاً ليس للثقافة السلفية بل ولكل ما هو سعودي.. نتذكر قبل أشهر قليلة أن الكويت رفضت استقبال مجموعة من رجال الدين السلفيين على أراضيها، وكأنها تحسب لأيام وشبكة قادمة يدخل فيه فكر أولئك حيز التنفيذ في ساحة الكويت.

حوادث السالمية وأم الهيمان وميدان حولي في نهاية شهر يناير الماضي كشفت عن الضلوع المباشر لعناصر سعودية. ورغم أن ملف قضية الشبكة الارهابية التي تم القبض على بعض أفرادها لم يستكمل بصورة نهائية الا أن ما تم الاعلان عنه يؤكد ارتباط هذه الخلية بتنظيم القاعدة، وقد أشارت مصادر أمنية كويتية بحسب جريدة الوطن الكويتية في الاول من فبراير الى (تورط عناصر إرهابية في المملكة العربية السعودية مع التنظيم الارهابي) وذكرت المصادر (أن المؤشرات تكشف عن تورط شخص سعودي بمثابة المرجع الاعلى لهذه الخلية، وعرف بإسم (أبو زياد السعودي) وهو المسؤول عن تمويل خلية الكويت بالأموال التي يتم إيصالها يداً بيد، وكان أبو زياد قد زار الكويت في وقت سابق لاجراء ترتيبات تنظيمية مع خلية الكويت والاعداد لعمليات عسكرية ضد مؤسسات أمنية وعسكرية داخل الكويت. في السياق نفسه، ذكرت جريدة السياسة الكويتية في الاول من فبراير بأنه تم القبض على ١٣ سعودياً في مسجد في الفحيحيل، ونقلت عن بعض المصادر قولها أنهم قدموا لإسناد خلية الكويت.

ولاشك أن تورط عناصر سلفية سعودية في حوادث العنف الاخيرة قد تسبب في إحراج القيادة السياسية السعودية. فصورة مواطني هذا البلد باتت أكثر تشويهاً من ذي قبل، فالافتقارات الدموية تلطخ الصورة باللون القاني وتجعل من النظرة اليها أكثر ازدرأ.. إن مثل هذه العمليات قد تنشط الذاكرة التاريخية حيث يحتفظ الكويتيون بذكرات مريرة حول معركتي حمض والجھراء، وقصة سور الكويت التي بنيت من اجل صد الهجمات الوهابية عليها. يبقى هناك فارق جوهرى في الموقف من

أهداف تغيرت وقصور متواصل

ما وراء استرخاء الدبلوماسية السعودية

فاضل حسين

وهذا الهدف تنشيط الدبلوماسية السعودية باتجاه تحقيقه، ولكنه غير ظاهر على السطح. فالمملكة لكي ترضي الولايات المتحدة، تتحرك في بؤر محددة. في الولايات المتحدة بصورة رئيسية أولى، وفي بريطانيا في المرتبة الثانية. ملخص خطة المملكة، استخدام الحد الأقصى من المال، والحد الأقصى من المهارة في العلاقات وشركات العلاقات العامة وأجهزة الدعاية للتواصل مع النخبة الأميركية والبريطانية، وإقناعها بفضائل النظام السعودي والعائلة المالكة بوجه خاص، وأنها حليف لا بد منه، وأنها تخدم الغرب بنفط رخيص مستمر، وبسياسات معتدلة تكافح الإرهاب.

المملكة تتواصل مع النخب السياسية، وتدفع الأموال لها، كأعضاء برلمانات.

والمملكة تتواصل مع وسائل الإعلام والصحافيين وتدفع الكثير لاصلاح سمعتها المتهاوية.

والمملكة تعمل باتجاه الأكاديميين في الجامعات، فتقدم المعونات وتشترى كراسي الأستاذية، وتنفق الكثير من الدولارات على حملات تستقطب النخبة في أوروبا وأميركا.

والمملكة فوق هذا تجند الشركات الغربية المستفيدة من وضعها في المملكة، بغية التأثير على صناعة القرار الغربي حتى لا تفاجأ بحملة عداء تستهدف اقصاء العائلة المالكة عن الحكم. هذه الشركات تقوم بعمل اللوبي الإسرائيلي، لتخفيف الضغط عن السعودية.

والمختصر القول، إن أهداف السياسة الخارجية السعودية تغيرت، وأدواتها تحورت وتحدت باتجاهات معينة. وبالمجمل فإن الدبلوماسية السعودية تبدو مشلولة على كل المحاور والقضايا العربية والإسلامية، لكنها فاعلة باتجاه هدفها الرئيس اليوم وهو: إصلاح العلاقات مع أميركا والغرب، بما يمنع من تحولها الى قوة ضغط تززع الكيان السياسي السعودي.

منذ التسعينيات الميلادية من القرن الماضي، مرت ولا تزال بمخاضات شديدة الألم، الأمر الذي جعلها مشغولة بمشاكلها الداخلية الاقتصادية والسياسية والأمنية والتي انعكست على سياساتها الخارجية وعلى فاعلية تحركاتها باتجاه الخارج. وكأن المملكة لا وقت لديها سوى ترتيب بيتها الداخلي. حتى دول الخليج الصغيرة، حين وجدت الأخ الأكبر غير قادر على حماية نفسه، وأن العالم بدأ ينفص عنها، استقلت بالقرار لنفسها، وتعاطت مع الأب الروحي الأكبر (واشنطن) بشكل مباشر.

لكن ما يخفيه هذا البيت الشتوي للدبلوماسية السعودية أكبر مما يظهر:

فمن جهة، إن ما نشهده من تراجع للدور السعودي حتى في محيطه الخليجي، فضلاً عن العربي والإسلامي، لم يكن بقرار، وإنما هو نتيجة عجز وقصور، فاستقلال الدبلوماسية السعودية عن استخدام المال بشكل موسع، وعن التأييد القادم من واشنطن، كشف أن المملكة كالطفل لا يستطيع الإعتماد على نفسه. ورغم مضي سنوات طويلة على انحدار السياسة الخارجية السعودية، لم نلاحظ أية نية، بل أية بادرة قدرة ودفع باتجاه تغييرها وتفعيلها.

ومن جهة ثانية، فإن السياسة السعودية، بدأت تميل أكثر وأكثر الى الأسلوب الحمائي الدفاعي عن النفس، خاصة بعد أحداث ١١/٩/٢٠٠١.

المملكة اليوم لا تريد أن تتورط في علاقات مع حركات اسلامية أو شخصيات دينية خارجية يمكن أن تصبح (إرهابية) وفق التصنيف الأميركي وبالتالي وبالتالي تحمل المملكة ما لا تستطيع تحمّله. ولا تريد ان تتبنّى مشاريع سياسية عربية أو أجنبية لا تكون مقبولة ابتداءً من واشنطن، أو على الأقل يستهدف منها إرضاءها (المؤتمر المزمع عن الإرهاب في الرياض).

محور الدبلوماسية السعودية اليوم، ليس كسب نفوذ زائد هنا أو هناك. وإنما بذل كامل الجهد (لإصلاح العلاقات مع الحليف التاريخي الأميركي).

لماذا ضعفت السياسة الخارجية السعودية ولم تقم لها قائمة منذ ١٥ عاماً؟ ولماذا سبقت دول صغيرة السعودية في النشاط والنفوذ السياسيين؟ والى متى تبقى الدبلوماسية السعودية نائمة؟ هل هي نائمة حقاً؟ الإسترخاء الشديد في السياسة الخارجية السعودية طال أمده.

البعض يعتقد أن البيات الشتوي والصفوي للدبلوماسية السعودية، وانحسار النفوذ السعودي المتواصل منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي يعود الى أمرين مهمين:

الأول - ان المملكة تعودت ان تستخدم أموال الهبات والمساعدات للأفراد كما للجماعات والدول وسيلة لتقوية نفوذها، فكانت مبادراتها السياسية العربية والإسلامية وحتى الدولية مدينة لما تقدمه المملكة من مساعدات. وبالرغم من ان بعض هذه المساعدات اتخذت صفة (حمائية) بمعنى أنها كانت تستهدف إغلاق الأفواه عن النقد والتعرض لنظام الحكم، إلا أن تناقص المساعدات الخارجية بشكل كبير بعد احتلال العراق للكويت أفقد السعوديين زمام المبادرة السياسي في العالم العربي، وباتت اطروحاتها ومبادراتها - القليلة - غير مقبولة.

الثاني - ويعود للتطور وربما التوتر في العلاقات السعودية الأميركية، فطالما اعتبرت المملكة (مركز تسويق) السياسات الأميركية، وبالتالي لم يكن ينظر لمشاريعها بشكل مستقل، وإنما كتعبير عن إرادات أخرى. واعتبر البعض ان انسياق العديد من الأنظمة الحليفة لواشنطن وراء السياسة السعودية ليس لذاتها بالضرورة، بل تناغماً مع الموقف الأميركي. وحين بدا الانفصال بين الطرفين السعودي والأميركي، أصبحت الدبلوماسية السعودية مكشوفة، وهي لا تحظى برضا واشنطن بالضرورة، الأمر الذي جعل الدول العربية والإسلامية الأخرى الحليفة تستقل برأيها وبرامجها أو تتبع محاور سياسية غير سعودية.

ويمكن هنا إضافة سبب ثالث، وهو ان المملكة

أخرى واقعية تستهدف استنطاق الحقائق القائمة الآن على الأرض بما تتطلب تعاملًا جاداً وحيادياً، وتستجيب لشروط الدولة الوطنية، معزولة عن مجريات التاريخ ومدوناته الموجبة للروح المثلومة، وهي رؤية ترتقي فوق تشظيات المجتمعات العربية والإسلامية ووقف هدير تداعياتها على حاضر يحاول إبنائه اللحاق بركب العصر الذي يعيشون فيه.

ما ذكره الملك عبد الله (مع التذكير بتصريحات توضيحية لاحقة من قبل الأردن) قد يفهم سلبياً وقد يدرجه البعض ضمن قائمة عناوين ماثلة ومتهاجسة مثل (القوس الرافضي) أو (القوس الشيعي) أو (المثلث الشيعي) والتي صدرت عن أناس مسكونين بوهم المؤامرة، والتي اكتست صبغة طائفية، ومع ذلك سنفيد من هذا العناوين بكل ما فيها من جنوح من أجل التعاطي مع حقيقة بات من الضروري التعامل معها.

إن ما لا يغفر فيه النسيان حقيقة أن الشيعة شأن كثير من الجماعات الأخرى هم جزء من واقع يومي ديمغرافي وجغرافي وسياسي وثقافي في مناطق عديدة من العالم العربي وبالأخص في العراق ولبنان ودول الخليج، وقد باتوا الآن في العراق القوة المستعاضة التي جرى تهميشها كجزء من عقم النظام السياسي العربي العاجز عن التعامل مع تنوعات الواقع والقائم على أساس فردانية الحكم والسياسة. وبالتالي فإن الشيعة هم قوة سياسية يجب أن توضع في الميزان السياسي الإقليمي والعربي والدولي، ومن الاقتراعات الفادحة الآن وفي ظل تحولات سياسية كبيرة في النظام الإقليمي والدولي أن يشهر سلاح الطائفية في وجه العراق المثخن الآن، فحين يتعافى هذا الجسد سيذكر الشعب العراقي من عاضده ومن فت في عضده أيام محنته.

إن الرؤية البراغمية تتطلب ذهنية راشدة قادرة على الحساب الدقيق لمصالح آجلة لا يمكن التفريط فيها، سيما في ظل الإرادة الشعبية العراقية العامة على محو الماضي وصناعة غد يقوم على الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية والمجتمع المدني. فالعراق الغد سيكون أقوى من عراق الأمس واليوم، لأنه وضع قدمه على سكة الخلاص الحقيقي، حيث تشكل الإرادة الشعبية التي تقرر مصير العراق تأسيساً على الحرية والديمقراطية والمشاركة الشعبية.

في واقع الأمر، إن الأسفان في مقاربة الموضوع الشيعي وبلغة ملتبهة طائفيًا ينزع رداء النظام السياسي العربي أولاً، لأنه يكشف عن تعامل ينقصه الرشد وتنقصه الحكمة، وليس هذا الطرح سوى تعبيراً عن انفصام الرؤية السياسية

التي تنظر إلى الواقع مفصولاً عن الحقائق المندكة فيه. فهناك واقع متغير على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لا يمكن إنكاره، بل ومن شبه المستحيل إستبداله فضلاً عن إيقافه، فملتقى الإرادات الشعبية والدولية يدحض محاولات الحكومات لتعطيل حركة التغيير والإصلاح. إن إعادة المعزوفة الطائفية بلحنها الباعث على الضجر لا يحدث أكثر من ضجيج قد يلهي بعض المسكونين بالطائفية ولكنه لا يؤخر أجل الإصلاح.

هناك تغيير ضروري في خارطة الشرق الأوسط، ويتطلب أول شي وفي القلب من هذا التغيير إعادة إدماج الجماعات المهمشة بما تشملها الأغلبية مثل الشيعة في العراق. إن اختلال وضع النظام السياسي العربي يعود بدرجة أساسية للتناقض الحاد في درجة التمثيل وفي اتساع الفجوة بين السلطة والمجتمع بفئاته المتنوعة. مما يلزم التشديد عليه دائماً وفي ظل المتغيرات السياسية الراهنة، أن ثمة حقائق جغرافية واجتماعية مازالت معزولة عن السياسة، وهذه واحدة من أخطر مظهرات أزمة النظام السياسي العربي، وما لم تأخذ سياسات الانظمة العربية في إعتبارها تلك الحقائق فإن أسس الاستقرار والمشروعية ستأكل بصورة تلقائية وحتمية. إذ أن الاستقرار والمشروعية منوطه بتحقق درجة عالية من التمثيل الشعبي والمكفولة بالإرادة العامة، فسياسات الإدماج وحدها الخيار الاستراتيجي الأمثل لتجسيم مفهوم الدولة الوطنية، والضامن الوحيد للبقاء والتوافق الداخلي.

وأقول: يجب أن نواجه الحقائق على الأرض كما هي دون افتعال أو فبركة لعناوين أو وهم مؤامرة لا تحاك الا في وكر واحد وهو أذهان المتوهمين وقوعها. وأبرز الحقائق سطوعاً هو التنوع المذهبي الذي يعد، كما التنوع الثقافي والسياسي والقومي والأثني، حقيقة واقعة في أغلب الاقطار العربية.. وإذا كان الشيعة مثلوا أجلى مظهرات التنوع داخل العراق والخليج، فهناك تنوعات أخرى لم تتح لها الفرصة للتعبير عن نفسها بسبب الاختلال العميق داخل النظام السياسي العربي النابذ لكل أشكال التعددية، بل والمحارب لبروزها على السطح وهذا ما يمكن تسميته بالتوافق المعصى، حيث يتم اللجوء الى وسائل القهر والقمع للإيهام بوجود توافق داخلي بين المجتمع والسلطة، ولكن كما رأينا في بلدان عديدة ان تراخي قبضة السلطة يتلوه مباشرة انبعاث للتمزقات الداخلية، سيما في ظل فشل ذريع في سياسات الإدماج الشامل وبالأخص في البعد السياسي.

وبصراحة نقول إن النظام السياسي العربي

وهكذا النظام السياسي الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة والغرب عموماً مسؤول عن مشكلة الشيعة ليس في العراق فحسب بل في كل قطر عربي يقطن الشيعة بداخله.. فقد كان بإمكان الانظمة السياسية في العراق ودول الخليج أن تفيد من قوة الشيعة وطاقتهم في عملية التنمية الداخلية عن طريق ضمان حقوقهم المعترف بها دينياً وإنسانياً.. ولكن للأسف كان التمييز سياسة متبعة لدى كافة الانظمة العربية وكأنها لم تتفق على شيء الا على إبقاء هذه الجماعة مهمشة معزولة.. إنها مشكلة قد يكون بعض الشيعة قد تورطوا في صناعتها الا أن مسؤولية الدول بما في ذلك الولايات المتحدة التي شاركت كلاعب رئيسي في اللعبة الطائفية تحت ذريعة مواجهة المد الثوري الإيراني المهدد للمصالح الحيوية الاميركية في المنطقة كانت كبيرة، فيما حُمل الشيعة تبعات جرم لم يقترفوه سوى أنهم طالبوا بحقوق مدنية كانت الولايات المتحدة أول من أقرتها في دستورها.

فالطائفية السياسية التي انفجرت في مطلع الثمانينات كانت لأغرض سياسية محضة لا دخل للشيعة او السنة فيها، بل هو صراع بين دول تتقاتل على مصالح فجعلت من الطائفية سلاحاً سهلاً. إن الطائفية تمارس فعلاً سياسياً مخزياً اليوم ولذلك فهي أسهل الاسلحة رواجاً واستعمالاً وأكثر المعارك اشتعلاً وانتشاراً، إن أسهل ما يلوذ به الطائفي ان ينسب خصمه الى العمالة، بل وأن يحمله هزائم الأمة التي يحكمها شرفاء هذه الأمة وقدواتها، ويكأن العمالة والهزيمة ليست من سمات النظام السياسي العربي.

في الواقع، إن التصريحات الصادرة من زوايا مختلفة في العالم العربي هي رد فعل طائفي على التحولات السياسية في العراق، وكل ذلك لأن الأغلبية التي جرى تقليصها سياسياً وثقافياً واقتصادياً استعادت جزءاً من حقها الطبيعي والواقعي وبوسائل مشروعة ومقررة دولياً، ونتمنى ان تقتفي باقي الانظمة العربية ذات الوسيلة كي يعتدل الميزان، وكي ينال كل ذي حق حقه، بما في ذلك الحكام، عوضاً عن التناوب على السلطة عن طريق الوراثة والقهر.

ويجب الادعاء لحقيقة كبرى باتت ماثلة الآن للجميع، أن الانتخابات في العراق مثلت أول بداية صحيحة حتى في ظل واقع دولي مختل، وهو ما تخشى منه الدول العربية، فلأول مرة في التاريخ السياسي العربي يشارك شعب في تقرير مستقبله وفي إختيار من يحكه، ولأول مرة أيضاً يبني الإختيار على الوعي والإرادة الحرة وليس القهر والإكراه أو الانتخابات البهلوانية ذات النسبة التسع والتسعينية.

المعاصرة وتقليدية التقليدي

محمد بن علي المحمود

في سياقه. لكن، هذا الانكفاء على الذات المحلية من قبل بعض السلفيات لا يعني أنها لم تكن مدداً للوعي الماضوي الذي ينهض عليه النموذج الطالباني. إنها - أي السلفيات ذات الموقف السلبي من طالبان - ترفض الحراك السلفي الطالباني المغرق في سلفيته وماضويته، ترفضه حراكاً، لكنها - شاءت أم أبت - تدعمه وعياً وتصوراً. إنها قد تقدر في (النموذج) على مستوى المقولات الفكرية، لكنها لا تفعل ذلك من وجهة نظر غير ماضوية، وإنما تفعل ذلك - وهنا الكارثة - من جهة الزيادة على سلفيته (ماضويته): لأنها ترى نفسها أشد سلفية (ماضوية) منه. إنها لا ترفضه لأنه مغرق في ماضويته أكثر مما يجب، وانه لأنه - حسب دعواها - لم يفرق في الماضي بالمستوى المطلوب الذي تنظره منه.

إذن، السلفيات وإن تنوعت، بل وإن وقف بعضها من بعض موقف التضاد، إلا أن الوعي الماضوي يجمعها. إن السباق فيما بينها ليس سباقاً في ميدان الحاضر أو المستقبل، وإنما هو سباق في ميدان الماضي، والسابق هو الذي يصل - بأقصى سرعة - إلى الماضي السحيق. والبعدها ليس بعداً زمنياً بقدر ما هو بعد في الامتثال. وبهذا، فمن يصل - وفق شروط السباق الماضوية - إلى الماضي أولاً، فهو السلفي (الحقيقي)، ومن يتأخر، أو لا يلتزم بالشروط، فسلفيته مزيفة، وتسميته بالسلفي دعوى، وليست حقيقة. وهذه هي التهمة التي تتقاذفها تيارات السلفية فيما بينها، كما يشهد بذلك الواقع السلفي الراهن. وهكذا، نجد أن كل سلفية - أياً كان نوعها ودعواها وتمظهرها - تدعم الوعي السلفي، وترسخ للماضوية، وتكافح في سبيل التقليد، بدعوى انه الحصن المنيع ضد الابتداع. وهي بهذا تقف ضد أي حراك تقدمي، تقف ضد

لم يكن خافياً على أحد ممن يراقب الحراك الإسلامي المعاصر أن النموذج الطالباني البائد كان هو النموذج الذي تطرب له مخيلة السلفي التقليدي المحلي، وأنه كان المقترح السلفي الأمثل، كبديل لكل ما هو قائم من كيانات إقليمية، يعدها - السلفي الجهادي، ومن ورائه التكفير - عابرة، ويجنح - في الأعم الأغلب - إلى تكفيرها. لقد كان واضحاً أن مستوى التجاوب مع الطالباني - كحركة وكفكر يتموضع - بلغ حداً يفوق الانتشاء الوجداني، بحيث ينقله من الانتماء الشعوري الخالص إلى الولاء الحركي، وهذا ما تبلور في تيارات الإرهاب المسلح. ولولا أن تقع بعض الاسماء في الحرج، لذكرت من مقولاتها ما يتضح منه معالم هذا العشق الطالباني الذي لم يشف منه الوجدان السلفي التقليدي إلى الآن.

حقيقة، لم يكن تنام السلفي التقليدي مع الطالباني حدثاً مستغرباً، بل كان هو الطبيعي في سياق علاقات الفكر والقوة، محلياً وإسلامياً. سلفية الطالباني، وحدية هذه السلفية كانت مغرية ومثيرة للوعي السلفي المتنوع حركياً. كانت مثيرة له كوعي، وليس كحراك فاعل في الواقعي، قد يرفض التجربة بمحركات الواقع لا الوعي. إذن، الاشارة بالنموذج كانت اشارة طبيعية، في سياقها، وإن كانت بعض الأطياف السلفية تتخذ موقفاً سلبياً من الطالبان، إلا أنها تتخذ هذا الموقف السلبي بإيحاء من معطيات واقعها الخاص. ولوازم الفعل الايديولوجي الذي ترتبط به اختياراً أو اضطراراً.

بعض السلفيات - إذ لا سلفية واحدة كما تدعي كل سلفية - لم تشأ أن تربط نفسها بالمحيط الأممي. ليس هذا لأن هناك خطراً على الفكرة من الأممي، وإنما لأن هناك خطراً عليها كحركة وكأفراد. ولهذا رفعت يدها عن الشأن الطالباني وعن غيره مما هو

àG»ØùG'p
 ' - q+ hÜaG GNG
 Öej -fG,Ü@Y GYGG
 µüj z GYGG Y
 ,µp@Büch,ÜadH
 'pej ' h'pej Üadä
 ä GÉfG 'T' h.«Y
 ÖNÉ,äéFGä ÉYÖ,äöH
 »YÉä' G ÉJÖÖ
 »YÖÖHÖH ü h
 É, qd.äÜN . ÖgÉ ÷ G
 ä « àGäØùG' Ø'
 zG' Ø zGj'd' hG
 ' - q+ hÜaG GNG
 ÜÉHæ «G dj ' 'YGG
 I Öc ÜGÖÉ/ä, Mä
 ÜÉNG Éc ÄÖ, äöäH
 ä' bÉ bGg -æè J . äG
 i hL ÉgÉÖ

التقدم كوعي، وإن تهادنت معه في هذا الموقف أو ذلك. إن هذه الهدنة من قبل السلفي فعل تكتيكي، لا يرقى إلى الاستراتيجي، ولا يقاربه، حتى في مده النسبي؛ لأن السلفية - دائماً - في صف الماضي على حساب الحاضر.

من هنا لا نعجب حين نرى السلفية الجهادية التي تتشظى أمام أعيننا إرهاباً هنا وإرهاباً هناك، تستدل - في غير الموقف من الحاكم والجهاد - بمقولات السلفيات ذات المنحى الإرجائي، وتحتكم إلى الاعلام التاريخية السلفية التي تحتكم إليها هذه السلفيات، وكل منهما يدعي انه الأشد سلفية فيما يقول ويفعل، والأنقى تقليداً فيما يأخذ ويدع، والأصدق حبا ووفاء وإخلاصاً لتلك المقولات وهؤلاء الأعلام.

إن المنظومة السلفية - بتنوعاتها - تصدر عن وعي واحد، وتصور واحد، بل وعن مقولات تاريخية وأعلام رمزية، لا يختلفون عليها وإن اختلفوا على ما سواها، لا يختلفون عليها من حيث هي مناط التقليد - فضلاً عن أن يختلفوا على التقليد ذاته كمارسة واعية - وإنما الخلاف فيما بينهم على تأويل مقاصد السلف في أقوالهم! وعلى كيفية موضعتها في الراهن.

لا شك أن الروح السلفية واحدة؛ مهما تعددت سبلها، وتباينت رؤاها، وتباعدت أقطارها. ولولا ذلك؛ لما حظي الطالبان بكل هذا التعاطف الجماهيري الإسلامي، ولما كانت حكومته - على كل ما فيها من بدائية وقمع وغياب أو غيبوبة عن المعاصرة - هي النموذج المنتظر للحكومة الإسلامية التي تعد بها أدبيات الحراك الإسلاموي المعاصر. إن هذا التعاطف السلفي مع كل حراك سلفي آخر، وقدرته على الحشد الجماهيري هو ما أغرى الحراك السلفي في الجزائر، وقاده إلى محاولة طلبنة الجزائر - قبل وجود الطالبان! -؛ فكانت النتيجة ذلك الموت والدمار.

بل إن الفلوجة - الرمز الطالباني الجديد - لم تحضر في الوجدان الجماهيري لدينا؛ لو لم تكن السلفية التقليدية كامنة وراء

ذلك الانتحار الجماعي الذي قادته السلفية هناك، وجرت وراءها - إلى الموت والدمار والفرقة - كثيراً من الأبرياء الذين لا تعنيهم تلك المقولات الماضوية، بقدر ما يعنيههم الواقع المعاش، بمفرداته المادية البسيطة التي يصطدمون بها ليل نهار.

إن السلفيات التقليدية - هي بذاتها، كمقولات - إشكال مع الراهن، ولهذا، فحيثما حلت السلفيات التقليدية تأزم الواقع - كما يؤكد ذلك الشيخ البوطي في أكثر من مناسبة، ومن تجارب واقعية عايشها - ووقع النزاع والافتراق، ودارت المعارك حول الهامشي والجزئي على حساب المصيري والكلبي، وتفرق - تبعاً لذلك - الأهل والأحباب. ويقدر فعل السلفية في الواقع، ويقدر تحكمها به، يكون التأزم. ومع أن هذا التأزم يكون - في الغالب - واضحاً للعيان من اللحظة الأولى للحراك السلفي، إلا انه ينسب كل تأزم لغيره، مع أن الواقع لم يكن بالصورة التي عليها قبل الفعل السلفي فيه. ينكر السلفي انه سبب كل ذلك التأزم مع أن كل ذلك الصدام يجري بمبررات سلفية، وبمفردات سلفية، تدعي أنها تروم - بمثل هذا - صيانة الدين، وإعلاء كلمة الله.

بل، إن الأزمة أعمق من ذلك، فليس الصراع في العالم الإسلامي اليوم بين سلفية ومعاصرة فحسب، وإنما هو بين السلفيات ذاتها، في سعيها للظفر بأكبر قدر من النفوذ الرسمي والجماهيري، فضلاً عن دعوها المعلنة للظفر بالحقيقة الخالصة. ولو أننا نظرنا إلى عمق الصراع الدائر في العالم الإسلامي اليوم - من نوعية الاحتراب الداخلي - لوجدناه صراعاً بين سلفيات في جوهره، وإن وظفت له أطراف أخرى، لا تعنيها السلفية كفكر، بقدر ما تعنيها السلفية كحراك جماهيري لا بد أن يكون له مآلات في الواقع.

ولو أننا تأملنا السلفيات التي يجمعها الوعي السلفي بتقليديته وماضويته، وتحدها مقولات المنظومة السلفية التقليدية التي برعت السلفيات في اجترارها، لوجدناها تعاني من اشكاليات في بنيتها من الداخل، كما تعاني - أيضاً

- من اشكاليات في علاقتها مع الواقع من حولها. وهذا يعني أن حضورها في واقعنا لا يعدو كونه فاعلية سلبية، تعيق حراك المجتمع نحو الحضاري والتقدمي، ولو على نحو غير مباشر في أكثر الأحيان، خاصة عندما يكون الإشكال في بنية الوعي لا في المقولات المباشرة التي تسهل قراءتها. ولعل الفاعلية السلبية تظهر فيما يلي:

١ - من أبرز الإشكاليات التي يواجهها الوعي السلفي من داخله، وهي اشكالية تؤزّمه من الداخل، أنه يستشهد - على نحو مكثف - بأدلة نصوصية ومقولات أثرية؛ ليؤكد صحة موقفه، وخطأ الآخر المقابل، صحة ليست ظنية ترجيحية، وإنما يقينية حاسمة، تدعي امتلاك الحقيقة المطلقة بوصفها الفرقة الناجية من بين الفرق الهالكة (بقية البشر). لكن يلاحظ أن هذه الأدلة النصوصية والمقولات الأثرية التي يراد لها الحسم اليقيني صد الخصوم، يتم توظيفها ضد موظفها أيضاً، من قبل الآخر المضاد، خاصة عندما يكون الصراع الايديولوجي من داخل المنظومة السلفية التقليدية التي تمتلك الاحتشاد نفسه على هكذا استدلال. ومن أهم ما يلاحظ على هذا التقاذف بالأدلة والمقولات، أنها تنطبق على من يوظفها بالدرجة نفسها التي يريد لها أن تنطبق على الآخر.

للخروج من هذا، يجنح السلفي التقليدي إلى تأويل النصوص والمقولات بما يتوافق مع موقفه الخاص؛ ليضمن امتلاكها. وبما أن التأويل ليس حكراً على أحد، وإنما هو مشروع للآخر (السلفي المضاد)، وسيوظفه ضد خصمه، كما وظفه الأول، فلا بد - في هذه الحال - أن يعمد الأول إلى الشرط السلفي في التأويل، أي ربط التأويل بمقولات السلف التي تعبر عن فهمهم للنص، والتي يعدها السلفي الفهم الصحيح دون غيره. هنا يقع السلفي التقليدي في مأزق، فالسلف لم يتفقوا إلا على القليل، واختلفوا على الكثير، فعن أيهم يأخذ؟ مثلاً، الحسين بن علي - رضي الله عنهما - من رأيه الخروج على الحاكم الظالم، ولم يكتف بذلك، بل جعل هذا محل تنفيذ هو وأل بيته، بينما عبدالله بن عمر -

رضي الله عنهما - لم ير الخروج، ودعا إلى الجماعة. الحسين من السلف، وابن عمر من السلف، فبأيهم يقتدي السلفي؟، الترجيح جرى فيما بعد، وأزمة الماضي حاضرة هنا!

بل هناك أمر آخر، أخطر من ذلك بكثير، وأبعد أثراً في الفكر والواقع المتعين، وهو أن التأويل الذي نطق به (السلف) أصبح مقولة تحتل التأويل، أي أن تأويل التأويل السلفي - بما هو أمر مشروع وضروري، بل لا يمكن تصور عدمه - سينقض الرؤى السلفية الرائجة أو يحد من حديتها. ولأن الأمر كذلك، فإن السلفي يعلن رفضه التأويل، إلا تأويل السلف الصالح!، لكنه يسكت عن تأويل التأويل، وعن موضعة التأويل في سياقه التاريخي بوصفه محكوماً بشرطه التاريخي. يسكت السلفي المعاصر عن تأويل التأويل السلفي، وكأنه لا وجود له، بينما هو لا يخطو خطوة سلفية واحدة إلا به، شعر بذلك أم لم يشعر.

٢ - يرفع السلفي التقليدي راية احترام النص وتحكيمه في الواقع المتعين، وأنه يجب على الواقع أن يتشكل بالنص!، وليس العكس، فالنص يحكم ولا يحكم عليه. ولا شك أنها راية براءة، ودعاية رائجة، تأخذ دورتها في الاجتماعي، وتمسك بتلابيب الوعي الجماهيري خاصة. لكن، ما لا تفقهه السلفية التقليدية، أو لا تريد أن تفقهه، أن احترام النص وتحكيمه في الواقع لا يدلف إليه من باب واحد، وإنما أبواب كثيرة ومتفرقة، وربما كان الباب الذي تلج منه هو أقلها قيمة وأدناها جدوى.

إن احترام النص لا يتأتى لمن يتقاصر وعيه عن إدراك الكلي الذي يرمي إليه النص في جزئيته، ولا لمن يجهل أو يتجاهل النصوص الأخرى التي قد يفرض عليه واقعه المتعين أو سياق المنظومة الضيقة أن يتجاوزها. كما لا يتأتى لمن يجهل أن مفهوم النص - أياً كان هذا المفهوم - ليس هو النص ذاته، وأن تفعيل النص في الواقع - بفاعلية بشرية - هو نوع من التأويل، وليست اللغة (النص) استحالت فعلاً أو مادة.

احترام النص لا يعني إغلاقه، وتضييق البعد التأويلي فيه. إن ما يظنه السلفي احتراماً للنص لا يعدو كونه اختصاراً للنص، اختصاراً لمقولات النص، وتحجيباً لفاعليته في بعديها الزماني والمكاني. الإنسان في التصور السلفي هامشي، وفاعليته العقلية - ومن ثم الحضارية - محدودة. أنه لا يصنع مصيره، انه أداة تنفيذ فحسب، وليس ذاتاً مستقلة فاعلة، ذات فاعلية إيجابية في تعاطيها مع الواقعي.

٣ - ومما تعترف به السلفية التقليدية - صراحة أو ضمناً - أنها ذات فاعلية واحدة، وفضاء واحد. انها تفترض الواقع المتنوع - أو تتصوره - واقعاً واحداً، واقعاً هي تصنعه في مخيلتها من مفردات تاريخية؛ فتلزم الواقع الفعلي المعقد أن يتشكل به، وهي ترى أن الواقع لا يمكن أن يتشكل إلا بفاعلية واحدة محدودة، لا تخرج بحال عن تصوراتها الخاصة والضيقة للفاعلية الدينية التي ترفع من خلالها شعاراتها، وتمارس بها ايدولوجيتها.

والغريب أن السلفية التقليدية تريد للديني أن يفعل في الواقع - كما تتصور الديني، وكما تتصور الواقع - في الوقت الذي ترفض فيه أن ينفعل الديني بالواقع ومفرداته الحية. إنها تتصور الديني الذي تسعى لموضعته في سياق الواقع، وكأنه ذو فاعلية من جهة واحدة فحسب، أي كأنه فاعل لا منفعل، بينما تاريخ الديني يشهد بغير ذلك، بل وتاريخ السلفي أيضاً.

ينتج عن هذه المحدودية في التصور وفي الفاعلية، أن تصبح الخيارات الحضارية محدودة، بل واحدة. وفيما لو طرحت مشروعاً حضارياً - وهو أمر مستبعد، بل يكاد يكون مستحيل - فإنه سيكون مشروعاً هزيباً في بعده التنظيري فضلاً عن التطبيقي، انه سيطرح تجربة يتيمة على كل هذا الثراء التنوعي في العموم الإسلامي. ومن ثم، فالرهان سيكون على فرس واحد في ميدان واحد، والحظ هو سيد الموقف هنا، الحظ من حيث تقاطعات الواقعي إلى أن يصعب التنبؤ بمساراتها.

٤ - البعد الأبوي البطرقي حاضر في سياقات السلفية التقليدية، مع أنها من أشد الفاعليات الفكرية نفيًا ورفضاً لذلك. لكن هذا النفي وهذا الرفض انما هو محصور في التنظيري فحسب، كجزء من تبرئة الذات من جهة، وتوطئة للجماهيري؛ كي يندغم في هذا البعد الأبوي من جهة أخرى.

إن ما نسمعه في مفردات السلفية التقليدية الرائجة، وفي أدبياتها التي ترردها في مسارات الترويض للجماهيري، تشي بالحرص الكبير من قبلها على تعزيز هذا البعد واعطائه مشروعية شرعية، بل طرحه بوصفه طوق النجاة الوحيد في الدنيا والآخرة، وأن من لم يبارك هذا البعد ويفيه حقه من التوقير والتقدير لاغنه يوشك أن يزيغ.. الخ."

لهذا، عندما تسمع هؤلاء، وتتأمل ما يقدمونه (نصائح) للجماهيري، لا تجد فيه إلا منح مرجعياتهم نوعاً من الحصانة ضد النقد أو المساءلة، والتأسيس لبعد كهنوتي، يظهر أحياناً على نحو واضح في مفردات الأبوية الصريحة التي تطلق - كثيراً - على بعض الاسماء، فضلاً عن الدعوة إلى ثني الركب! عند فلان أو فلان، بكل ما في هذه الصورة التي تتضح بها هذه الجملة من مهانة وذلة وصغار.

٥ - ومن أهم ما يظهر تأزم السلفية التقليدية، أنها تستعيد مقولات التاريخ البعيد المختلف، لواقع آني مغاير، واقع له مكوناته الخاصة، وله ظرفه التاريخي الخاص الذي لا يمكن أن يكون هو التاريخ كله. إن السلفية التقليدية تدعي أنها تمتاح من النص المتعالي مباشرة، وأنها الأقرب إليه من جميع زواياه، ومن ثم، فهي تدعي أنها تقوم بموضعته شكلاً ومضموناً في الواقع. وهذه دعوى تتوهمها السلفية أو تغالط نفسها فيها، إذ هي لا تلج إلى النص المقدس مباشرة، مهما ادعت ذلك نظرياً، فالتطبيق يشهد أنها تغرق في التراث السلفي ورؤاه حول النصوص قبل أن تصل إلى النص.

إن المقولات التي تشكل المرتكزات الأساسية في الوعي السلفي لم تؤخذ من النص مباشرة؛ بدلالة أن الجيل الأول لم

يعرفها ولم يتفوه بها، ولو كانت من بدهيات النص لشدد عليها في حراكه الدعوي. من هنا، فالسلفي التقليدي لا يخضع للنص، بقدر ما يخضع لإرث تاريخي ورؤى ضيقة تكونت - تاريخياً - بفعل الحراك الاجتماعي والسياسي آنذاك، بأكثر مما تكونت بفعل النص الذي تتمحور حوله، إذ الأولوية في ذلك الحراك لم تكن للنص، إنما كانت للحراك الاجتماعي والسياسي، ومن بعد، يأتي النص مشرعنا لذلك الحراك.

وإذا كان من بدهيات السلفية التقليدية التي لا تتنازل عنها بحال، المفصلة فيما بينها وبين مخالفيها في الرؤية، فإن المقولات التي تتم المفاصلة بها - ولها - مقولات لم تظهر ولم يتمحور حولها الوعي السلفي إلا بعد التحدي الذي واجهته السلفية في فترة محدودة من تاريخها الطويل، مما يعني أنها مقولات محدودة بظرفها التاريخي الخاص، وليست متعالية فوق التاريخي، كما أريد لها أن تكون فيما بعد، وكما يتردد الآن في التيار السلفي التقليدي.

٦. ومما يقتل الفاعلية الإنسانية في الواقع الإسلامي المعاصر أن السلفية التقليدية تجعل من كل جهد يقوم به الإنسان عبثاً؛ لأن الحقائق - في صورتها - أنتجت سلفاً، ولم يبق على الإنسان المعاصر إلا الانعان في التطبيق، وبقدر الانعان يكون التفاضل.

الإنسان في التصور السلفي هامشي، وفاعليته العقلية - ومن ثم الحضارية - محدودة. أنه لا يصنع مصيره، أنه أداة تنفيذ فحسب، وليس ذاتاً مستقلة فاعلة، ذات فاعلية إيجابية في تعاطيها مع الواقع.

مهمة الإنسان في التصور السلفي - من حيث الحراك الواقعي المشرع - أن يحفظ ثم ينفذ، يحفظ المقولات الجاهزة - التي يراد لها أن تمسك بالحقيقة كمنجز سابق جاهز للاستخدام - ثم ينفذها بشكل آلي. إنها أمر وطاعة لا غير. الإنسان فيها فاقد لعقله وحواسه، ينفذ - دون فاعلية حقيقية - متعاليات تاريخية، دون أن يرى الواقع أو يسمع عنه أو يتلمسه، فضلاً

عن أن يعقله. لكن، ما لم يدركه السلفي التقليدي، ولن يدركه، أن بين الحفظ والفعل حلقة إنسانية مفقودة أو منفية بقصد، مما يدخل في مدارات الفاعلية الإنسانية. هذا المفقود هو ما يحفظ للإنسان دوره، وهو - أيضاً - ما يحفظ لـ (المحفوظ) فاعليته وللعمل إيجابيته في الواقعي.

ولأن الإنسان في التصور السلفي كائن تافه، محدود القدرات والطاقات؛ يصبح الجهد الإنساني، وما ينتج عنه لا قيمة له، وربما لا حقيقة له، كجزء من الازدراء السلفي للمنجز الإنساني. الفاعلية الإنسانية التي أنتجت هذه الحضارة المعاصرة، والتي تلامس سقف الإعجاز فاعلية تختصر - لدى السلفي - في موقف سلبي، يتحدد في سطر أو سطرين يهملشان الإنسان.

ومن الطبيعي أن هذا التهميش للإنساني لا يظهر على نحو صريح معلن، وإنما يظهر في المواقف التي تضع الوعي السلفي في موضع الاختيار بين ما هو تصور نظري تاريخي ظني ذي بعد تأويلي، وبين ما هو علمي يقيني، لكنه محسوب على المنجز الإنساني المعاصر.

انظر إلى المعالجة السلفية لكثير من قضايا الواقع، ولعلاقة النص الشرعي بالعلم الحديث، تجد أنها معالجة تنجح إلى تأويلات الماضي التي لا تعدو كونها تصورات ظنية. وأخطر ما في هذا أنه يتم على حساب يقينيات العلم الحديث.

التأويل الآتي من الماضي السحيق هو التأويل الشرعي الصحيح في الوعي السلفي، مهما كانت درجة اصطدامه بالعلم. نحن في عام ٥٠٠٢م لميلاد المسيح - عليه السلام - وهناك من يرى - لا يعدها رؤية خاصة، وإنما هي في تصوره شرعية يقينية - أن الأرض لا تدور وليست كروية و... الخ؛ لأن فلاناً من السلف قال بذلك أو أن هذا هو تأويله للنص. مازال الكثير يريد أن يأخذ علم الفلك عن ابن تيمية أو عن أصحاب أحمد! المسألة هنا ليست فردية، وليست مقتصرة على شريحة محدودة لها ظروفها البيئية والعقلية الخاصة، بحيث لا تؤثر في السياق التحديثي العام، وإنما هي وعي

سلفي ينتظم الجماهيري الإسلامي، ويقدم له دينه على هذا الأساس. إنه يزعم ثقته بالعلم، والأخطر أنه يفعل ذلك بتأويل شرعي، أي أنه يجعل الوعي الجماهيري في خيار مفتعل بين الشرعي والعلمي. وإذا كان الشرعي - هنا - مؤطراً بالتأويل السلفي، بحيث يصبح التصور السلفي له هو الشرعي ذاته، لا مجرد تأويل ظني له، فإن الضرر سيعود - والفضل للسلفي التقليدي! - على الشرعي في النهاية، ونتائج الخيار ستدعمها معطيات الواقع، والتي هي معطيات علمية، أو - على الأقل - تزداد درجة علميتها كل يوم.

٧. المنظومة السلفية التقليدية، كما تحتفظ بمقولات السمع والطاعة للبر والفاجر والعاقل والظالم، تلك المقولات التي يراد لها أن تحفظ النظام المدني المعاصر، فإنها تكتنز - أيضاً - وبصورة أكبر وأبعد تأثيراً، بمقولات التبديع والتضليل، والتكفير، بل هذه المقولات هي الهيكل الذي تقوم عليه التصورات السلفية، بوصفها رؤية عقديّة بالدرجة الأولى.

ولكون المقولات التصنيفية التي تنجح إلى التبديع والتضليل والتكفير هي التي تنتظم الوعي السلفي في رؤيته للأخر، أياً كان هذا الأخر، فإنها مقولات وإن لم يتم تفعيلها في وقت ما، إلا أنها تبقى من محركات الوعي السلفي، ومن ثم يسهل استخدام تلك المقولات، لدى كل سلفي، حسب الحاجة الواقعية إليها.

هذه المقولات الاقصائية التي نهانها فكرياً، تتحول عند ادنى مساس بالواقع إلى إرهاب، إرهاب يختلف في درجته ونوعه حسب درجة الاثارة الواقعية، ولا يمنعه من ذلك مقولات السمع والطاعة؛ لأنها مقولات مشروطة في المنظومة السلفية بتحقيق الإسلام، والسلفي التقليدي - كما في السلفية الجهادية - يستطيع الإمساك بأي مفردة عقديّة - من بين عشرات المفردات الجاهزة - يكفر بها المجتمع الإسلامي، ومن ثم يستحل - ببساطة - الخروج على المجتمع ونظامه، ويبدأ رحلة القتل والتفجير.

(٢٠٠٥/٢/٣ - ٢٠٠٥/١/٢٧) (٢٠٠٥/٢/٣)

الرؤية الأميركية تجاه ديمقراطية السعودية

محمد علي الفايز

ذات الأمر ينطبق على لبنان، التي هي أكثر الدول العربية ديمقراطية، شأنها شأن الكويت، واللذان لم ترد الإشارة إليهما مطلقاً. بل ان لبنان قد يصنف أميركياً على أنه أقرب ما يكون للدول العدو منها الى الدول الصديقة.

هذا يعني بالتحديد، أن السياسة الأميركية الخارجية، وإن وضعت في قائمة أجدتها تصنيف الدول حسب الإقتراب من المفهوم الديمقراطي، والإبتعاد عن الإرهاب، فإنها لا تنظر الى هذا العامل بعيداً عن إطار المصلحة الأمنية والإقتصادية والإستراتيجية الأميركية.

لقد ربط بوش بين مفهومي الحرية والديمقراطية وبين الإرهاب. وبالطبع فإن هذا الربط ليس متعسفاً، بل هو صحيح؛ ولكن الإشكال والتشكيك يأتي من التعريف الأميركي للإرهاب، والإزدواجية في التطبيق. فحسب التعريف الأميركي يفترض ان تكون المملكة العربية السعودية، وليس إيران، أكثر استهدافاً من قبل أميركا، أولاً فهي أكثر بعداً عن الحرية والديمقراطية في الممارسة والتطبيق وحتى في تقبل المفهوم، وثانياً فإنه خرج من بين أحضانها الفكر المتطرف والمقاتلون الإرهابيون الذين قاموا بتفجيرات 9/11 وتورطوا في أحداث أفغانستان والعراق، فضلاً عن تمويل العمليات الإرهابية. قد يقال هنا، إن الحكم إنما بني على السياسات الحكومية، وليس على ممارسات الأفراد، فالمملكة لا تتبنى (الإرهاب) كسياسة، في حين تقوم إيران بتمويله. حسب التعريف الأميركي - في لبنان وفلسطين. وقد يقال بأن مصالح أميركا الاقتصادية في السعودية، تجبر الخل والخطر الناشئ منها.

أيضاً فإن بوش في خطابه عن حالة

إن مكافحة الإرهاب - حسب الرؤية الأميركية - وكذلك نشر مفاهيم الحرية والديمقراطية في كل العالم هي محور سياسة أميركا في العالم والشرق الأوسط بشكل خاص. بمعنى أن المحدد في العلاقة ليس بالضرورة المصالح الاقتصادية الأميركية، أو بالأصح ليس منحصراً في مقدار المصالح الاقتصادية الأميركية الآنية فحسب.

فهذه المصالح بات ينظر إليها كأحد عناصر الإستراتيجية الأميركية، وليست بالضرورة العنصر الحاسم فيها.

بالطبع فإن العالم بمجمله لم يبتلع أو يهضم هذا (الزعم الكبير) بالنظر الى أن الخطوات المتخذة على الأرض لا تسعف الإدارة الأميركية في إقناع العالم برويتها. يستدل المشككون في السياسة الأميركية بحقيقة أن الإقتراب من الديمقراطية لا يعني اقتراباً من السياسة الأميركية، كما أن ذلك الإقتراب لا يكفي لرضا واشنطن، التي لا تعترف بديمقراطية المخالفين لها، أو من تحسبهم في خانة الأعداء.

إيران، التي نالت القسط الأوفر من التهديدات الأميركية - كما جاء في خطاب بوش - يفترض أن تكون أقرب الى واشنطن بالقياس الى الأردن والبحرين والمغرب وهي الدول الثلاث التي امتدحها بوش لنهجها الديمقراطي؛ فأيران أكثر ديمقراطية من هذه الدول الثلاث، وبوش لا يرى في إيران إلا دولة مستبدة لا يفرق بينها وبين الدول الشمولية؛ بل يرى أن الديكتاتوريات الأميركية الحليفة (كما في السعودية ومصر) أقرب الى واشنطن من إيران. ومن هنا فإن انتهاج الديمقراطية وحده ليس المحدد الوحيد - وربما ليس المحدد الأبرز بالرغم من المزاغم الأميركية - في سياسة واشنطن الخارجية.

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م
٢٠١٩/٢/٢٠
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م
٢٠١٩/٢/٢٠
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م
٢٠١٩/٢/٢٠
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م
٢٠١٩/٢/٢٠
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م
٢٠١٩/٢/٢٠
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م
٢٠١٩/٢/٢٠

الإتحاد، ربط بين التحول الديمقراطي وبين تفريخ الإرهاب، واعتبر نشر الديمقراطية وسيلة حمائية لأمن الولايات المتحدة الأميركية نفسها. وهذا الربط صحيح في مجمله، ونظن بأن هذا الربط يتضمن الفلسفة الأميركية في (نشر الديمقراطية) كما يتضمن فلسفتها السياسية من تحقيقه. فبعد عقود طويلة، كانت فيها الولايات المتحدة تعتقد بأن المصالح الاقتصادية هي الحاكمة، انشغلت خلالها بدعم الديكتاتوريات في كل العالم، وتحالفت معها لتحقيق أكبر قدر من المكتسبات الاقتصادية، كما هو الحال في السعودية.. اكتشفت أميركا بعد (غزوة مانهاتن!) وكما أشار بوش في خطابه الأخير، أن الديكتاتوريات تصنع المناخ المناسب لنمو الإرهاب، وأن الأخير لن يكون محصوراً في الدولة الديكتاتورية نفسها، بل (تشظيه) وتنشره في كل أصقاع العالم، كما هو النموذج السعودي البارع اليوم! حيث ينتشر السعوديون على مساحة من الأرض واسعة تطوف بين أفغانستان واليشان والمغرب ولا تنتهي بدول الخليج واليمن والعراق وحتى المملكة نفسها. ولذا - لكي تحمي أميركا أمنها الداخلي - كما يتصور صانع القرار هناك - فإنه لا بد من إصلاح البور المفرخة له، وهذا واحد من أركان السياسة الخارجية الأميركية في علاقاتها مع السعودية.

إن إصلاح الوضع السياسي في بعض الأنظمة العربية ودفعها لممارسة شيء من الديمقراطية لم يأت حياً في تلك الدول المستهدفة، ولا شعوبها، ولا إيماناً بحقوق الإنسان فيها بالضرورة، وإنما هو خطوة أولية لحماية وتحصين الولايات المتحدة وشركائها الغربيات التي استقبلت نتائج الطوفان الاستبدادي من العالم العربي على شكل مجاميع سياسية لاجئة، أو مجاميع جائعة باحثة عن لقمة العيش، وكلا الصنفين غير مرحب بهما اليوم في العالم الغربي.

فالإصلاح السياسي في العالم العربي،

وهذا يشمل السعودية نفسها، قد ينظر اليه - غربياً - كبوابة للإصلاح الاقتصادي الذي يخفف من تدفق العمالة المهاجرة، الشرعية وغير الشرعية؛ كما يخفف من صناعة التطرف المبني على سوء الأوضاع الاقتصادية، الذي أدى إلى استقبال حشود اللاجئين السياسيين المضطهدين في بلادهم، والذين ثبت أن كثيراً منهم يميلون إلى العمل الإرهابي كوسيلة لإصلاح بلدانهم، أو تغييرها جذرياً وفق أيديولوجيات راديكالية متشددة.

المملكة العربية السعودية من جانبها، لاتزال تراهن على (المراضة الاقتصادية) بدل (التنازل السياسي): أي أنها تريد الاستمرار في سياسة اقتصادية تجلب المنافع بلا حساب للغربيين (البريطانيين والأميركيين) على شكل شراء أسلحة وعقود اقتصادية ونفطية، وسياسة نفطية تظلم الذات والمنتج وتراعي المستهلك الغربي بالتحديد، وسوق استهلاكية بلا ضرائب أو بضرائب قليلة؛ وكل هذا بغية إبقاء السلطة كاملة في يد العائلة المالكة، دون أن يشارك فيها الشعب. وهذه العائلة المالكة، بدت أكثر ليونة اليوم في تطويع الدين لصالح السياسة الأميركية في مجال (مكافحة الإرهاب) والقبول بسيادة ناقصة على أراضيها، وتحميل حليفها الديني تنازلاتها (تعديل بعض المناهج الدينية، وإغلاق الجمعيات الخيرية، كأمثلة)؛ لكن هذه العائلة ليست مستعدة، للبدء بالمشاركة الشعبية، والتي تتضمن تنازلاً نسبياً للجمهور السعودي وليس للولايات المتحدة بالضرورة، وهي تحاول الإحتماء وراء الخصوصية السعودية الكاذبة، والمجتمع المتخلف، والتدرج المحمود!

تنسى الحكومة السعودية بأن الأميركيين يريدون المنافع الاقتصادية إلى جانب التغيير السياسي، وهذا هو مغزى ما ذكره بوش في خطاب الإتحاد (الحكومة السعودية بإمكانها أن ترسخ

زعامتها في المنطقة من خلال تنامي دور شعبها في تحديد مستقبله) وكأنه يدرك سلفاً بأن انكسار السياسة الخارجية السعودية مرده إلى أن السعودية لم تعد تمثل النموذج الاقتصادي ولا السياسي في المنطقة، وأنها بالتالي لم تحظ بالدعم السياسي الأميركي مما جعل سياستها الخارجية ضعيفة الفاعلية في المحيط الخليجي والعربي والإقليمي والدولي. كما ينطوي التصريح، على حقيقة أن الولايات المتحدة، رغم رضاها عن النهج السعودي الاقتصادي المتعلق بالخارج (النفطي تحديداً) إلا أن هذا النهج لن يكون مقابل ثمن مكافحة الإرهاب محلياً عبر بوابة الإصلاح السياسي - ولو كان الأمر بشكل متدرج.

هذه هي رسالة بوش لحلفائه السعوديين، وعليهم أن يفهموها ويدركوها، وأن لا يعتقدوا بأنهم بانتخابات بلدية هزيلة قد ضحكوا على أذقان شعبهم وعلى ذقن بوش نفسه وإدارته حين يستغربون تصريحات بوش - حسب تصريح عضو مجلس الشورى المعين عبد العزيز الفايز في ٢٠٠٥/٢/٣ - في الوقت الذي تستعد فيه المملكة لإجراء أول انتخابات بلدية في تاريخ البلاد؛ وأن ذلك دليل (على ان المملكة سائرة في خطة الإصلاح التي رسمتها لكن هذا امر لا يحده رؤساء دول اخرى حتى ولو كانوا اصدقاء نعتز بصداقتهم) أو بالقول أن (الرئيس بوش يعرف ان عملية الإصلاح تحتاج الى وقت).

قد لا تستهدف الضغوط المملكة في الوقت الحالي، بقدر ما تستهدف سوريا وإيران، لكن مصير المملكة والعائلة المالكة معلق على الإصلاحات الداخلية التي ينشدها كل مواطن. كما أن مصير العلاقات السعودية الأميركية معلق عليها، وهي العلاقات التي تراهن السياسة السعودية على إعادتها لسكتها القديمة بذات الوسائل التي اعتادتتها (مصالح اقتصادية مقابل بقاء في السلطة).

الانتخابات البلدية خطوة متأخرة في عملية الإصلاح

تغيير معادلة السلطة ضمان الاستقرار والوحدة

محمد الشيخ

يدخل الحلبة بأكبر قدر من التجهيزات الثقافية والاجتماعية والمادية، والسعي لتعبئة الشارع بصورة شاملة للعبور نحو المشاركة السياسية. الانتخابات البلدية قد تكون مسلوقة المفعول السياسي ظاهراً وراهناً، ولكنها بالتأكيد تختزن مؤديات سياسية كبيرة في المستقبل القريب، فالذاكرة الإصلاحية والوعي الشعبي بهذه الذاكرة يجعل من المستحيل الانشغال بالادنى عن الأعلى خصوصاً وأن فرص تحقيق الأخيرة لم تنعدم تماماً، فظروف الداخل والخارج لا تكف عن دعم المسار الاصلاحى وستجبر الطبقة السياسية على الاستجابة طوعاً أو كرهاً لعملية إصلاحية غير متوقفة، وإن دسّ إليها من يحاول إبطاء حركتها أو تعطيلها مؤقتاً.

لقد نجحت العائلة المالكة ظاهراً ومؤقتاً في تغيير المشهد الاصلاحى الوطنى منذ اعتقال رموز التيار الاصلاحى العام الماضى، وكان ذلك إيذاناً بتنفيذ أجندة إصلاحية زعماً مصممة حسب المقاييس والمواصفات السلطوية، وقد حققت بلا شك العائلة المالكة بعض أغراضها من عملية وصفت بأنها خزى على جناح الامير عبد الله الذي برز للعالم الغربى بوجهه اصلاحى ثم خانتته لياقته السياسية والادارية في أن يدافع عن إثم اقترفه الجهاز الأمنى بضربه التيار الاصلاحى.. فهذا التيار ساهم في إعادة اللمعان الى صورة السعودية في الخارج من خلال الاداء الراشد لرموز الاصلاح الوطنى في السعودية، حين نبه هؤلاء وسائل الاعلام والحكومات الغربية الى أن في هذا البلد تياراً شعبياً واسعاً يبارك الاصلاح وينبذ العنف، وأن وسائله في الاصلاح تماثل وسائل المصلحين في العالم الغربى كونها سلمية وديمقراطية وراشدة.

يبقى أن الانتخابات البلدية قد تحقق بعض التقدم في العملية الاصلاحية، ولكن ستكون مجرد بداية متأخرة في العملية الاصلاحية الوطنية، وفي الوقت نفسه سيظل تغيير معادلة السلطة هو المطلوب في عملية الاصلاح، من أجل توفير ضمانات حقيقية للاستقرار والتعايش والوحدة.

السعودية مختلف، حيث يفسح الطريق لحد أدنى من المشاركة الشعبية في صناعة قرارات غير مصيرية وغير سياسية، وانما مقتصرة على الحدود المدنية الخدمانية. في واقع الأمر، أن الانتخابات البلدية في السعودية خفضت التطلع السياسى لدى القوى الشعبية عن طريق نقل المطالب الاصلاحية من الحيز السياسى الوطنى الى الحيز الخدمانى المدنى المناطقي. فبينما ناضلت القوى السياسية الوطنية من أجل الدفع باتجاه اصلاح النظام السياسى، ووضع دستور واضح وفعال، وتشجيع الانتخابات على المستوى الوطنى وتحديدًا في اختيار أعضاء مجلس الشورى، فإن الانتخابات البلدية قلصت مجال الهامش الاصلاحى، مستبعدة الى حين الحديث عن إصلاحات أخرى في مجالات ذات صفة وطنية.

صحيح أن الطبقة السياسية تدرك تماماً أن المكوث الاصلاحى يتسرب بقدر ما في البرامج الانتخابية التي يعلن عنها المرشحون للمجالس البلدية، وبالتالي فهم يتجاوزون الحدود المرسومة لمثل هذه الانتخابات، وهو ما يفسر الى حد ما القيود المفروضة على نشاط المرشحين، ومدة الحملات الانتخابية، وحتى المناشط التوعوية الخاصة بالانتخابات. ولكن من الضروري أيضاً الفات الانتباه الى أن أوضاعاً سائلة كالتى تعيشها المنطقة والعالم وخصوصاً فيما يرتبط بتشجيع العملية الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط، ستفضي الى خروج القطار السياسى عن سكته المقررة، ولن يكون بمقدور الطبقة السياسية في السعودية أن تكبح التطلع الاصلاحى لمديات طويلة.

لعل من الاشارات الخطيرة التى يمكن ان تنبئه اليها الانتخابات البلدية في السعودية أنها قد تكرس النزعات الفئوية والاقليمية، كون الانتخابات تبدأ من منطلق مناطقي، وبالنظر الى مشاعر الغبن والاضطهاد التى تعيشها كثير من المناطق، فإن وجود مثل هذه الفرصة يلبي بعضاً من المشاعر المقموعة وأيضاً الطموحات السياسية المغيبة لعقود طويلة، فيما يعرف لبنانياً بفترة الاستحقاق.. فالجميع يحاول أن

لن يكون بمقدورنا الحديث عن أوجه شبه بين الانتخابات العراقية والانتخابات البلدية في السعودية، فما يجري في الاولى هو إعادة صياغة دولة بأكملها، وقد تكون التجربة العراقية هي الوحيدة في العصر الحديث التى تشهد أكبر عملية تصحيح لمعادلة السلطة، حيث يجري التوسل بأدوات ديمقراطية من أجل تحقيق التوازن داخل الدولة وتوزيع الحصص السياسية وفق معطيات سكانية وسياسية محسوبة بإتقان تعكس نفسها بجلاء في العملية الانتخابية وصناديق الاقتراع.. هناك دول شهدت إعادة صياغة لمجمل هيكلها ولكن إنتهى الحال الى تفككها الى أجزائها الاولى، كما حصل في دول المعسكر السوفيتي، ومثالها البارز يوغسلافيا. في أفغانستان أيضاً سقطت الدولة وتفسخت هيكلها ولم تتفكك الى أجزاء، فق جرى استبدال كل أوجه الدولة وأجهزتها في إطار عملية صياغة للدولة ولكن ليس على أساس تغيير دراماتيكي في التوازنات الداخلية القبلية والسياسية والمناطقية، والسبب في ذلك يعود الى التوطؤات الداخلية في افغانستان والحائزة على مورد اجماع بين الطيف السياسى والقبلى الافغانى.

إن الاختلال السياسى في العراق بلغ درجة كارثية بحيث تطلب الحل عملية قلب تام لأسس النظام السياسى القائم وارساء قواعد جديدة للحكم تقوم على الاعتبارات الداخلية السكانية والانتماءات المذهبية والقومية، أي وفق التنوع الداخلى بكافة أشكاله.

في السعودية هناك مشكلة حكم، وهناك أيضاً اختلال عميق في معادلة السلطة، ولربما يمكن العثور على أوجه شبه بين نظامى الحكم في العراق والسعودية من حيث احتكار فنوي للسلطة، واستئثار منطقة ومذهب بمقدرات الدولة، وبالتالي فإن الحاجة الى صياغة جديدة للنظام السياسى تظل قائمة على الدوام. إن البون شاسع بين مؤديات الانتخابات العراقية والانتخابات البلدية في السعودية، ففي الاولى تجري عملية تقاسم فعلى للسلطة، ويتحقق مبدأ المشاركة الشعبية في النظام السياسى، بينما الأمر في الانتخابات البلدية

منها.

هناك بالطبع مرشحون مقربون للسلطة وأجهزة الأمن، وآخرون ينتمون الى سلك رجال الأعمال، وهؤلاء يعتمدون على الدعاية الانتخابية في الدرجة الثانية بعد اعتمادهم على خلفياتهم القبلية والمناطقية، وقد أضاف بعضهم إليها (ديكوراً) تجميلياً يتمثل في دعم أحد المشايخ يقوم بالتزكية ويشرح أفضال المرشح ونضاله الخيري السابق!

بعض المرشحين الليبراليين حاولوا إعلان تميزهم بصورة او بأخرى، وإن بدت ليبراليتهم أضعف من أن تقاوم إغراء القبيلة، لكن القبيلة من وجهة نظرهم أخف من (الدينية/ الوهابية).. وظهرت دعوات تفيد بأن هذا المرشح أو ذاك متحرر، وأنه سيسمح للمرأة بقيادة السيارة (وهذا خارج عن اختصاصه أصلاً) أو أنه سيفتح دور سينما بعضها خاص للعزاب والأخر خاص بالمتزوجين؛ على أمل وجود جيل شبابي لم تقتنصه الوهابية بمخالبتها يمكن أن تستثيره مثل هذه البرامج، أو على أمل وجود شريحة من الناخبين ضاقوا ذرعاً بالإنتماءات الفرعية ويبحثون عن مخرج منها الى فضاء أرحب.

القبيلة ستنتخب، هذا لا شك فيه. والمذهب سينتخب كذلك. والقرية والمنطقة ستنتخبان بصورة أو بأخرى.

وستتداخل هذه الإنتماءات مع الدعاية الانتخابية القائمة على الصرف المالي - كما هو واضح - لترجع أحدهم على الآخر. وستكون الكفاءة - ربما - أقل العناصر تأثيراً في هذه العملية، اللهم إلا كمرجح أولي من جهة تحديد من يكون مرشح القبيلة والمذهب وغيرهما. ولقد وجدنا الكثير من المرشحين لا يحملون مؤهلات علمية بالمعنى المتعارف عليه، كدراسة الإبتدائية أو المتوسطة (بعضهم رفض ذكر مؤهله التعليمي)، في حين أن أعمار المرشحين تميل في أكثرها الى التصاعد ٥٠ سنة فما فوق.

مؤشرات الانتخابات البلدية في الشرقية

ستختلف الصورة - وقد تكون بنسبة غير قليلة - في كل من المنطقتين الشرقية والغربية. في الشرقية نجد أن الشيعة، في محافظات القطيف والأحساء والدمام، قد أقبلوا على التسجيل في الانتخابات بأعداد غفيرة، وشهدت المراكز الانتخابية الشيعية في القطيف بالذات - وحسب الإحصاءات الرسمية - أعلى نسبة تسجيل على الإطلاق على مستوى المملكة. لم يكن السبب في ذلك إيمان المواطنين الشيعة بهذه الانتخابات

الجزئية المحلية للبلديات، فمعظم المواطنين في المملكة يرونها خطوة دون المستوى بكثير؛ لكن المواطنين الشيعة شعروا - فيما يبدو - بأن الانتخابات تشكل تحدياً خاصة بالنسبة لهم، من جهة (إثبات حضور الذات المقموعة) والتي تعرضت ولا تزال للتهميش السياسي والإجتماعي والثقافي منذ قيام الدولة السعودية.

إن المشاركة في الانتخابات تستهدف استعلان الذات أولاً وقبل كل شيء، فـ (نحن هنا) وعدنا ليس صغيراً أو (لا يمكن تجاوزنا) بالأدوات الانتخابية، وإن تمّ بالأدوات القهرية. ولهذا، وحسب المعلومات المتوفرة، فإن مناطق الشيعة - دون سائر المملكة - شهدت حملات تثقيفية كبيرة بشأن الانتخابات وأهدافها وأهميتها، كما شهدت تنسيقاً في كل المدن والقرى لجلب الناخبين، وتحركت ماكنة المذهب الثقافية لتعقد الندوات وترشد المصلين وتدعو الأبعدين والأقربين وتوفر الحافلات وتقلص من المشاكل لدفع أكبر عدد ممكن الى صناديق الاقتراع.

يمكن النظر لمشاركة الشيعة في الانتخابات البلدية - رغم ضآلة الفائدة منها - على أنها ردّة فعل على سياسة التهميش التي امتدت لعقود؛ فالذات المقموعة انفجرت (سلباً) لتسجل حضورها، ولتؤسس لمشاركة قادمة في ماكنة السلطة العليا.

بالطبع، فإن الحكومة ممثلة بأجهزتها الأمنية، لم يرق لها (التحشيد الشعبي)، وكأنها - حتى في هذه الانتخابات الجزئية، تريد التخفيف من اندفاع مواطنيها الشيعة، أو كأن ذاك استفزها في أمر هي قررتة ابتداءً. ولذلك قامت بمنع التجمعات والندوات السياسية التثقيفية التي تعبر عن صميم (الثقافة الوطنية) المراد استزراعها ولو ببطء في المجتمع السعودي.

لم تكتسب الانتخابات في الوسط قيمة كبيرة لدى التيار الديني السائد - السلفي؛ فالانتخابات مكروهة وبدعة مستحدثة؛ وبالتالي كان الدخول في مضمارها محدوداً وعلى استحياء، بالرغم من ضخ بعض المحفزات مثل: العلمانيون الملاحدة والكفرة سيصلون الى البلديات. فالأصل ليس القناعة بالانتخابات كمبدأ، أو كأداة لتحسين الأداء، بقدر ما هي أداة لاستبعاد الآخر. وهنا يستخدم الدين كعامل إقصاء، ومكمد - كما القبيلة - انتخابي أساسي، كما هو محفز أساسي باتجاهه.

أراد متطرفو السلفية في معقلها (نجد) تحفيز المعتدلين السنة في المنطقة الشرقية باتجاه الذهاب الى صناديق الاقتراع حتى لا يسيطر عليهم الكفرة الروافض، واشتغلت منتديات الإنترنت، ورسائل الجوال لدفعهم من ذات

الزاوية، لا عن قناعة بالانتخابات كمبدأ أو وسيلة، بل كدفاع وحماية للذات. وقد عاب بعض المتطرفين على سنة الشرقية أنهم (نائمون في العسل) وأنهم جهلة، وطالب المشايخ بالقيام بحملة لتوعيتهم وتثقيفهم دينياً، لأنهم لم يتحسوا الخطر بما فيه الكفاية!

بالنسبة للشيعة فإن المذهب سينتخب في الدائرة الأوسع.

وفي الدائرة الأضيق، فإن المرشح تتحكم به دوائر متعددة، فيجب أن يكون ملتزماً دينياً، ثم يجب أن يكون كفوءاً، ثم تأتي الإنتماءات السياسية ضمن الدائرة الشيعية.

هنا قد يخسر الليبرالي غير الإسلامي معركته. وقد يخسر غير المنضوين لتيار سياسي، أو محسوبين عليه معاركهم.

وقد تجد بعض العوائل المشهورة لها فرصة من خلال الإعتماد على العصبية العائلية والمكانية (محلة). والأقرب أن القرى ستكون أصواتها حاسمة أكثر من القطيف نفسها. وقد لا تأتي الانتخابات بأي من الوجوه العائلية القديمة، نظراً للتغيرات الشديدة التي طرأت على المجتمع الشيعي في الشرق، ولغلبة العصبية المذهبية على العصبية العائلية.

لكن كل هذا لا يلغي حقيقة أن المجتمع الشيعي وبالنظر الى نضجه السياسي المتقدم قد يفرز مساومات انتخابية، تعطل التأطيرات التي ذكرناها سابقاً. وهناك حسبنا نسمع إشارات الى هذا، من بينها دعوات للتنسيق مع القرى السنة المجاورة لتصعيد مرشح منها مثلاً.

وفي المجمل فإن القوة الانتخابية بين الشيعة ليست في طرف واحد، حتى بين رجال الدين، كما بين التيارات السياسية، ولهذا فإنه بدون مساومات وتفاهات مسبقه، فإن الصراع على كراسي المجالس البلدية سيكون شديداً ومعقداً.

يجب أن نلتفت هنا الى أن المرشحين الشيعة هم أكثر شبابية وأكثر تعليماً وكفاءة في الجملة. فأغلب المرشحين لا تتجاوز أعمارهم الأربعينيات، ومن غير المحتمل أن ينجح ولو مرشح واحد لا يحمل شهادة وخبرة مشهودة.

بالطبع فإن المنطقة الشرقية في الجملة تتقاسمها انتماءات قبلية ومناطقية؛ ويعتقد أن مرشحين من أصول جنوبية سيأتون بمرشح لهم في الانتخابات، بالنظر الى كثافة المهاجرين الى المنطقة. في حين أن القبيلة ستنتخب في قرى ومدن أخرى تمتد من الحدود الكويتية ولا تنتهي إلا عند الحدود اليمنية.

في المنطقتين الشمالية والجنوبية، وبعض محافظات المنطقة الوسطى، كحائل، فإن القبيلة ستنتخب، قبل أي أحد آخر، ومن المحتمل جداً أن تقترع القبيلة لإيصال أحد مرشحيها قبل أن

تجري الانتخابات. ستمتازج الإنتماجات القبلية بمناطق السكنى (المدينة أو الهجرة) لتحديد الفائز القبلي.

مؤشرات الإنتخابات البلدية في الحجاز

أما في الحجاز، المنطقة الغربية، فالمسألة أكثر تعقيداً فيما يبدو.

هناك ثلاث دوائر تتجاذب الناخب. الدائرة الأولى - وهي الدائرة القبلية، وتقابلها الدائرة الحضرية؛ فهناك ما يمكن تسميته ببداية الحجاز، أي القبائل القاطنة على ضفافه أو في داخله، وتشمل الدائرة القبلية الهجرات القبلية الوافدة من الجنوب سواء في جدة أو الطائف. وهذه كلها تقريباً ستصوت للقبيلة ما لم يستحضر العامل الديني، المذهبي لسبب أو آخر. وستصوت بالدرجة الثانية إن قصر العامل القبلي، إلى الإنتماء المناطقية.

الدائرة الثانية - وهي الدائرة المناطقية - المذهبية، وتشمل النجديين المقيمين في المنطقة الغربية، وبالخصوص المدينة المنورة، وإلى حد ما جدة. فهؤلاء لهم تميز عن باقي فئات المجتمع؛ فهم ليسوا حجازيين بالمعنى المتعارف عليه، وفي الوقت نفسه يميزون أنفسهم دينياً عن بقية السكان. أصوات هؤلاء ستكون ضمن مراكزهم الإنتخابية، أي ستميل إلى انتخاب ذي الهوية (النجدية - السلفية)، وضمن هذه الدائرة سيكون التنافس كما في نجد على أسس ديني/ علماني؛ أو على أساس قبلي؛ أو على أساس الجذر المحلي (البلدة التي كان ينتمي إليها ضمن خارطة نجد). يفترض أن يكون المحفز لدى هذه الفئة أكثر من غيره، لكونها تشكل أقلية في محيطها وتسعى لإثبات جدارتها، وكذلك لوجود احتكاك مذهبي لازال فاعلاً بينها وبين السكان الأصليين (الحجازيين). ومن شبه المؤكد، أن الإنتماجات المذهبية - خاصة في المدينة المنورة - ستكون فاعلة لدى هذا التيار، إذ من المرجح أن يصوت الحجازيون الذين انتموا إلى الوهابية إلى أول مرشح مذهبي من جنس انتمائهم يلقونه أمامهم.

الدائرة الثالثة - وهي أكثر تعقيداً وتشمل الحجازيين الحضريين الذين يعتزون بهويتهم الخاصة (المناطقية والمذهبية) فأصوات هؤلاء ستمتحمور في انتخاب حجازيين من نفس توجهاتهم. وبالرغم من أنهم يمثلون أكثرية سكانية وبالتالي إنتخابية، إلا أن هذه الأكثرية متشظية، وبعضها لا يؤمن بالإنتخابات أصلاً، كونها (مهزلة) لا تستجلب أية اهتمام، ولم تحفز هذه الأكثرية - حتى الآن - مشاركة الفئات

الأخرى.

الأكثرية هذه لا يوجد لها مركز استقطاب واحد يديرها ويبلور إرادتها. وذلك - في أحد وجوهه - يمثل انعكاساً لتشظي النخبة الحجازية نفسها. فالمركزية الدينية لاتزال ضعيفة، وقد أصيبت بنكسة بعد وفاة السيد محمد علوي المالكي رحمه الله في رمضان الماضي، ووجهاء الحجاز مقسّمون في اتجاهين: سلطوي ومعارض؛ والعائلات الحجازية تتنازعها - فيما يبدو - عوامل الإرث الثقافي الخاص بها، والمكانة المالية والتجارية التي تتمتع بها، والتي لا تغري الكثيرين بالإنخراط في اللعبة الإنتخابية - ربما بعكس ما يجري في المنطقة الوسطى، أي تثير المال سياسياً.

إن صدقت هذه القراءات، فإن قائمة الفائزين ستكون خليطاً غير متجانس من المرشحين؛ من حيث الإنتماجات القبلية والمناطقية والطبقية والسياسية. وبالرغم من أن هذا أمر طبيعي، إلا أن المفاجأة قد تكون تدنياً كبيراً في نسبة الحجازيين الحضريين الأصليين في مقاعد المجالس البلدية.

ملاحظات عامة

الملاحظة الأولى:

لا يشكل التكتل الإنتخابي المستند إلى العصبية الدينية والقبلية والمناطقية خطراً، أو بالأصح زيادة في الخطر، على ما يمكن تسميته تجاوزاً بالهوية (الوطنية السعودية). فهذه الأخيرة مفقودة في الأصل، وما الإستناد إلى غيرها وبالكثافة التي انطلقت حتى الآن إلهاماً على ذلك الغياب. فالإنتخابات إنما منحت فرصة لكي تنكشف تلك العصبية، لا أن تطورها. إن الحضور الفاعل للهويات الفرعية في الإنتخابات لا يعني سوق المجتمع إليها أكثر مما هو قائم، بل إن ذلك بداية لتجربة - رغم ضآلتها - لإعادة اللحمة من جديد على أسس أقوى وانتماجات أوسع. وسواء كانت انتخابات بلدية نصفية أو شوروية، فإنها الخطوة الأولى باتجاه إعادة لحم المكونات الإجتماعية في المملكة. هذا التذرع الوطني - إن صح التعبير - قد يتخفف من غلوائه، في حال استمرت العملية السياسية ولم تتوقف، بمعنى إذا ما اتخذت خطوات أخرى سريعة لاحقة مثل: توسيع هامش الحريات، وانتخاب مجلس الشورى، وإعادة مأسسة الثقافة المحلية على أسس وطنية، عبر توسيع هامش الحرية، وتوسيع حرية التعبير الديني والسياسي، وقيام مؤسسات المجتمع المدني. أما إذا توقفت هذه الخطوات، أو تلاكأت وجرى تمطيطها زمنياً، فإن مسار تعزيز

الهويات الخاصة سائر باتجاه التعمق كما هو عليه الحال الآن. ربما يكون فشل الحكومة فيما ذكر أعلاه المحفز الأبرز باتجاه التشظي الإجتماعي والسياسي، وليس بسبب الإنتخابات بحد ذاتها.

إن الآمال بتطوير التجربة الإنتخابية ضعيفة للغاية في المدى المنظور؛ وهذا ما يخشى منه أصلاً، كونه الخطر الأكبر الذي يهدد السلم المجتمعي ووحدة الدولة، وإذا ما استمر الحراك الرسمي رتيباً متثاقلاً كما هو الحال اليوم، فإن هذه التجربة الصغيرة ستضيق في زحمة الأحداث، وستغرق المملكة بأسرها في شرك العصبية والجهويات والفئويات والمذهبية. وللأسف - مرة أخرى - فإن هذا هو الأقرب إلى الحدوث حتى الآن.

الملاحظة الثانية:

يمكن النظر إلى الإنتخابات البلدية من زاوية أخرى، وهي في مدى قدرتها على خلق حراك سياسي - إجتماعي. ما ظهر حتى الآن من حملات انتخابية وترشيحات وتسجيل ناخبين، لا يفيد بأن الإنتخابات البلدية قادرة على إحداث حراك حقيقي. فالحكومة من جهتها لا تستهدف من التجربة الإنتخابية إلا إرضاء حلفائها الأميركيين، وإلى حد ما دغدغة العواطف المجتمعية بتمثيلات فئوية زائفة، قد ترتد عليها في المستقبل، كما هو الحال فيما يتعلق بالإعلان عن زيادة أعضاء مجلس الشورى إلى ١٥٠ عضواً معيناً.

لم يظهر حتى الآن أن القوى السياسية الوطنية النشطة متفاعلة مع هذه الإنتخابات. نعم تفاعل معها المذهب، والقبيلة والمنطقة، ولكن بحدود ولأهداف مختلفة ومتناقضة، لكن القوى السياسية لم يفرها المشروع الإنتخابي منذ الإعلان عنه، فالمولود الحكومي كان أقل مما ينتظر منه، من جهة الإصرار على تعيين نصف أعضاء المجالس البلدية، وغياب خارطة الإصلاحات (أي ما تنوي الحكومة القيام به) أو من جهة الصلاحيات التي ستمتتع بها المجالس البلدية. بل أكثر من هذا، فإن الحكومة لم تكن راغبة في تسييس المجتمع وإيجاد حراك فيه، فخفضت مدة الحملات الإنتخابية إلى أقل من أسبوعين؛ وضايقت التجمعات وحملات التثقيف السياسي بكل الوسائل الممكنة، فضلاً عن تغيب كبير لموضوع الإنتخابات عن الإعلام المرئي والمسموع وإلى حد ما الصحافة التي كان تفاعلها معه محدوداً، وهذه كلها كان يفترض منها أن تخلق أجواءً سياسية حيوية، يمكن التأسيس عليها في المستقبل في البناء الإصلاحي.

الملاحظة الثالثة:

إذا اعتبرنا المرشحين بمختلف توجهاتهم ضمن نطاق تعريف النخبة بمعناها الواسع؛ فإنه يمكن القول حينئذ، ومن خلال الحكم على سلوك المرشحين الذين يستقون بالقبيلة والعشيرة والعائلة والطائفة والمنطقة والمحلة، أنهم كانوا في مجملهم (نخباً فئوية) تسعى لتسييس تلك الإنتماءات وتعميقها ومن ثم تمييزها لتحقيق مصالحهم الخاصة أو الجهوية. قد يحمل هذا الحكم شيئاً من القسوة المبالغ فيها، فالغرض هنا توصيفي بحت؛ لكن الواقع يتحدث عن غياب أية أطر سياسية يمكن الركون إليها (أحزاب وجمعيات سياسية) لحشد الناخبين وفق برامج ذات محتوى وإطار وطنيين؛ بل أن المجتمع السعودي يفتقد - كما لم يفترقه أي مجتمع عربي أو إسلامي آخر نعرفه - الحد الأدنى من مؤسسات المجتمع الأهلي المستقلة في مجتمع تغيب فيه الروابط الوظيفية والسياسية، لا يبقى أمام الناخب كما المرشح سوى الروابط التقليدية يتكئ عليها ويتفاعل معها.

فمجتمع بلا أحزاب وبلا جمعيات سياسية وبلا مؤسسات مجتمع مدني، وبلا ثقافة وطنية، وفي مجتمع ممزق طائفيًا، هو - من الناحية الفعلية - مجتمع يمثل أرضاً خصبة جداً للتفكك الاجتماعي والسياسي، لا يحميه من ذلك شيء، ولا يتوقع من هكذا مجتمع أن يفرز - عبر صناديق الاقتراع - مرشحين وطنيين، طالما أن النخبة السياسية والدينية القابضة على السلطة، هي بالضرورة وبالفعل نخبة طائفية مناطقية. لا توجد في المملكة أية مصدات ولو صغيرة يمكن الإتكاء عليها لإعطاء منتج وطني (مرشحين يمتلكون الأهلية لخدمة شرائح أوسع من شرائح ينتمون إليها).

يظن بعض الناخبين والمرشحين، أن الانتخابات البلدية ما هي إلا وسيلة (لتحصيل خدمات الدولة) وكأن بعضهم ينتظر وصول مرشحه، ليحصل إلى حقه في قطعة أرض، أو واسطة تخوله الدخول إلى مستشفى، والحصول على مقعد في الجامعة أو وظيفة في مركز مرموق. وهذا التفكير - الطبيعي في الظرف السعودي الحالي - ما هو إلا امتداد لما هو قائم في جهاز الدولة العلوي، ونظرة الجالس على مراتبه.

المرشحون، الذين سينتخب بعضهم لاحقاً، إنما هم نتاج سياسة مشوهة. لقد نبتت وتبرعمت واستطالت أفكار ورؤى هؤلاء جميعاً - ونحن بصورة أو بأخرى منهم - على التقسيمات والحدود بينهم وبين الآخر. هذا لا يعدو أن يكون منتج ديننا الرسمي، وتعليمنا الديني، وسياسة

حكومتنا القائمة على التمييز بمختلف أشكاله وألوانه. فهل يسع هؤلاء أن يتحولوا إلى مرشحين وطنيين؟ وحتى لو كانوا كذلك، من سينتخبهم من أبناء الوطن الممزق والغارق في أحوال ثقافة الفئوية؟

النخب الوطنية (تصنع) ولا تهبط من السماء؛ النخب الوطنية منتج دولة وطنية وليس منتج دولة دينية طائفية مناطقية؛ والنخب الوطنية منتج ثقافة وطنية وليست وهابية دينية؛ والنخب الوطنية منتج مجتمع مدمج عبر سياسات حكومية حديثة، وليس منتج حكومة تعيش على التمييز وتقتات على سياسة فرق تسد، وترى بأن قسمة المجتمع تحفظ وحدة السلطة (ولا يهم بعدها ما يحدث للدولة)!

الملاحظة الرابعة:

الانتخابات البلدية وإن كان محتواها الفني ومستهدفاتها الخدمية أمر جزئي، إلا أنها تكتسب أهمية - من إحدى الزوايا - في كونها عملية سياسية صميمية؛ هذا ما يجعل الفئوية مستنفضة مستنفرة تسعى لإثبات الذات الطائفية والقبيلية والمناطقية من جهة، وتحقيق ما يمكن من مصالح يرى الكثيرون أنهم محرومون منها دون وجه حق. إن تحقيق الذات قد يكون مغرباً للفئات المهمشة وهي كثيرة من جهة (التمثيل) الفئوي، لكن من المهم ملاحظة عنصر (التسييس) في العملية كلها.

الحكومة تحاول أن تضع بعض الحدود الفاصلة بين (تحسين الأداء الخدمي) وبين (التمثيل والمشاركة الشعبية) فهي لا تريد أن يفهم من العملية الانتخابية تمثيلاً سياسياً أو أن يرقى إلى التمثيل السياسي وتطويره عبر انتخابات سياسية يمكن أن تأتي لاحقاً لمجلس الشورى، بل هي مجرد - من وجهة نظر الحكومة - تمثيل لمصالح الأفراد لخدمة هدف محدد وصغير وهو الشؤون البلدية. الحكومة أيضاً تتمنى تحييد الجزء السياسي من الممارسة الانتخابية بمنع تبلور الكيانات السياسية من جهة، وبتراخي محاولات تسييس قد تفضي إلى زيادة المطالبة بانتخابات سياسية في قادم الأيام. أي أنها - بعبارة أخرى - تريد رغم استخدام الأدوات الانتخابية من تسجيل وترشيح ودعاية، إعطاء الإنطباع بأنها عملية يتيمة مقطوعة النسق عن الأجزاء السياسية في مشروع الإصلاح السياسي التي يعتقد البعض بوجودها، في حين أن العائلة المالكة لا تتحدث عنها ولا تشير إليها، ولربما ليست موجودة في أجندتها. في الخارج، يتجه الخطاب الحكومي لتحميل الانتخابات البلدية أبعاداً سياسية أكثر مما تحتمل؛ فهي في سبيل إقناع الرأي العام الغربي والمؤسسات الغربية

الحكومية وغيرها، تسوق مزاعم مثل أن الانتخابات البلدية هي البوابة الكبرى باتجاه المشاركة الشعبية، وأنها منجز كبير جداً في مجتمع متخلف، وأن الحكومة مؤمنة بالتغيير والإصلاح واحترام حقوق الإنسان (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الحكومية) وحرية الصحافة (جمعية الصحافيين) وهكذا.

ينبغي ملاحظة أن القبيلة والمنطقة والمذهب باتت جميعها أهم بوابات تسييس المجتمع، وحتى لو لم ترد الحكومة ذلك، فإنها تقوم بدور (الأحزاب) ولكن بنسخة فئوية. هذا أدى إلى اشتراك كثير من الأفراد في التسجيل للانتخابات، الذين دخلوا من البوابة الفئوية. حتى رجال الدين السلفيين الذين لم يقتحموا الانتخابات بحماس، فإنهم ساهموا فيها، وسيساهمون فيها بشكل أكبر. وخلاف هؤلاء الآخرين، نجد أن رجل الدين الشيعي - وربما بسبب وضعه الفئوي الدوني - كان أكثر مساهمة فيها والدعوة إليها، بغض النظر عن منتجها.

إن تسييس المجتمع أمر حتمي، إن لم يكن بالوسائل الصحيحة، فبغيرها؛ وإن لم يكن بوجود الأحزاب والجمعيات السياسية، فبإحلال القبيلة والمذهب والمنطقة مكانها. وما يمكن توقعه من إفران إيجابي للانتخابات البلدية، أنها ساهمت بصورة من الصور في تسييس المجتمع السعودي؛ ومن أهم ما نتمى أن يتحقق هو أن يتيسر ويقتمح التيار السلفي العملية السياسية. فإن حدث ذلك - ضمن خارطة واضحة للإصلاحات السياسية تقنعه بدخولها - فإنه ميكانيكياً يعني الخروج من دائرة العنف إلى الجنوح لدائرة السلم، ومن دائرة التعصب إلى دائرة التسامح، ومن دائرة الحق المطلق إلى دائرة الحق النسبي، ومن احتكار الحقيقة إلى تفهمه لوجوهها، ومن الإقصاء إلى القبول العملي بالأخر، ومن اعتماد خطاب تحريضي إلى صناعة خطاب رشيد، ومن النمطية إلى الواقعية، ومن استهداف المنافع الأيديولوجية إلى المصالح العامة، ومن الزهو والعلو بالذات إلى فهم الواقع وإعادة اكتشاف الذات من خلاله.

هذا بالطبع لن يتحقق بدون إرادة حكومية في إحداث إصلاحات حقيقية تبدو حتى اليوم رجماً بالغيب. فصانع القرار لا يريد أن يلزم نفسه بشيء، وتنازلاته السياسية لأميركا ولشعبه في المضمار السياسي تأتي بالقطارة حسب حجم الضغط. وهذا ما يعني غياب ما يمكن تسميته (بالعملية السياسية) أو (اللعبة السياسية).

فهناك لاعبون متحمسون واعون لمصالحهم الخاصة ينتظرون وجود الملعب. والأقرب أن انتظارهم سيطول. ما أطول ليل المملكة!

مؤتمر مكافحة الإرهاب في الرياض

وسيلة تقارب ودفع تهمة

حسن عبد الحميد

جاهزة لأن تلعب دورها الجديد في مكافحة الأصولية والإرهاب.

كأن المملكة تريد ان تقول، بأن الذين يراهنون على أن المملكة لا تريد أو لا تستطيع أن تتحول الى لاعب داعم لحلفائها الأميركيين في مكافحة الإرهاب، باعتبار ان الإرهاب ينطلق من أراضيها وبدعم من مؤسساتها، ليس صحيحاً؛ كما أنها تريد ان تقول بأن الأصوات الصهيونية في أميركا والتي تقول بأن العائلة المالكة السعودية أدت دورها القديم، ولم تعد الحليف الذي يقدم فائدة، هذه الأصوات متحيزة وليست صادقة. المملكة بتبنيها هذا المؤتمر تفصح عن رغبة لتوسيع (المشترك) بينها وبين حليفاتها واشنطن، وتسعى لإيضاح أنها ما زالت ذلك الحليف الذي لا غنى عنه على أكثر من صعيد.

على الأرجح فإن المؤتمر لن يأتي بفوائد عملية ملموسة في مسار مكافحة الإرهاب، فالقضية لم تكن ولن تكون مسألة فنية بحتة، حيث تتداخل عناصر السياسة والاقتصاد والاحوال الاجتماعية والثقافية في صناعة الظاهرة الإرهابية، وبالتالي فمكافحتها باتت معروفة الطريق. والحكومة السعودية تستطيع أن تعلن النية والرغبة، ولكنها حتى الآن لم تستطع أن تقنع حليفها الأميركي الذي يرى بأن مكافحة الإرهاب على صعيد المملكة بالذات لن يكون مجدياً بدون خيارات سياسية تتوازى مع الحملة الأمنية. والمقصود هنا البدء بالإصلاح السياسي.

الحكومة السعودية تعرض تأييداً مفتوحاً للولايات المتحدة في سياساتها لمكافحة الإرهاب خارج السعودية؛ أما إذا تعلق الأمر بالسعودية نفسها، فإنها تتجاوب في الجزئية الأمنية الإجرائية، ولا تتناول الموضوع السياسي الإصلاحي ولا الموضوع الثقافي والتعليمي. يكفي أن نعرف رد فعل السعودية على دعوة بوش الأخيرة للحكومة السعودية بشأن المشاركة الشعبية في صناعة القرار السعودي كدليل على الفاصلة في الرأي بين الطرفين.

ستشارك فيه. وتقول الأنباء أن الحكومة تخشى أن يهاجم مقر المؤتمر، أو المشاركون المدعون اليه، رغم الترتيبات الأمنية الصارمة لإنجاح المؤتمر.

إن أية أحداث عنف - حتى وإن لم تستهدف المؤتمر والمؤتمريين - يعد انتكاسة للمؤتمر، وستؤثر على مصداقية توصياته.

بيد أن السؤال المطروح يتعلق بالأهداف السعودية من عقد المؤتمر.

فنحن نعلم أن فكرة المؤتمر الأولى جاءت من مصر، ولكن ما لبث أن سرق السعوديون الفكرة، وهبوا لتفعيلها دون استئذان، وقيل أن ذلك أزعج الحكومة المصرية.

تشعر السعودية أنها في حاجة الى تأكيد مسألتين أساسيتين يمكن أن تنطلقا من المؤتمر:

الأولى - هي أن الحكومة السعودية (ضحية) أو إحدى (ضحايا) الإرهاب، وليست (مفرخة) له، كما اعتبرها الأميركيون. إن عقدة الذنب السعودية لم تبارح مخيلة صانع القرار منذ ضربة سبتمبر ٢٠٠١م. وما جعل الحكومة السعودية مثقلة بهذا الهم، وتلك العقدة، أن السعوديين - السلفيين - لزالوا يقومون بأعمال في دول مختلفة عربية وخليجية وإسلامية محملين بذلك حكومتهم وزر أفعالهم، وفكرهم المتطرف، وهم بذلك يشيرون الى أن بيئة المملكة لاتزال قادرة على تصنيع وتجنيد المزيد من السعوديين - السلفيين لصبغ أماكن عديدة من العالم بالدم.

والثانية - أن الحكومة السعودية أصبحت مساهماً (دولياً) في مكافحة الإرهاب، وأن الإرهاب أضحي واحداً من أهم استهدافات سياستها الخارجية، تماشياً مع السياسة الأميركية الجديدة. المملكة تريد أن تقول بأنها قادرة على إحداث تحول جذري في سياستها الخارجية باتجاه الأهداف التي يريدها حلفاؤها، وليس بالضرورة خدمة لأهدافها الخاصة؛ فكما كانت حجر الأساس في مشروع (مكافحة الشيوعية) فإنها تحاول اللحاق بالمنافسين الإقليميين لتقول لواشنطن بأنها

هدأت الأوضاع الأمنية قليلاً في فترة الحج؛ لم يكن ذلك إنجازاً حكومياً بقدر ما كان ذلك - على الأرجح - قراراً من جماعات العنف، ولذا ستبدأ دورة العنف تأخذ مسارها من جديد في وقت تستعد فيه الحكومة لمؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب.

حين بشرت الحكومة المواطنين والحجاج بأن وزارة الداخلية السعودية قد اتخذت كامل استعداداتها للحفاظ على أمن الحجاج، في إشارة منها بطرف خفي الى ما يمكن أن يقوم به دعاة العنف، فإن المراقب الحصيف للوضع السعودي يدرك بأن أولئك ليس في أجدنتهم - على الإطلاق - تخريب موسم الحج، أو تعريض الحجاج الى الأذى، فهذا مخالف لأيديولوجيتهم، ولم يكن ضمن خططهم.

وفي موسم حج ما قبل الماضي، أشاعت وزارة الداخلية، وكجزء من الحرب الإعلامية، بأن من أسمتهم بالإرهابيين يخطون للقيام بعمليات أثناء الموسم بما يعرض الحجاج الى الخطر. كانت تلك دعاية سانجة، ربما وجد من يؤمن بها.

واليوم، وبعد أن مضى موسم الحج على خير (تقريباً).. مستثنين من ذلك حادثة الأمطار الغزيرة التي خلقت سيولاً لم تكن في الديار المقدسة بنية تحتية تستطيع التخفيف من مآسيها المادية والبشرية (الحكومة تقول ان القتلى بالعشرات، وآخرون يتحدثون عن قتلى من الحجاج والمواطنين بالمئات).. فإن الحديث عن دورة جديدة للعنف ستكون على الأرجح على الأبواب، فما حدث كان مجرد فاصلة للتقاط الأنفاس، حدث ما يشبهها في موسم حج ما قبل الماضي.

هذه التوقعات ليست مبنية على فراغ، فوكالات الأنباء والمراقبون عامة، يتحدثون عن احتمال قيام عمليات عسكرية تستهدف النيل من الحكومة وأجهزتها الأمنية في فترة انعقاد مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي دعت له الحكومة السعودية في الخامس من فبراير القادم في الرياض، والذي قيل أن خمسين مؤسسة ودولة

تبادل المواقف بين الأردن والسعودية

الموقف السعودي من الإنتخابات العراقية

مرضى السيد

- والمملكة فوق هذا، لم تكن تحبذ ديمقراطية صحيحة، تجعل من العراق نموذجاً يحتذى به، أو يؤدي الى تأثيرات سلبية على وضعها المحلي، وتكثف الضغوط الأميركية - الأوروبية على الداخل السعودي من أجل اصلاحات لا ترى العائلة المالكة أنها مستعدة أو قابلة بالقيام بها. هي لم تكن تريد تقليصاً حاداً لنفوذ السنّة، ولم تكن تريد صوتاً كردياً يميل الى الانفصال أو يأخذ صدارة الدولة، ولم تكن تريد أن يأخذ الشيعة دوراً طليعياً في قيادة العراق، خاصة إذا ما كان بوجه ديني طاغ.

كان هذا موقف المملكة عشية الإستعدادات الأميركية لشن الحرب في العراق.

حين قامت الحرب، بدا الموقف السعودي مزدوجاً الى درجة التشوش عند البعض.

لكن الحقيقة هي أن الحكومة السعودية لم تكن منذ لحظة سقوط صدام حسين ونظامه في وارد مصادمة الوضع الجديد، ولا رجال العراق الجدد، وإن كان من بينهم من لا تكن له احتراماً (أحمد الجبلي مثلاً).. دون أن يغير هذا من تمني الحكومة أن تحفظ حقوق الأقلية السنّية العربية في العملية السياسية.

أيضاً فإن المملكة لم تكن في وراة مصادمة الولايات المتحدة الأميركية، الطيف الذي بدأ بالتلملم والإمتعاض منذ أحداث ٩/١١ ومشاركة سعوديين فيها.

بل أن المملكة - ربما رأت - في الورقة العراقية، مثلما هي الورقة الأفغانية، وسيلة للتقارب مع الولايات المتحدة وسياساتها.

فما كان ولا يزال يشغل بال المملكة هو (ترميم) علاقاتها بالولايات المتحدة، أكثر من انشغالها بمستقبل العراق، بالمعنى الحرفي للكلمة، أي بما يختص بشؤون العراقيين.

ولربما وجدت العائلة المالكة أن انسياقها - الجزئي - مع المشروع الأميركي في العراق، يمثل إحدى وسائل الدفاع الضرورية عن نفسها، فهذا - مثلاً - يجرد الولايات المتحدة من ذرائع إزالتها عن الحكم، أو جعل السعودية في مقدمة الدول التي

الموقف السعودي من العراق كان واضحاً قبل الإحتلال.

وشابه الغموض بعد الإحتلال.

لكن هذا الموقف رغم أنه شديد التعقيد، فإنه دقيق الحسابات.

قبيل الحرب الأميركية للإطاحة بنظام صدام حسين، كان الموقف السعودي واضحاً:

فهي مع الإطاحة بصدام حسين، وضد الحرب. والفلسفة وراء هذا الموقف كانت واضحة ومنطقية حسبما شرحها أكثر من مسؤول سعودي، بينهم سفيرا المملكة في واشنطن ولندن، إضافة الى تصريحات الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية.

فالمملكة لم تكن تريد بقاء نظام صدام حسين ولا شخصه.

ولم تكن تريد تغييراً بأدوات حادة، كالحرب مثلاً، واقترحت الإطاحة بالنظام العراقي عبر أدوات محلية، يمتلكها سنّة العراق، القائمون آنذاك على النظام، والمستفيدون منه. الإقتراح - حسب الأمير بندر بن سلطان - هو أن يطاح بنظام صدام عبر تدبير إنقلاب عسكري، رفض الأميركيون الركون إليه، ربما لأنه غير ممكن، بالنظر الى تجارب أميركية سابقة فاشلة.

المملكة إذن تلتقي مع أميركا في ضرورة تخليص المنطقة من صدام ونظامه، ولكنها تختلف معها في كيفية تحقيق ذلك.

فالتغيير الراديكالي بالنسبة للمملكة، عبر الحرب مثلاً، يعني أشياء كثيرة لم تكن المملكة ترحب بها، إن لم تكن تخشى منها، وقد حدث ما توقعته بالفعل:

- لقد خشيت المملكة من تكثيف الوجود الأميركي العسكري على حدودها، وإشغال حرب قد تطول، وقد تؤدي الى حرب أهلية.

- والمملكة كانت تخشى من التغيير الجذري في الطاقم السياسي الحاكم، وهو ما تم بالفعل، حيث تبين أن إبعاد قيادة النظام السابق - السنّية في مجملها - ستؤدي الى فراغ قيادي في محيط السنّة العرب، بما ينعكس سلباً على الأوضاع الجديدة.

فكذلك ÆG G@H
âeYRG @HJ' °i «at
â&S&uG f dæ QµdG
âµ^Y GâQX, â&fEdG
ØY ÆI è'uf f f fch
.UéYâæGA Jg æ
Y@Gâµ^Y G ð «c
K Nâuh @M M
` f QG e â f f C @EY h
f f Q S h; @ @ G S K d H
â d æ e ` ò u h; @ @ @
Z f æ æ f Q G
» à Gâ f f H ù G g l e
Y â µ^Y G U G
? f f U d G y' f f J Y @

زيادة مقاعد مجلس الشورى

الإصلاح السياسي الذي يحتاج الى إصلاح!

فاضل حسين

ما وراء اعلان الحكومة عن نيتها توسعة قاعدة أعضاء مجلس الشورى وبالتعيين؟ بحيث تمثل القبائل وربما الجماعات والمناطق فيه بصورة أفضل عما كانت عليه في السابق.

هل يعد ذلك خطوة باتجاه الإصلاح، أم خطوة في طريق مقاومته؟

بدل أن تشرع الحكومة السعودية في التحضير لانتخابات مجلس الشورى، فور الإنتخابات البلدية، واعتماد منهج الإنتخاب بدل التعيين الذي مضى عليه نحو ١٢ عاماً.. قالت أنها ستزيد عدد أعضاء المجلس بنحو ثلاثين عضواً ليصل العدد النهائي الى ١٥٠ عضواً، حاول وزير الدفاع الأمير سلطان أن يطمئن السعوديين أنهم سيمثلون كل أطراف وقيائل ومناطق المملكة.

وبدل أن تبدأ الحكومة برفع الحظر عن المرأة ومشاركتها في الحياة الإجتماعية والسياسية، خرج علينا عضو شوري معين ليقول بأن بإمكان المرأة السعودية المساهمة في مجلس الشورى ولكن (كمستمعة) فقط!

متحايلة هي العائلة المالكة وذكية في تفريغ المفاهيم من مضامينها؛ وما تقدمه اليوم يدخل ضمن سلسلة قصيرة من الإجراءات والسياسات التي تلتف على مطالب الإصلاح السياسي بغرض تأجيلها قدرما يستطيع إن لم يكن في القدرة إلغاؤها.

لقد سبق للحكومة أن فرغت موضوعة مؤسسات المجتمع المدني من مضمونها. رأينا ذلك في (جمعية الصحفيين) ثم في تشكيل لجنة حقوقية (حكومية) بأمر من الملك! ثم إيجاد نصف انتخابات بلدية، والآن جيء لنا بتوسيع لمجلس الشورى عبر ذات الآلية المستخدمة وهي (التعيين). العائلة المالكة بتوسيع المجلس تريد أن توضح أمراً غاية في الدهاء.

فهي تريد الفصل بين تمثيل السكان، وبين أن يكون للمثليين - عبر التعيين - سلطة حقيقية في مجلس الشورى تمارس من خلالها الرقابة والمحاسبة وإصدار التشريعات.

تقول العائلة المالكة أنها ستستجيب لمطالب التمثيل مراعية التنوع القبلي - حسب سلطان - وغيره، ولكن عبر طريق التعيين، الذي يعني أن هؤلاء الممثلين المعيّنين سيكونون بلا سلطة.

فالتنازل من جهة الأسماء والإنتماءات سيكون على حساب المركز النجدي إسمياً، فيما تبقى السلطة الفعلية على حالها.

التنازل من جهة التمثيل الإسمي، قد يكون محبباً رسمياً في هذه المرحلة، كيما تظهر أمام العالم وكأنها بصدد صناعة نظام سياسي جديد بهياكل وعقلية قديمة، بحيث يمثل التنوع شكلاً، ويبقى التفاوتات حقيقة قائمة على الأرض.

إن انفجار الهويات الفرعية في المملكة خلال السنوات الأخيرة بلغ درجة من الخطورة كان ينبغي احتواؤها عبر إصلاح جذري شامل. ولكن العائلة المالكة تحاول الإلتفاف على الإصلاحات السياسية بالقمع والإعتقال، أو بالتحايل كما هو حاصل الآن.

إذا ما صدق وتمّ تمثيل شرائح المجتمع السعودي جميعاً بنسب تمثل عدد السكان في كل منطقة أو جماعة أو حتى قبيلة كما وعد سلطان، وزير الدفاع، فقد يُنظر الى ذلك كخطوة ذات فائدة في تقريب النسيج الإجتماعي المتشظي بفضه الى بعض، فالهياكل الخاوية لا تلغي حقيقة أن البلاد بحاجة الى أية بادرة للبدء بالدمج الإجتماعي والسياسي الذي بات يشكل هاجساً للنخب في المملكة المرعوبة من إمكانية تقسيم البلاد.

لكن هناك من يرى بأن عرض التمثيل القبلي الواسع، وربما المناطقي والمذهبي، لا يستهدف حكومياً غير تعطيل مسيرة الإصلاح السياسي، وإن هذا التمثيل المزمع لو كان قد بدء به مع انطلاقة مجلس الشورى المعين لكان ذا فائدة حقيقية، ولقلص هامش المناورة أمام العائلة المالكة التي تريد الهرب من استحقاقات العملية الإصلاحية.

قد يعطي إشراك فئات إجتماعية مهمشة في مجلس الشورى شعوراً (قصيراً) بالرضى.. لكنه لا يحل مشكلة حقيقية في جهاز الدولة. فالإنتخابات التشريعية وما تتضمنه من صلاحيات تشريعية ورقابية هي أهم الأدوات لخروج الدولة والمجتمع من المأزق الحالي. ونقصد به مأزق عدم الإستقرار السياسي، ومأزق الفساد والمحسوبية، ومأزق الإنفصام المتسع بين الدولة والمجتمع، ومأزق الشلل غير المبرر في أداء الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.

وكما لم تحل جمعية الصحفيين أزمة التعبير

المملكة. وكما فشلت (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) - والتي أسستها الحكومة كهيكلة تعتقد أنها به ستستطيع تضليل الرأي العام المحلي والعالمي - في تحقيق أهم هدف لها وهو منع التعدي على حقوق المواطن، فلم تعدل من ممارسات وزارة الداخلية وتعدياتها (وأبرز مثال لذلك ما جرى للمعتقلين الإصلاحيين الذين لم يقدموا لمحكمة مختصة بعد أكثر من عشرة أشهر من اعتقالهم)..

وكما فرغت الحكومة الهيئات العمالية (النقابات) من مهامها.

فإنها ستمضي في سياسة تفريغ مجلس الشورى من مضامينه، سواء زاد عدد الأعضاء الى ١٥٠ أو الألف!

وهذا يعني باختصار: تعطّل فاعلية مثل هذه المؤسسات في خدمة المواطن ورفع بعض الأعباء عن الدولة.

في هذه الحالة ماذا ستجني الحكومة من عملية الإلتفاف وتفريغ مضامين مؤسسات المجتمع المدني وكذا المؤسسات السياسية بل وحتى مفاهيم الوحدة والحرية والإنتخاب وحقوق الإنسان وغيرها؟

يتبادر الى الذهن أن الغرض مجرد كسب الوقت، عبر المهديئات المؤقتة، ولربما قصد من ذلك استحداث رؤى وأساليب جديدة تستمر مع النظام السياسي الى ما شاء الله، دون أن يتنازل الماسكون بزم الأمر عن أي من صلاحياتهم حتى التافهة منها.

والحقيقة فإن الهدف الإستراتيجي لا يمكن تحقيقه. فالمجتمع السعودي يصعب اللعب عليه بسهولة بسبب جرعة الوعي الكبيرة التي امتصها في مرحلتين متعاقبتين: بعد غزو العراق للكويت، وبعد تفجيرات ٩/١١.

وشعب المملكة المطوق بتجارب العالم يقرأ عنها ويشاهدها في التلفاز ويتحدث عنها في الإنترنت لا يمكن بهذه السهولة تضليله.

والمرجح أن يعتبر المواطنون خطوة الحكومة مؤشراً على إمعانها في رفض خيار الإصلاحات. وهذا سيقود الى الإعتقاد بأن تحققها لن يتم إلا عبر الخوض في المزيد من التطرف والعنف واستدعاء العامل الأجنبي، وتجربة العراق قريبة وحاضرة.

الإصلاحات التشريعية أولاً

في ضوء تصريحات وزير الدفاع الامير سلطان بن عبد العزيز حول زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى من ١٢٠ الى ١٥٠ عضواً، تتبدى إشكالية جوهرية في العملية الإصلاحية. فالأمير سلطان يتحدث عن تضمين المجلس أعضاء جدد من فئات إجتماعية ومناطقية أخرى بحيث يكون التمثيل في مجلس الشورى شاملاً، ولكن هذه الزيادة العددية تخفق في معالجة الاشكالية الكبرى التي تواجه مجلس الشورى والمتعلقة بالصلاحيات المنوطة به، أي تحويله من مجرد إطار لتجميع أكبر عدد من الافراد ولكن دونما النظر الى تطوير الاطار التشريعي للمجلس..

في الدورات الثلاث الماضية لمجلس الشورى، لم يخرج الاخير عن كونه مؤسسة غير فاعلة وانما إقتصر نشاط اعضائه على تقديم المشورة في القضايا المحالة اليه من رئيس مجلس الوزراء.. وقد أنهكت الدورات الماضية للمجلس مجهود أعضائه وبددت آمالاً قد عقدها الكثيرون عليه كيما يظطلع بقضايا تهتم الوطن والمواطن.. لا شك أن أعضاء المجلس حاولوا جهدهم أن يزاووا جزءاً من المهمة التشريعية التي لم يحظوا بنصيب ضئيل منها حتى الآن، فيما اكتفت العائلة المالكة بـ (تكوين) المجلس بالمزيد من الاعضاء في عملية ترضية داخلية غير مثمرة لجماعات ومناطق محددة.

ان الاكتفاء بالتغييرات الشكلية المتصلة تحديداً بالصورة الخارجية للدولة قد تتسبب في تقويض مصداقية الدولة وتدابيرها الإصلاحية، فالزيادة العددية تضاعف من أهمية تطوير الاطار التشريعي للمجلس، وأن التغييرات الحاصلة في بنى الدولة يجب أن تسير جنباً الى جنب مع عملية اصلاح تشريعي فاعل يتناسب وحجم المسؤوليات والادوار التي يجب على أعضاء مجلس الشورى الاضطلاع بها.

إن أية عملية تطوير للهياكل لا تتم بدون أساس قانوني، وأن زيادة عدد اعضاء مجلس الشورى أو أية مجلس آخر بما في ذلك مجلس الوزراء ومجالس المناطق وحتى المجالس البلدية لن تكون ذات أثر فعال دونما اصلاح في النظم التي تسيّر أعمالها ومهامها.. إن مجرد زيادة عدد اعضاء مجلس الشورى، أو حتى مضاعفته لا تعني شيئاً كثيراً، طالما أن النظام التشريعي لا يسمح بعبور الضوء من خرق إبرة، وليس في الزيادة خير إذا ما تأسست على قاعدة تشريعية صلبة، وحتى لا يكثر الحشف ويبخس الوزن.

لوصول الأكتريية الشيعية لمركز القرار في العراق، يندرج في اللعبة الطائفية الإقليمية أكثر من كونه يمثل مصلحة حقيقية للأردن. لقد طاف الأردنيون عدداً من العواصم العربية وبينها المملكة ودول الخليج للتحذير من الخطر الشيعي، ولتشكيل استراتيجية مشتركة لمواجهة الخطر المزعوم، لكن تلك الدعوة لم تلقَ أذاناً كافية من قبل المسؤولين السعوديين ولا من الكويت ولا من الإمارات وعمان والبحرين. فهذه الدول أدركت أن عملاً من هذا النوع ليس فقط فات أوانه، ولكنه أيضاً قد يفتجر أوضاعاً نائمة تأتي على أمنها الداخلي، خاصة وأن الموضوع الطائفي لا يشكل أولوية لديها، فضلاً عن أن الأردن لا توجد لديه أقلية شيعية يفترض فيه أن يراعي حساسيتها من هذا الطرح الطائفي المكشوف والمحرز ليس ضد العراق، بل وضد الأقليات الشيعية في دول الخليج كافة.

يبدو للمراقب كما لو أن الأردن قد احتلّ موقع السعودية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الفائت، وتبنّى سياساتها التي كانت محكومة بمعادلة الحرب العراقية الإيرانية. ومع ان الأوضاع في العراق لا تنبئ باحتكاك مستقبلها مع الأردن، ولا بخطر داهم يأتي من تلك الدولة، ولا يحتمل أن تنقلص منافع الأردن من الوضع العراقي سواء انتكس أو تحسّن كما أثبتت السنوات الخمس عشرة الماضية.. إلا أن الأردن انساق في اتجاه أذهل الكثيرين من جهة غاياته واستهدافاته الآنية وبعيدة المدى. لكن الأردن الذي عرف بتغيير المواقف بين ليلة وضحاها لن يعدم الوسائل ليغير من جلده ويدير حيثما توجد مصالحه في اول فرصة تسنح له.

ومجمل القول، فإن المملكة في موقفها من العراق الجديد، قد نأت عن إقحام العامل المذهبي في سياساتها الإقليمية، وهي تحاول وفق حساب دقيق لمصالحها المستقبلية أن تبعد أي شرّ ممكن قد يستطير من العراق ويصل شره إليها. وهي فوق هذا، تحاول أن تخفف من تأثيرات ما يجري في العراق السلبية منها والإيجابية على مواطنيها. لكن من الضروري أن تفكر الحكومة السعودية في المستقبل بصورة أبعد، خاصة في الأبعاد الاقتصادية التي يمكن أن تستفيد منها في السنوات القادمة، وفي الأبعاد السياسية المرتبطة بالإصلاح السياسي، وفي الأبعاد الأمنية التي يمكن - في حال استقرار الوضع العراقي - أن تفجر الوضع المحلي، من جهة عودة المقاتلين السعوديين من العراق ليقوموا بتمثيل ذات الدور في الداخل.

لا شك، ستبقى المملكة وفيّة قدر ما تستطيع لامتدادها المذهبي باعتبارها ركن السنّة الحصين والمدافع عنهم في كل بقاع العالم، لكن دون أن يعني ذلك أن ترتهن سياساتها لهذا العامل وحده. فمن المهم - سعودياً - أن يهدأ الوضع الأمني في العراق، وأن يستقر الوضع السياسي، دون أن يعكس مشاكله المتعددة على جيرانه. هذه النتيجة التي تمنهاها الحكومة السعودية تعني أن ليس لديها مانع - أو بالأصح - قدرة على وضع فيتو حول من يحكم العراق، لكنها بحكم علاقاتها وقوتها كجار أبدي ميولاً سياسية معتدلة، يمكنها التأثير على الوضع العراقي بما يخدم الطرفين ويحقق سياساتها. بيد أنه ينبغي التأكيد على حقيقة واضحة لمراقبي الأداء السياسي السعودي، وهو أن المملكة ليس في نيتها التورط في الشأن العراقي سلباً أو حتى إيجاباً ريثما تتوضح الصورة أكثر بعيد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة ووضع دستور، وسيبقى هذا الأمر حتى نهاية العام حين يذهب العراقيون مرة ثانية وثالثة الى صناديق الاقتراع لتشكيل مجلس جديد ينتخب حكومة دائمة.

والمملكة المشغولة داخلياً بالعنف، وخارجياً بالضغوط الأميركية - وربما الأوروبية - انكفأت على نفسها في سياساتها الخارجية منذ نحو ١٥ عاماً، وأكدت أحداث ٩/١١ هذا التوجّه، اللهم إلا من بعض الحملات التي لا تستهدف (التأثير) السياسي في محيطها الإقليمي والدولي بقدر ما تستهدف توفير (غطاء حمائي) لوضعها الداخلي.

الأردن .. طائفية غير متوقعة

حملة التحريض الطائفي التي قادها الأردن كانت غير متوقعة من نظام يعيش في واقع الأمر على العراق، ويستأكل من أفراده كما أترأه.

إن تصريحات الملك الأردني حول تشكل هلال شيعي والتحذير منه، هو أقرب ما يكون للموقف السعودي (القديم) وهو في الوقت الراهن يتطابق مع الموقف السلفي/ الوهابي المتطرف، الذي تحاول الحكومة السعودية أن تنأى بنفسها عنه أو تميز مواقفها عن مواقفه. وللتذكير فإن حكاية الهلال الشيعي هذه قد كتب عنها أحد غلاة الطائفية في المملكة، وهو الشيخ سفر الحوالي قبل أكثر من عقد، فجاء الملك الأردني ليتبنّاها بقضها وقضيضها.

ما طفح من التصريحات الأردنية، وما عملت الحكومة الأردنية من أجله، عبر مكافحة علنية

يجب تطوير أنظمة الحكم فيها. لقد تغيرت النغمة الأميركية فعلاً بسبب الموقف السعودي هذا، حيث صار التركيز الأميركي على سوريا وإيران، كهدفين تالبيين، في حين كانت السعودية قبل وبعيد احتلال العراق تأتي في مقدمة الأهداف.

هناك أمر مهم آخر جعل المملكة مغلوطة اليدين في موقفها من الإحتلال الأميركي للعراق.

فقد أدّى نزوح مجاميع سعودية الى العراق بدوافع مجاهدة المحتلين وعملائهم، هذه المجاميع التي كان لها أثر كبير في التفجيرات والعمليات الإنتحارية التي راح ضحيتها مدنيون كثيرون، جعلت الموقف السعودي يناهز بنفسه عنها وعن من يرفع لواء (مقاومة المحتل). حتى لا تتهم الحكومة السعودية بممالة وتشجيع العنف سواء من رعاياها أو غيرهم، فإنه لم يكن أمامها إلا أن تدينه، وتقترب من رموز السلطة المؤقتة في العراق الذين ناوأ بأنفسهم عن توجيه اتهامات الى الحكومة السعودية، فلم يشهروا بها، ولم يطالبوها بضبط حدودها ورعاياها.

والحقيقة فإن الحكومة السعودية وجدت أن الوضع الأمني المتردي في العراق قد ينقلب عليها داخليا، فهي تكافح خلايا العنف في دارها، وترى في السعوديين الذين توجهوا للعراق بتحفيظ طائفي لمحاربة الأميركيين امتداداً لمشروع العنف المحلي، أو على الأقل فإن هؤلاء يمكن أن يتحولوا الى مشروع شبيه بـ (الأفغان العرب).

لهذه الأسباب جميعاً، فإن موقف الحكومة السعودية تجاه الشأن العراقي كان (ناعماً) بأكثر مما كان متوقفاً من بلد يحمل مخزوناً طائفيّاً طاغياً ومضاداً للشريعة في العراق، بل وعلى صعيد كوني، ومن بلد يواجه مخاطر من الوضع العراقي الجديد، وكذلك من بلد يفترض أن له ريادة في العالمين العربي والإسلامي تدفعه للتناغم مع المواقف السياسية الدولية العربية والإسلامية وكذلك مع المواقف الشعبية.

خلافاً لمصر والأردن وسوريا وقطر وإيران وتركيا وعدد غير قليل من الدول المجاورة، لم يعمد الإعلام والسياسة السعوديين الى التحريض ضد الوضع العراقي القائم. لم تتبن الحكومة السعودية مشروعاً خاصاً بالعراق عدا ذلك الذي يتحدث عن ارسال قوات عربية، سرعان ما تراجع عنه، وسط نقد وشتائم من سنة العراق.. ولم تستقبل الحكومة السعودية - كما فعلت دول مجاورة عديدة - رموز ودعاة

(المقاومة) العراقية، بل حاول السعوديون أن يناوأ بأنفسهم عن هذا التيار بشكل شبه كامل. وملخص القول، أن العلاقات السعودية - الأميركية بعد أحداث ٩/١١ ألفت بظلالها على الموقف السعودي تجاه الشأن العراقي.. ولولا تلك الأحداث وما تلاها من تدهور في الوضع الأمني السعودي المحلي، لكان الموقف السعودي مختلفاً.

لقد وجد السعوديون أن من مصلحتهم أن يعود الأمن في العراق، وأن لا يستثار الأميركيون فيه بحيث يجعلهم الهدف التالي لألتهم الحربية، وفي نفس الوقت كانوا يحاولون تأكيد سياسة أن يكون العراق موحداً، يتمتع فيه أطراف المجتمع العراقي جميعاً بحقوقهم - خاصة السنة العرب.

الموقف من الإنتخابات

من هذا الموقف العام يمكننا أن نلج الى الإنتخابات في العراق وموقف الحكومة السعودية منها.

ابتداءً يجب الاعتراف بأن الحساسيّة السعودية - الرسمية - من الشيعة والتشيع قد خفتا كثيراً. والأسباب متعددة:

* تحسّن العلاقات السعودية الإيرانية وتضاؤل الخطر الإيراني الذي كان يُنفخ فيه كثيراً، وهذا يعود في جانب كبير منه الى تغيير الأوضاع في إيران، وفي سياسة الأخيرة الداخلية والخارجية منذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ومن ثم الغزو العراقي للكويت.

* الشعور الرسمي السعودي بأن الولايات المتحدة تريد توريث المملكة في صراعات إقليمية لا تخدم أمنها.

* أزمة الأيديولوجيا الدينية المحليّة، التي أثبتت بقدر كبير أن الخطر الشيعي الداخلي هو أولاً أدنى مما هو متوقع، وأن مصدر الخطر الحقيقي هم (حلفاء) الدولة من أتباع التيار الرسمي الذين يمارسون العنف.

* وجود علاقات وإن كانت محدودة بين عدد من التيارات الشيعية السياسية العراقية وبين الحكومة السعودية والتي بُنيت في أكثرها على يد الأمير تركي الفيصل (المسؤول السابق لجهاز الإستخبارات) وذلك بعيد الغزو العراقي للكويت. * الأداء المتزن والتميز في أن معاً لحزب الله في لبنان، وشخصيات شيعية لبنانية نافذة، بينها المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين وغيره والذين تمتعوا بعلاقات طيبة مع الحكومة السعودية في السنوات الأخيرة. كل هذا خلق أجواء عامّة خفّضت من هاجس

الخوف تجاه (الأيديولوجية) الشيعية، وتجاه القوى السياسية الشيعية المختلفة في كل البلدان. ولأن المنظور العقائدي / المذهبي الشمولي كان هو الطاغية والمحدد الأول في علاقات المملكة الخارجية مع الآخرين، فإن تحلل عقدة هنا أو هناك انعكس على موقف المملكة على كل ما له علاقة بالشيعة بصورة من الصور، ومن بينها مجريات الوضع العراقي. فالحكومة السعودية - وإن كانت لا تحبذ حتى الآن نفوذاً قوياً للشيعة في أجهزة الدولة العراقية - إلا أنها لا تستشعر الخطر المبالغ فيه كذاك الذي كان سائداً طيلة عقد الثمانينات من القرن الماضي.

وبالتالي فإن الحكومة السعودية، في الوقت الذي لا ترحب فيه بقيام نظام ديني في العراق - وهو ما يريده الشيعة عموماً - وفي الوقت الذي لا تتمنى فيه نظاماً ديمقراطياً فيدرالياً يعكس سلباً على وضعها الداخلي، فإنها تستشعر بأن قيام نظام منفتح في العراق ومتحرر من عقدة (الأيديولوجيا الدينية) أمراً لا ضرر منه، بل قد يكون محبذاً. والحكومة السعودية، فيما يبدو، لم تجد - حتى الآن - مستمسكاً سلبياً على أداء القوى الشيعية السياسية في العراق يبرر اتخاذها موقفاً سلبياً منها، اللهم إلا موقف السيد أحمد الجبلي، الذي لا تكن له قوى إقليمية عديدة ودأ.

وفي الوقت نفسه، ترى الحكومة السعودية، أن القوى السنية العربية في العراق، لم توفر أرضاً يمكن للحكومة السعودية الدفاع عنها، أو الإلتقاء بها. فالقوى السياسية السنية العراقية هي إما من فلول البعث لاتزال رغم انكسارها تهدد جيرانها كالكويت والسعودية بالتصريحات وغيرها، وإما قوى دينية ترى الحكومة السعودية أنها متشددة وأقرب الى تيار أعدائها المتطرفين الدينين من دعاة التفجير والعنف منها إليها. هناك بالطبع قوى سياسية ودينية عراقية معتدلة ولكن مرجعيتها الدينية والسياسية ليست المملكة، وهي ترى نفسها أقرب الى مصر وسوريا والإمارات وحتى الأردن وقطر منها الى السعودية.

كل هذا وضع الحكومة السعودية - ودول عربية أخرى - أمام خيار وحيد، هو القبول بالأمر الواقع، الذي يعني القبول بما تقرره صناديق الإقتراع في العراق، دون وضع فيتو على أحد، أو الدخول في مباحكات سياسية تؤدي الى توتير العلاقات في المستقبل، او تحمل على أنها منابذة في العداء لآخرين لم يبدأ أية مبررات للصدام مع حكومة المملكة العربية السعودية.

تمثيل ودراما نخبوية

إيمان القويضي

إذا افترضت أنني سأخذ من (كُل) قبيلة، ومذهب، وطبقة، ومدينة، موجودة في المملكة رجلاً واحداً يُمثلها، ثم قلت إن عددهم - جميعاً - يجب ألا يزيد على... سأقول ٢٠٠ رجل فقط، فهل يبدو لك هذا الرقم كافياً لاستيعاب كل هؤلاء الممثلين؟

... حسناً، أنا لا أقول ذلك. لكن مجلس الشورى يفعل. أو هو على وجه الدقة يفترض - أو يفترض له - أنه سيحتوي كل تنوعات مواطني المملكة في بحر ١٢٠ عضواً، مُرشحين للزيادة إلى ١٥٠ خلال الأشهر القادمة. فحسب منجز مجلس الشورى فيما يتعلق بقدرته على (تمثيل) المواطنين لا يدعم هذا الافتراض. وحسب دراسة الدكتور محمد بن صنيطان حول "النخب السعودية"، فإن ٥٠٪ من أعضاء مجلس الشورى ينتمون إلى منطقة جغرافية واحدة (أو يمكن اعتبارها ٣ مناطق حسب التقسيم الإداري للمملكة، المكون من ١٣ منطقة). وهذا عائد في وقت أبكر إلى مركزية الفرص والخيارات التي توافرت بشكل أكبر في مدينة بخلاف مدينة أخرى. ثم عائد في المرحلة اللاحقة إلى كون (التمثيل) المقصود يجري تحقيقه عبر (الاختيار)، لا الانتخاب، وبمعزل تام عن رغبة (الممثلين). فهل مسألة (التمثيل) المتحققة هكذا، تعدّ حقاً هدفاً أعلى لمؤسسة مثل مجلس الشورى، أو لأي مؤسسة عملية، أو حتى للنخبة المستنيرة خارج مؤسسات الدولة؟!

مسألة (التمثيل) التي هي هكذا، اختياراً يقع على الرأس من أعلى من أجل خلق توليفة نموذجية بعيدة عن معطيات الواقع، فكرة لطيفة وجميلة عندما يتعلق الأمر بالأعمال الرمزية السامية، واللحظات التاريخية، والتكريم أو الاستقطاب. كما في (تمثيل) الأعراف البشرية الكبرى في الاحتفالات الرياضية العالمية. و(تمثيل) الجمال العرقي المتباين في حفل انتخاب ملكة جمال العالم. وعلى مقاعد الأمم المتحدة. وفي حفلات

الموسيقى الخيرية. وهي نفس الفكرة التي ترسل (بيليه) إلى أوروبا و(مانديلا) عبر البحر إلى شرق آسيا: الحاجة - في لحظات معينة - إلى ممثل يُحقق لفكرة (التنوع مع الانسجام) الطوباوية حول العالم حضورها. أسود بين شقر. أسترالي في المدينة المحرمة الصينية. هندية تغني كلمات يونانية. شيء وأشياء تقول إن المختلف والمتنوع يمكنه أن يلتقي ويذوب في بعضه، ولو رمزا، ولو للحظة، في عالم غارق واقعهُ بكوارث الانفصال وأزمات الاعتداء ومفتشي الأسلحة. الانسجام رغم التنوع، السلام والوحدة والمساواة بين الجميع، هذه الفكرة الجميلة الحاملة المبتدلة في أغنيات (مايكل جاكسون) التلفزيونية، وفي الإعلانات العبقريّة للعلامة التجارية (بينيتون)، هي فحسب ما يمكن تحقيقه بواسطة (التمثيل) النموذجي، الانتقائي، ذلك الاختيار الذي يقع على الرأس من أعلى.

ما هو مدهشٌ حقاً، هو أن يعتمد هذا النوع من التمثيل لتشكيل عضوية مؤسسات دولة مؤثرة - أو مرشحة لتكون كذلك، مثل مجلس الشورى - أو لتعزيز شرعيتها. ما هو مدهشٌ أكثر، هو أن يصبح تحقيق هذا التمثيل هدفاً قد يُطالب به دارسون وباحثون سعوديون، كما فعل الدكتور محمد بن صنيطان في أجزاء من دراسته التي أشرت إليها آنفاً، والتي سماها عددٌ من القراء والكتاب في استطلاعات نهاية العام ٢٠٠٤م كأحد أهم الكتب الصادرة في الشأن السعودي. وجه الدهشة هو: أن ما يبدأ كحديثٍ مستنيرٍ من قبل باحث موضوعي، حول توسعة دائرة القرار، وإنهاء جمود النخبة وانغلاقها، ومناقشة آليات التعيين، وإزالة الحواجز التي تحول بين أفراد الطبقات الدنيا والتحاقهم بالطبقات العليا، ينتهي، بطريقة صادمة وغير مفهومة، إلى التركيز على حقوق فئةٍ بعينها من بين كل هذه الطبقات الدنيا - المستبعدة من دخول النخبة - عبر خطاب درامي كثيف يتباعد عن رصانة البحث في أجزاءه الأخرى. اقرأ هذه العبارة مثلاً:

"ويبقى أبناء (كذا) خارج اللعبة وخارج الغنيمة، فخلو [أذهانهم] من الأيديولوجيا السياسية همّشها في عصر الصراع البارد (.....) ولم يبقَ منها سوى المستهلك النهم لبضاعة السوق التي تصب أرباحها في جيوب التجارة المدنية، في حين أنها تظل في النهاية حامية وحدة الوطن عند الحاجة!"

... فكيف تنتهي المعركة الشريفة من أجل واقع أفضل للجميع، إلى الحديث عن (لعبة) و(غنيمة)، وبحثٍ عن (تمثيل) الذات أو العرق أو القبيلة؟!

وكيف تنتهي النخبة المستنيرة خارج مؤسسات الدولة: من صحافيين وأكاديميين وفوضويين، إلى الحديث والكتابة عن همومنا نحن جميعاً، بادئةً بمقدمات موضوعية، لتنتهي لاحقاً إلى تتبع آثار ندوبها الخاصة، وخارطة وسمها الناري الشخصي؟!

وكيف صارت قراءة مقالة أو كتاب أو سماع حديث من مُحدثٍ وطني ملهوف، لعبة مسلية للتخمين: علامٌ يتحسّر في نفسه، وما الذي يرغب فيه، وما الذي يلمح إليه، في طية الكلام النزيه، المحايد، الطامح إلى صالح الجميع؟! هل يشعر المثقفون المستنيرون أنفسهم، أن أفكارهم المثالية الإصلاحية، حول العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، عبثٌ؟... ربما لهذا يبدو (التمثيل) على طريقة مجلس الشورى، مطلباً عقلاً نياً مُرضياً - بالمقارنة. وربما لهذا تخرج زبدة الحديث الجميل، فإذا هي البحث عن موطنٍ قدم في دائرة القرار. أفكر في هذه النخبة المستنيرة الحاملة من المثقفين، الدرامية مثل جلجامش. فهي ذاتية مثله، فجلجامش لم يدرك الصداقة حتى أصبح له صديق، ولم يفهم الموت حتى مات الصديق. ومثله: قد تساوم في وقتٍ ما من أجل الخلود، لكنها ستقبل لاحقاً بما هو أبسط من ذلك.

نكرني... ماذا يسمون هذه؟
أها... "واقعية".

هوّن وزير الداخلية الأمير نايف من شأن دعوات الإصلاح قائلاً إنها 'نباح لا جدوى منه'. وعندما تظاهر بعض المواطنين السعوديين في الشوارع، في ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ في مبادرة لم يسبق لها مثيل خلال افتتاح مؤتمر بخصوص حقوق الإنسان يحظى برعاية رسمية، ألقى قوات الأمن القبض على مئات من المتظاهرين وفرقت الباقين باستخدام القوة. وظل زهاء ٨٠ شخصاً رهن الاحتجاز لعدة أشهر بعد ذلك دون تهمة أو محاكمة، بينما حكم على آخرين بالجلد والسجن لفترات متباينة. وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ كان قد أطلق سراح أغلبهم، حسبما ورد.

وفي ٩ مارس/آذار ٢٠٠٤، أعلنت الحكومة إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تتألف في أغلبها من مسؤولين حكوميين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن أعضاء اللجنة أنهم زاروا بعض منشآت الاحتجاز ويعدون تقريراً لوزارة الداخلية. ونقلت عنهم وسائل الإعلام السعودية قولهم إن الظروف جيدة على وجه العموم إلا إن السجون تعاني من الاكتظاظ الشديد وإن ما يقرب من ٨٠ في المائة من نزلائها من غير السعوديين.

كما شهد شهر مارس/آذار إلقاء القبض على ١٣ من أنصار الإصلاح الذين حاولوا توزيع التماس يدعو إلى اتباع النظام الملكي الدستوري ذي البرلمان المنتخب في البلاد. وأشاروا أيضاً إلى اعتزامهم إنشاء هيئة معنية بحقوق الإنسان مستقلة عن الحكومة. وأُفرج عنهم جميع باستثناء ثلاثة خلال عدة أسابيع بعد أن وافقوا على ما يبدو على وقف جهودهم الخاصة بتقديم التماس علني. وبدأت محاكمة الثلاثة الباقين الذين رفضوا الموافقة على ذلك الشرط بجلسة أولى علنية في ٩ أغسطس/آب ٢٠٠٤. وكانت وكالة الأنباء السعودية الرسمية قد نقلت في وقت سابق عن مسؤول بوزارة الداخلية لم تذكر اسمه قوله إن الثلاثة أصدروا بيانات لا تخدم الوحدة الوطنية وتلاحم المجتمع على أساس من الشريعة. ولم تعلق اللجنة الوطنية الرسمية لحقوق الإنسان علناً على القضية.

وأجلت الحكومة مرتين الانتخابات المزمع إجراؤها لاختيار نصف الأعضاء في ١٧٨ مجلساً بلدياً في شتى أنحاء البلاد، وكان من المقرر حتى كتابة هذا التقرير أن تجرى في فبراير/شباط ٢٠٠٥؛ أما بقية أعضاء المجالس فستعينهم الحكومة. وينص قانون الانتخابات على أن جميع المواطنين الذين لا تقل أعمارهم عن ٢١ سنة لهم الحق في التصويت، وقد أعلنت عدة نساء اعتزامهن ترشيح أنفسهن في الانتخابات، غير أن وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز استبعد ذلك، حيث صرح قائلاً، في ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، إنه لا يعتقد أن مشاركة النساء

ممكنة.

وفي ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، أعلن مجلس الوزراء أن الحكومة تعتزم إنفاذ القوانين القائمة التي تحظر على جميع الموظفين العموميين المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد أية وثيقة أو خطاب أو عريضة، أو إجراء حوار مع وسائل الإعلام المحلية أو الأجنبية، أو المشاركة في أية اجتماعات تهدف إلى معارضة سياسات الدولة. وكان موظفون عموميون من بينهم أساتذة جامعيون من بين الموقعين على التماسات الإصلاح الأخيرة.

حقوق المرأة

تعاني المرأة في المملكة من التمييز الشديد ومن قيود تعوق حريتها. وتفرض هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي بمثابة شرطة دينية، الفصل الصارم بين الجنسين وتلزم النساء والفتيات بارتداء عباءات طويلة سوداء وغطاء للرأس في العلن. وبرغم أن بعض النساء يتولين مناصب مهنية في المستشفيات والمدارس والبنوك والمكاتب وغيرها، فما زلن بحاجة إلى إذن كتابي من ولي من الذكور حتى يمكنهن السفر.

وعند تعرض النساء لسوء المعاملة أو للعنف على أيدي أقارب من الذكور لا يجدن في كثير من الأحيان وسيلة للانتصاف. وقد أثارت رانيا الباز، وهي مذيعة في القناة الأولى للتلفزيون الذي تديره الدولة، قضية العنف في محيط الأسرة بطريقة علنية لم يسبق لها مثيل في أبريل/نيسان ٢٠٠٤، عندما أجرت مقابلات صحفية وهي في فراشها بالمستشفى وسمحت بنشر صورها التي تظهر فيها كدمات شديدة بوجهها بعد أن اعتدى عليها زوجها بالضرب المبرح. وحركت قضيتها الرأي العام وأثارت قدراً كبيراً من النقاش بخصوص مشكلة تعرض النساء للإساءة على أيدي أزواجهن.

العمال المهاجرون

أفاد وزير العمل غازي القصيبي بأن عدد العمال المهاجرين في السعودية يقدر بنحو ٨.٨ مليون نسمة، أي ثلث سكان البلاد. وأغلب هؤلاء العمال قادمون من بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا مثل الهند وباكستان وبنغلاديش وسري لانكا وإندونيسيا والفلبين، غير أن عدداً كبيراً من العمال المهاجرين يقدمون أيضاً من بلدان مثل السودان ومصر. وكثيراً ما يتعرضون للعمل في ظروف تتسم بالاستغلال، بما في ذلك العمل عدداً من الساعات يتراوح بين ١٢ و١٦ ساعة يومياً تخلو في كثير من الأحيان من فترات للراحة أو

فرصة لتناول الطعام والشراب، فضلاً عن عدم حصولهم على أجورهم لفترات تمتد لأشهر، وكذلك الحبس في سكن مغلق خلال ساعات راحتهم خارج العمل.

وتعمل الكثير من المهاجرات كخدماً في المنازل، وهن عرضة على وجه الخصوص لانتهاكات حقوق الإنسان بسبب عزلتهن في منازل خاصة واستبعادهن من كثير من ضمانات الحماية في العمل. وقد وثقت منظمات غير حكومية معنية بالعمال المهاجرين في كثير من البلدان الآسيوية مئات الحالات التي تعرضت فيها مثل هؤلاء العاملات للإيذاء الجسدي والنفسي والجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، ولم ينلن قدراً يُذكر من الإنصاف أو لم ينلن أي إنصاف على الإطلاق.

ويتعرض العمال الأجانب الذين تعتقلهم الشرطة للتعذيب والاحتجاز لفترات مطولة بمعزل عن العالم الخارجي والإدلاء باعترافات منتزعة قسراً. وكان قرابة ثلثي الأشخاص الذين نفذ فيهم حكم الإعدام في السعودية في عام ٢٠٠٣، ويقرب عددهم من ٥٠ شخصاً، من الأجانب.

الأطراف الدولية الرئيسية

تعد الولايات المتحدة حليفاً أساسياً للسعودية وشريكاً تجارياً رئيسياً لها على الرغم من أن العلاقات شابها شيء من التوتر في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن. وكان وجود آلاف من العسكريين الأمريكيين المرابطين في المملكة سبباً رئيسياً للمعارضة الداخلية للحكومة، وخُفض عددهم من زهاء خمسة آلاف في أوائل عام ٢٠٠٣ إلى قرابة ٥٠٠ بحلول أواخر عام ٢٠٠٤ رغم بقاء الآلاف من الأمريكيين الذين يخدمون عقود المبيعات العسكرية في المملكة. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، وصف، وللمرة الأولى، التقرير الدولي السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية بخصوص الحريات الدينية السعودية بأنها دولة تمثل مبعث قلق على وجه الخصوص. وبلغت قيمة الصادرات الأمريكية غير العسكرية للسعودية ٤.٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ وهو آخر عام تتوفر عنه إحصاءات. وبلغت قيمة الصادرات من الخدمات العسكرية وغيرها من الخدمات مليار دولار في المتوسط كل عام في الفترة الأخيرة. ويذكر أن السعودية من مصدري النفط الرئيسيين للولايات المتحدة وحلفائها. و قدرت قيمة الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة بما يقرب من ٢٥٠ مليار دولار في أوائل عام ٢٠٠٣.

وللسعودية أيضاً علاقات عسكرية مع بريطانيا وفرنسا.

تقرير (ميدل إيست واتش) عن حقوق الإنسان في السعودية لعام ٢٠٠٥

الإصلاحات مترددة والضغط لم تغير الأحوال كثيراً

أو اعتقلت ١٣ على الأقل من الأشخاص الستة والعشرين الذين حددتهم على أنهم أبرز المشتبه بهم في الهجمات. وفي مارس/ آذار ٢٠٠٤، قال الأمير أحمد بن عبد العزيز، نائب وزير الداخلية، إن بعض الأشخاص المحتجزين لأسباب أمنية أُدينوا وحُكم عليهم بالسجن، في حين لا يزال آخرون رهن التحقيق. وامتنع الأمير عن التعليق بخصوص المحاكمات وأسباب إجرائها بعيداً عن العلن. وحتى كتابة هذا التقرير لم تكن السلطات قد أعلنت أية معلومات إضافية بخصوص أي محاكمات للمحتجزين في قضايا أمنية أو من يُزعم أنهم إرهابيون.

حركة الإصلاح والقبض على النشطاء

شهد عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ عدداً من الالتماسات العلنية التي تدعو إلى تطبيق إصلاحات وتعزيز حماية الحقوق. ففي أواخر يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٣، أرسل ١٠٤ من المواطنين السعوديين ميثاقاً عنوانه رُؤية لحاضر الوطن ومستقبله إلى ولي العهد الأمير عبد الله، الحاكم الفعلي للبلاد، وبعض كبار المسؤولين. ودعا الميثاق إلى إجراء إصلاحات شاملة، من بينها تطبيق ضمانات لحرية التعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، كما طالب بالإفراج عن السجناء السياسيين أو تقديمهم إلى محاكمة عادلة. واستقبل ولي العهد مجموعة من الموقعين على الميثاق، وفي يونيو/ حزيران ٢٠٠٣، عقد مؤتمر الحوار الوطني الذي دُعي إليه علماء الدين من ممثلي المذاهب الإسلامية في البلاد، بما في ذلك المذهب الشيعي والمذاهب السننية الأخرى غير المذهب الوهابي. وانتقد التماس تال في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣، تباطؤ خطى الإصلاح وغياب المشاركة الشعبية في صنع القرار. ووقع الالتماس ٣٠٦ من الأساتذة الجامعيين والكتاب ورجال الأعمال وكان من بينهم ٥٠ امرأة. ودعا الالتماس إلى اختيار أعضاء مجلس الشورى، المؤلف من ١٢٠ عضواً، من خلال انتخابات عامة (ويذكر أن الحكومة تعين الأعضاء حالياً)، كما أشار إلى أن الافتقار إلى حرية التعبير يزيد من تفشي التعصب والتطرف.

غير أن آخرين من أعضاء الأسرة الحاكمة لم يشاركوا ولي العهد الأمير عبد الله ميله المواتي الإصلاحيين. ففي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣،

لا تحظى كثير من الحقوق الأساسية بالحماية في القانون السعودي، حيث لا يُسمح بتكوين أحزاب سياسية ولا تزال حرية التعبير محدودة للغاية. وخلال السنوات الأخيرة، قامت الحكومة بحملة من المضايقة والترهيب للسعوديين الذين يدافعون عن حقوق الإنسان وخنقت كل الجهود الرامية لإنشاء جماعات مستقلة لمراقبة الانتهاكات والإبلاغ عنها.

وما زال الاحتجاز التعسفي، وتعرض المحتجزين لسوء المعاملة والتعذيب، والقيود المفروضة على حرية الانتقال، وغياب المحاسبة على المستوى الرسمي، من الأمور التي تبعث على القلق الشديد. ونفذت المملكة قرابة ٥٠ حكماً بالإعدام في عام ٢٠٠٣، بينما نفذت قرابة ١٥ حكماً بالإعدام بحلول منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤. وما زالت عقوبات شديدة تعترض دور المرأة السعودية في الاقتصاد والسياسة ووسائل الإعلام والمجتمع. ويعمل كثير من العمال الأجانب في ظروف تتسم بالاستغلال، وكثيراً ما تتعرض النساء المهاجرات اللاتي يعملن خدماً في المنازل للحبس طيلة الليل والنهار على أيدي مستخدميهن، مما يجعلهن عرضة للانتهاكات الجنسية وغيرها من أشكال المعاملة السيئة.

ولم يؤد اهتمام وسائل الإعلام بالإصلاح السياسي وتصريحات الحكومة المتعلقة بحقوق الإنسان إلى تغيير في الممارسات، ولم يوسع سبل الاطلاع على المعلومات المتعلقة بانتهاكات الحقوق. وأنشأت الحكومة السعودية لجنة وطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤، إلا إنها تفتقر إلى الاستقلال.

الإرهاب والأمن الداخلي

تدهور الوضع الأمني الداخلي في السعودية خلال عام ٢٠٠٤. ففي ١٢ مايو/ أيار ٢٠٠٣، نفذت تسعة أشخاص تفجيرات انتحارية، مما أسفر عن مقتلهم مع ٢٦ شخصاً آخرين، حيث استخدموا سيارات ملغومة في مهاجمة ثلاثة مجمعات سكنية تؤوي عمالاً أجانب أغلبهم من دول عربية أخرى. ومنذ ذلك الحين تعاني البلاد من تفجيرات انتحارية وهجمات باستخدام الأسلحة الآلية وعمليات احتجاز للرهائن كان أغلبها موجهاً ضد العاملين الوافدين من دول عربية. وتزعم السلطات أنها قتلت

٢٨
٢٣

عمل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية منذ البداية على أساس نظام الخلايا الصغيرة. لم تكن قوات الأمن تجد عادة أكثر من ٢٠ من أفراد الميليشيات، وغالباً أقل من ذلك بكثير، في بيوتهم الآمنة وبأسلحتهم ومعداتهم (٩). الأسماء المستخدمة من قبل الميليشيات - مثل سرية الفالوجة وسرية القدس وألوية الحرمين - تشير، في الأغلب الأعم، إلى خلايا أو مجموعات فرعية طورت بمرور الوقت هويات منفصلة واستراتيجيات وتكتيكات مختلفة قليلاً (١٠). وفي حين أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يعتبر أسامة بن لادن وأيمن الظواهري بمثابة المرجع الإرشادي الأعلى له فإن خطوط الاتصال مع القيادة البعيدة قد تعطلت، على الأغلب، منذ زمن بعيد (١١). بمرور الزمن تعدد أفراد الميليشيات الذين أصبحوا قادة ولكن لا أحد يعرف بالضبط مقدار القيادة والسيطرة التي مارسها كل منهم على التنظيم. هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يضم لجاناً متخصصة أو مجموعات فرعية تتولى مسؤولية التعليم/ التدريب، والاستراتيجية/ الإنتاج الإعلامي، والشؤون الدينية (١٢). رغم الإنكار الرسمي المتكرر فإن إفادات أفراد الميليشيا أنفسهم توحى بأنه توجد لدى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية سبل للتدريب في معسكرات تدريب ومراكز تعليم في الأراضي السعودية، في مناطق نائية عموماً ولكن ليس دائماً. وقد تم، على الأرجح، اكتشاف وتدمير معظم هذه المعسكرات والمراكز خلال السنة الماضية (١٣). أغلبية أفراد تنظيم القاعدة الأصليين شاركوا في دورات تدريبية في معسكرات القاعدة في أفغانستان في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ولكن مع انهيار طالبان برزت الحاجة لإيجاد مواقع بديلة. وقد سعى الجهاديون - بقيادة يوسف العيري على الأرجح - لتأسيس معسكرات في المملكة قبل وقت طويل من أيار ٢٠٠٣ (١٤).

يبدو أن مكتب الإعلام ذو المستوى المهني الرفيع التابع لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية هو أحد أهم وحدات هذا التنظيم وأكثرها حماية، فرغم النكسات المتكررة التي منيت بها المجموعة وفقد أفرادها فقد واصلت منذ أواخر أيلول ٢٠٠٣ إصدار مطبوعاتها النصف شهرية (صوت الجهاد)، ومنذ كانون أول ٢٠٠٣ أصدرت مطبوعة نصف شهرية أخرى مختصة بالشؤون العسكرية هي (معسكرات البتار). صدر حتى الآن أربعون عدداً كل منها يضم حوالي ٤٠ صفحة إضافة لفيلمين طويلين بمستوى جودة عالية (١٥). ساعدت صوت الجهاد، بكل المقاييس، في إدامة الصلة بمسؤولين في الميدان وفي نفس الوقت استطاعت الإفلات من أجهزة الاستخبارات السعودية وهي ليست بالمسألة الهينة (١٦). كما توحى الأدلة أيضاً على أن لدى المحررين أرشيفاً يثير الإعجاب من النصوص وأشرطة الفيديو والتسجيلات الصوتية لمواد تعود لعشرين سنة سابقة (١٧). ورغم أنه من غير المعروف بشكل مؤكد أين يتم إعداد المجلات وطباعتها فالأغلب أنه يجري تحريرها في أماكن منفصلة من قبل هيئتي تحرير (١٨). وليس هناك سوى معلومات قليلة حول هوية أو تشكيل لجان التحرير (١٩).

كما يؤكد أفراد الميليشيات على أهمية دور أئمة الدين في التجنيد والدعاية (٢٠). بعد اعتقال مفكرين سلفيين جهاديين بارزين مثل ناصر الفهد في أيار ٢٠٠٣، تحولت المنظمة، فيما يبدو، لشخصيتين أقل شهرة هما فارس الزهراني وعبد الله الرشود اللذين تم فيما بعد اعتقالهما (٢١).

ثمة أسئلة تدور حول علاقات دولية مزعومة لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، فطبقاً لبعض التقارير كان قد تم التخطيط لعدة هجمات من قبل أفراد القاعدة العاملين في إيران (٢٢)، بينما اتهمت السلطات السعودية جماعات المعارضة المقيمة في لندن بذلك (٢٣). لقد مالت أوساط الإعلام السعودية والعالمية لاعتبار تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية كجزء أساسي من شبكة تنظيم القاعدة على المستوى العالمي بقيادة بن لادن والظواهري، ولكن لم تثبت صحة ادعاءات من هذا النوع. الاتهامات حول إيران والمعارضة في المنفى تأتي عادة من مصادر استخباراتية غير محددة

أخرى يوم ٢٩ أيار حين تسلل أفراد الميليشيات إلى مجمع سكني في الخبر (الساحل الشرقي) وتجوّلوا في المباني يدخلون غرفة تلو أخرى يقتلون الغربيين ويستثنون المسلمين. عندما انتهت هذه الدراما بعد حوالي ٢٤ ساعة كان هناك ٢٢ قتيلاً في حين تمكن عدد من أفراد الميليشيات من الفرار. منذ أواخر أيار وما بعد ذلك أخذ الميليشيات يقتلون أفراداً غربيين حول الرياض، وقاموا بتصوير اغتيال أحد الأمريكيين في منزله ونشروا الواقعة على الإنترنت، وبعد بضعة أسابيع نشروا أيضاً على الإنترنت عملية قطع رأس أمريكي آخر هو بول جونستون.

٢٠٠٤ fjch 204: في يوم ١٩ حزيران ٢٠٠٤ قتلت الشرطة أربعة من كبار أفراد الميليشيات بمن فيهم قائدهم المفترض الجديد عبد العزيز المقرن، وبعد ذلك بأربعة أيام عرضت الحكومة عفواً محدوداً على كل من يسلم نفسه خلال شهر ووعدت بأنها لن تقوم بإعدامهم وستترك قرار محاكمتهم لعائلات الضحايا. رفض تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية هذا العرض ويقال بأن ستة فقط من أفراد الميليشيات، لا يشغلون مواقع هامة، قد سلموا أنفسهم (٦). توقفت موجة الاختطافات الوحشية والهجمات العنيفة لفترة قصيرة (ونسبية) في الأشهر التي أعقبت مقتل عبد العزيز المقرن. لم يتم الإبلاغ سوى عن ثلاث حوادث تبادل إطلاق نار بين الميليشيات ورجال الشرطة خلال شهري تموز وأب (اثنتان منهما في ١ و ٢٠ تموز في الرياض والثالث يوم ١١ آب في مكة) وتم خلالها قتل خمسة آخرين من أفراد الميليشيات. في ٢ آب تم اغتيال مهندس إيرلندي في مكتبه في الرياض وهو أول هجوم من نوعه منذ أواسط حزيران.

ربما كانت فترة الهدوء المؤقت هذه مجرد فاصل استراتيجي لإتاحة الفرصة للميليشيات لإعادة التجمع. واصلت المجالات الجهادية مثل (صوت الجهاد) و(معسكر البتار) الصدور بنفس الوتيرة كما تم إصدار مجلات جديدة مثل المجلة الجهادية النسائية (الخنساء) مما يوحي باستمرار نشاط الميليشيات. كما زادت نشاطات الميليشيات مؤخراً بما في ذلك حادث إطلاق نار على سيارة دبلوماسي أمريكي يوم ٣٠ آب وحوادث إطلاق نار في بريدة أيام ٣ و ٤ و ٥ أيلول أسفرت عن مقتل خمسة من رجال الشرطة إضافة إلى انفجارين قرب بنوك غربية في جدة يوم ١١ أيلول.

مع ذلك فهناك سبب للاعتقاد بأن فقدان البيوت الآمنة واعتقال أو قتل شخصيات رئيسية - قادة متعاقبون لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، رئيس تحرير (صوت الجهاد) عيسى العوشن، وكبير المنظرين فارس الزهراني - قد تسبب في أكثر من مجرد ضرر مؤقت لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ويقال أن القائد الجديد لهذا التنظيم صالح العوفي يحظى بتقدير أقل من أسلافه من حيث الخبرة والمهارات القيادية (٧).

ب. تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية

تتوفر عادة معلومات شاملة عن الميليشيات الإسلامية السعودية ومعظمها مصدره أفراد الميليشيات أنفسهم الذين روجوا لقضيتهم من خلال المنشورات وأشرطة الفيديو ذات الجودة العالية، وكلاهما يتم نشرهما على الإنترنت (٨). كما أن السلطات السعودية أخذت تبدي استعداداً خاصاً لنشر معلومات عن أفراد الميليشيات (رغم أنه ينبغي النظر إلى هذا بعين الشك) في حين تم إفساح المجال للصحف المحلية لإجراء تحقيقاتها.

١-٧٤ d»a «fjch 204

الهيكل التنظيمي لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مخلخل حيث يعمل أفراد الميليشيات في مجموعات منفصلة ومعزولة إلى حد كبير ولكنهم يعتبرون أنفسهم جزءاً من حركة شاملة. ويتم إدامة وعيهم التنظيمي الجماعي عن طريق الروابط الأخوية القوية المكتسبة في معسكرات لتدريب في أفغانستان أو عن طريق الخبرات المشتركة بينهم كطيارين و متمردين في السعودية، وبحكم توجهاتهم العقائدية المشتركة التي تركز على الحاجة للقضاء على الوجود الأمريكي في شبه الجزيرة العربية، ووجود جهاز إعلامي متطور يوفر التماسك السياسي ويرفع معنويات العاملين في الميدان.

المملكة العربية السعودية

من هم الإسلاميون؟

٣. العنف الإسلامي

أ. تسلسل زمني لأعمال العنف

الأسلحة والمتفجرات والمعدات الأخرى، إلا أنه لم يُعرف عدد العمليات التي كان مخططاً لها من قبل الميليشيات. فقد تنظم القاعدة في شبه الجزيرة العربية العديد من مقاتليه متوسطي المستوى إضافة لقائدة آنذاك يوسف العيري الذي قُتل يوم ٣١ أيار ٢٠٠٣.

2003 10 16 - 11 10 2003: شنت الميليشيات هجومها الرئيسي الثاني يوم ٨ تشرين ثاني ٢٠٠٣، حيث قام اثنان من المفجرين الانتحاريين يرتديان زي ضباط الشرطة ويقودان شاحنة (فان) مليئة بالمتفجرات باقتحام مجمع المحيا السكني وتفجيرها. أدى الانفجار إلى مقتل ١٧ شخصاً وإصابة ما يزيد على ١٢٠. وقد قوبل الحادث باستياء جماهيري عام نظراً لأن العديد من الضحايا كانوا عرباً ومسلمين بما في ذلك عدة أطفال. بعد ذلك بأسبوعين استولت شرطة الرياض على شاحنة محملة بالمتفجرات محبطة بذلك هجوماً إجرامياً أكبر حجماً بكثير من الهجمات السابقة.

في كانون الأول أطلق فصيل يدعى ألوية الحرمين حملة جديدة تستهدف كبار المسؤولين الرسميين. وأفادت تقارير بإبطال مفعول سيارة متفجرة قرب مبنى قيادة جهاز الاستخبارات السعودي، وتعرض مسؤول كبير في مقاومة الإرهاب لإطلاق النار وأصيب بجروح. وطبقاً للإشاعات فقد جرت محاولة لاغتيال الأمير محمد بن نايف ابن وزير الداخلية، وفي ٢٩ كانون أول انفجرت قنبلة صغيرة في سيارة مسؤول في جهاز الاستخبارات لم يكن فيها أحد عند وقوع التفجير.

2004 08 11 - 08 11 2004: رغم استمرار القتال المسلح بين الشرطة والميليشيات إلا أن نمط الاعتقالات والمواجهات قد تغير. باستثناء صدام رئيسي واحد وقع في بيت آمن في الرياض يوم ٢٩ كانون ثاني فنادراً ما تواجد أفراد الميليشيات في مجموعات تزيد عن ثلاثة أشخاص وكان يتم اكتشافهم على الطرق أكثر بكثير من اكتشافهم في منازل. حوادث واعتقالات كهذه حصلت غالباً في منطقة الرياض، وفي يوم ١٥ آذار ٢٠٠٤ قتلت الشرطة خالد الحاج، الذي يقال بأنه القائد الجديد للميليشيات.

2004 06 11 - 06 11 2004: شهدت الفترة منذ شهر نيسان ٢٠٠٤ ارتفاعاً في الاشتباكات المسلحة على الطرق ونقاط التفطيش وكانت الميليشيات هي التي تبدأ بإطلاق النار وبوتيرة متزايدة. وأفادت الشرطة بأن الميليشيات أخذت تستخدم أسلحة أثقل بما في ذلك ذات الدفع الصاروخي والقنابل اليدوية. في يوم ٢١ نيسان انفجرت سيارة مفخخة أمام مبنى إدارة السير وسط الرياض ونتج عن الحادث مقتل ستة أشخاص وجرح حوالي ١٥٠ آخرين. أبرزت العملية خلافاً متزايداً في أوساط الميليشيات حول مهاجمة أهداف رسمية محلية أم لا. وفي حين إن ألوية الحرمين أعلنت مسؤوليتها عن الحادث إلا أن قائداً في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وهو عبد العزيز المقرن، أنكر التورط في هذه العملية وأصر على أن اليهود والأميركيين والصليبيين عموماً هم الذين يبقون الأهداف ذات الأولوية (٥).

وكما لو كان الأمر تأكيداً لرسالة المقرن، فقد تسلسل أربعة من أفراد الميليشيات إلى مقر الشركة السويسرية **ABB** في ينبع (على الساحل الغربي) يوم الأول من أيار وقتلوا خمسة موظفين مما أبرز مخاوف من أن يكون تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يقوم بتوسيع المنطقة الجغرافية لنشاطه ويستهدف صناعة النفط. بعد عملية ينبع وقعت عملية

شكل اندلاع الهجمات الإرهابية مؤخراً تصعيداً في حملة الميليشيات الإسلامية التي انطلقت في أوساط عام ٢٠٠٣. وفي حين أن أعمال العنف ليست شيئاً جديداً فإن تواصل هذه الموجة متبوعة بمواجهة مباشرة بين السلطات والمتمردين هي الشيء الجديد. ورغم الهجوم الذي وقع في الرياض عام ١٩٩٥ وهجوم الخبر عام ١٩٩٦ إضافة إلى حوادث العنف المتفرقة في التسعينات وبدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فقد كانت الميليشيات الإسلامية السعودية تركز نشاطاتها عموماً وحتى عام ٢٠٠٣ خارج المملكة العربية السعودية (١).

هناك عدة عوامل تفسر هذا التركيز المحلي الجديد الذي تكمن جذوره المباشرة في عودة المئات من أفراد الميليشيات من أفغانستان بعد سقوط طالبان عام ٢٠٠١، وبعضهم، فيما يبدو يحمل أوامر من بن لادن لإعداد هجمات ضد أهداف أمريكية في الأراضي السعودية. الواقع أن هناك دلائل بأن تحضيرات عملياتية قد بدأت في وقت مبكر يعود إلى عام ٢٠٠٢ (٢). كما أن المقاتلين العائدين من أفغانستان وجدوا إلهاماً وشرعية في الآراء المتطرفة والجريئة لمفكري السلفية الجهادية مثل ناصر الفهد وعلي الخضير. وقد وفر الإعداد للحرب ضد العراق والتصعيد على الجبهة الفلسطينية - الإسرائيلية وقوداً سياسياً ودينيًا وعاطفياً إضافياً ساعد، على الأرجح، في عمليات التجنيد. وقد تكون إجراءات النظام السعودي ضد المتطرفين الإسلاميين في شباط وأذار ٢٠٠٣ - والتي صُممت لتكون ضربة وقائية ضد أعمال عنف محتملة من قبل الميليشيات خلال الحرب على العراق - الدافع وراء قرار تلك الميليشيات القيام بعملياتها تحت اسم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

2003 12 11 - 12 11 2003: في ١٨ آذار ٢٠٠٣ انفجرت قنبلة قبل الموعد المحدد لها في منزل في الرياض مما أدى إلى كشف مخبأ هائل للأسلحة (٣). وفي ٦ أيار قامت الشرطة بغارة على منزل آخر في الرياض تطورت إلى معركة مسلحة مع أفراد الميليشيات الذين فروا. وفي اليوم التالي نشرت السلطات أسماء وصور تسعة عشر من أفراد الميليشيات المطلوبين للعدالة. وفي يوم ١٢ أيار قام اثني عشر مفجراً انتحارياً بثلاث هجمات متزامنة تقريباً على مجمعات سكنية في الرياض مستخدمين سيارات محملة بالمتفجرات مما أدى إلى مقتل ٣٠ شخصاً وإصابة حوالي ٢٠٠ شخص آخر. كان هذا الهجوم أكثر عمليات العنف أهمية في التاريخ السعودي الحديث وإيداناً بمواجهة شاملة بين السلطات وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

2003 10 11 - 10 11 2003: وقعت خلال الستة أشهر التالية مصادمات واسعة النطاق بين الشرطة والميليشيات في سائر أرجاء البلاد. وفي حين لم يتضح عدد القتلى والمعتقلين من أفراد الميليشيات فإن مراجعة لنشاطات الشرطة توحى باحتمال تدمير عشرة خلايا أو أكثر - معظمها تكون من ٥-٢٠ فرداً في كل خلية تتخذ لها بيوتاً آمنة في مكة والمدينة (غرب) والرياض والقصيم (وسط) وجيزان (جنوب) (٤). كان في كل بيت آمن تقريباً مخزون كبير من

٢٠٠٣ (٤٤). من المرجح أن تكون العمليات متدنية المستوى التي وقعت مؤخراً (مثل إطلاق النار من سيارة عابرة والاعتقالات الاستهدافية) قد تمت من قبل متعاطفين وليس من قبل مقاتلين من صلب حركة الميليشيات، ما يشير إلى نجاح نسبي لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في إلهام الإسلاميين الشباب للتصرف بشكل مستقل. إلا أن ذلك قد يشير أيضاً إلى أن الكوادر القيادية - وجميعهم من المقاتلين السابقين في أفغانستان - قد أنهكوا وأن إجراءات السلطات قد جعلت من الصعب القيام بعمليات جيدة الإعداد تتطلب تدريباً مسبقاً وبيوتاً آمنة وما شابه ذلك (٤٥). عدم توفر بيوت آمنة يعني، في الغالب، عدم توفر أموال وأسلحة وإمدادات. إضافة لذلك فليس هناك دليل على أن أي قائد في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية قد تم تدريبه كلياً داخل السعودية (٤٦).

إلا أن ضعف أجهزة مقاومة الإرهاب في السعودية تبدي في ارتفاع عمليات الميليشيات خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٤. وقد أثار هجوم الخبر، على وجه الخصوص، انتقادات واسعة النطاق لكفاءة الأجهزة السعودية المختصة، فقد انقضت فترة طويلة قبل أن تتدخل قوات الشرطة واستطاع ثلاثة من الميليشيات الفرار رغم الحصار. بنظرة متاملة متأخرة، يبدو أن إجراءات مقاومة الإرهاب السعودية قد أعدت بصورة رئيسية لمواجهة تفجيرات سيارات على نطاق واسع في مناطق المدن، ولم تكن معدة بشكل مناسب للتغيير التكتيكي والجغرافي الذي حدث في هجمات ينبع والخبر (٤٧). وقد غدت أخطاء الشرطة المتكررة وحيارة الميليشيات لمعدات من الشرطة والجيش التكهانات بأن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يتلقى دعماً من أجهزة الأمن أو أنه تمكن من اختراق هذه الأجهزة، وهي تهمة يصعب التثبت منها (٤٨).

بغض النظر عن هذه المراجعة السيئة فالسؤال الحقيقي هو ما إذا كان بوسع الميليشيات الإسلامية العنيفة اجتذاب متعاطفين جدد، وما إذا كان النظام السعودي سيطبق استراتيجيات عسكرية وسياسية مناسبة لإلحاق الهزيمة بها.

النظام، إلى حد ما، أدرك ذلك، وأخذ ينوع الأساليب التي يستخدمها دون التقيد الصارم بالتكتيكات العسكرية. ففي حين رفض النظام في تشرين ثاني ٢٠٠٣ رفضاً تاماً الدخول في أي حوار (بما في ذلك المبادرة التي عرضها الحولي وثلاثة من الإسلاميين الآخرين للتوسط بين الحكومة والميليشيات المسلحة) (٤٩)، فقد أخذ يعدل موقفه تدريجياً. في شهر أيار ٢٠٠٤ وصل منتصر الزيات، وهو محام مصري إسلاموي مشهور، ساعياً لفتح قنوات حوار مع المتطرفين (٥٠)، وفي أواخر حزيران ٢٠٠٤ عرضت الحكومة عفواً على من يستسلم من المتمردون خلال شهر. وفي تموز قيل أن الحولي قد تم استخدامه كوسيط أو واسطة اتصال مع الميليشيات الراغبين بالاستسلام، وبعد ذلك بوقت قصير أعلنت الحكومة فترة مدتها شهران يمكن خلالها تسليم الأسلحة غير المشروعة دون ملاحقة الذين كانوا بحوزتها (٥١). كما أطلق النظام أيضاً حملة تهدف إلى تعميم عدم مشروعية الميليشيات عن طريق:

* حشد كبار العلماء من المؤسسة الدينية الرسمية لنشر الوعظ ضد أفراد الميليشيات وإدانة سلوكهم انطلاقاً من أسس دينية (٥٢). إلا أن من المشكوك فيه أن يكون هذا الأسلوب فعالاً في ضوء المصادقية الضعيفة لرجال الدين الطاعنين في السن (٥٣).

* تحويل المعتقدات الدينية الخاصة بأفراد الميليشيات ضدهم - كما لاحظنا سابقاً - فقد أعلن ثلاثة من رجال الدين الجهاديين البارزين في شهري تشرين ثاني وكانون أول ٢٠٠٣ توبيخهم على شاشة التلفزيون (٥٤).

* تشجيع وعاطف جماعة الصحوة مثل العودة لإدانة أعمال العنف (٥٥).

* إبراز معاناة الضحايا الأبرياء في وسائل الإعلام المملوكة للدولة. تم نشر صور تلفزيونية للجرحي والضحايا الملطخين بالدماء بطريقة واضحة للغاية وركزت مقالات الصحف على العائلات الثكلى والأطفال القتلى في الهجمات الإرهابية (٥٦). ويعتقد البعض أنه كان لذلك تأثير قوي على الرأي

العام (٥٧)، و

* لجوء النظام إلى طلب مساعدة إسلاميين في الخارج له بعض النفوذ عليهم - فقد استنتج الكثيرون أن هناك يدا سعودية خفية خلف إدانة حماس لهجمات الخبر في أواخر أيار ٢٠٠٤ (٥٨).

بشكل أكثر عمومية اتخذ النظام خطوات أولي لكبح نفوذ المتطرفين، مثل حذف الدروس التي تفرس في الأذهان العداء للمسيحيين واليهود من الكتب المدرسية ووضع خطط للحد من الفقر (٥٩).

يستطيع النظام البناء على قاعدة جيدة الاستجابة. قياس الرأي العام السعودي يفتقر إلى الدقة في أحسن الأحوال ويكبله غياب استفتاءات ذات مصداقية (٦٠). مع ذلك فإن مقابلات الآي سي جيب وشواهد أخرى توحى باستياء واسع من أعمال العنف خصوصاً الأعمال الموجهة ضد سعوديين حتى ولو كان هناك عديدون يؤيدون البلاغة اللفظية للميليشيات الإسلامية ونظرتها للعالم. كان أشد ما أثار استنكار المواطنين العاديين هو هجمات ٨ تشرين ثاني ٢٠٠٣ على مجمع المحي السكني والتي كان ضحاياها الرئيسيون من العرب وشملت الكثير من النساء والأطفال. ويبدو أن الهجمات الإرهابية والمواجهة بين الشرطة وأفراد الميليشيات تعزز هذا الإدراك، لقد استخدم جميع السعوديين الذين قابلتهم الآي سي جيب كلمة إرهابي لوصف أفراد الميليشيات وهي كلمة لها دلالة غير عادية في العالم العربي وتومئ لاستياء شعبي (٦١). باختصار، فإن أفراد الميليشيات قد همشوا أنفسهم إلى حد بعيد نتيجة لهذه الممارسات.

إلا أنه وبحكم الاستياء الشديد من النظام - الذي يغذيه النظام السياسي الاستبدادي المغلق، والامتيازات التي يتمتع بها أفراد الأسرة المالكة، والفساد المالي والهدر الواسع الانتشار - فإن الميليشيات العنيفة تحتفظ بالقدرة على اجتذاب مؤيدين جدد خصوصاً في أوساط الشباب، والإسلاميين المتطرفين في مناطق المدن، والمناطق الدينية المحافظة (مثل القصيم)، ومناطق كانت تقاوم السيطرة المركزية للدولة عادة (الجنوب) (٦٢). الكثير من هؤلاء ينخرطون حالياً في المراتب الدنيا لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وقد يعيدون خلال عقد من الزمن إضرار نيران القتال من جديد والافتخار بأنهم كانوا قد شاركوا في أول جهاد في شبه الجزيرة العربية. سيكون من مصادر التجنيد المحتملة الأخرى العائدون من القتال ضد الولايات المتحدة في العراق. ما لم يكن هناك جهد مستدام لإصلاح الأخطاء السياسية الجدية في المملكة فإن مكانة الميليشيات سترتفع في حين تضعف قدرة النظام على مواجهتهم.

أحد الاختبارات الرئيسية بهذا الصدد هو ما إذا كان النظام سيتمكن من توحيد الأمة خلف برنامج مستدام للإصلاح السياسي والاقتصادي في الوقت الذي يستمر فيه في دق إسفين بين الإسلاميين الذين يتبنون العنف والذين يتبنون اللاعنف. إن محاولات النظام للتعاون مع قادة جماعة الصحوة، وعقد اجتماعات للحوار الوطني والإعلان عن إجراء انتخابات بلدية، هي خطوات تجريبية في هذا الاتجاه ولكن هناك حاجة للمزيد. والنظام الذي يعاني من حساسية زائدة للتهديد السياسي المزعوم من قبل التحالف الوسطي العريض إنما يسعى لإسكات الحركة الوحيدة التي تمتلك إمكانية لجسر الفجوة بين العناصر الليبرالية وذات التوجه الغربي من جهة والإسلاميين والمتدينون المحافظون من جهة أخرى، إضافة لتشجيع الانفتاح السياسي والتحديث الاقتصادي بما ينسجم مع الهوية والثقافة الأساسية في المملكة. لقد عززت الهجمات الإرهابية، دون قصد، إحساساً بالوحدة الوطنية تجلت أبرز مظاهره السياسية في النفور الشعبي من العنف وتشكيل التحالف الوسطي الفضفاض من الإسلاميين السنة التقدميين والوطنيين والليبراليين والشيعية. يتعين على النظام ألا يضيع هذه الفرصة لوضع برنامج إصلاح حقيقي موضع التطبيق.

2004 fJG21, 'udh1Vfj0GjEY

21` (\$'SGG0ud)ä1ERCa: EY achdAly'e d31 %Qj0a0G

2004 fJG

ويبدو أن وراءها دوافع سياسية. الارتباط بالقاعدة أكثر احتمالاً حيث أن معظم أفراد ميليشيا تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مروا من خلال أفغانستان ومن المحتمل جداً أنهم التقوا بكار قادة القاعدة قبل أواخر عام ٢٠٠١. الأرجح أن أفراد هذه الميليشيات يرون أنفسهم، كما يتضح من تسمية تنظيمهم، جزءاً من حركة القاعدة العالمية وهناك مؤشرات بأن تنظيم القاعدة قد شجع في أواخر عام ٢٠٠١ على شن هجمات داخل السعودية من قبل المقاتلين العائدين من أفغانستان. ولكن الانجذاب العقائدي، وحتى الشخصي شيء، والتعاون العملي شيء آخر إن من المشكوك فيه جداً أن تكون لقيادة تنظيم القاعدة علاقة مع أفراد ميليشيات تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وأنها تملّي عليها القيام بعمليات محددة.

٤-١٤: YEd6M2

تختلف التقديرات حول حجم الميليشيات الإسلامية الناشطة وذلك لاسباب تتعلق بالسرية وباختلافات تتعلق بتحديد طبيعة نشاط هؤلاء الأفراد (أي هل تشمل التقديرات المقاتلين فقط أم أيضاً أولئك الذين يوفرون الدعم اللوجستي والسياسي). تشمل القائمتان اللتان توضحان أسماء المطلوبين للسلطات السعودية والتي تم نشرها في كانون أول ٢٠٠٣ ما مجموعه ٤٠ شخصاً قُتل أو اعتقل ٣٠ منهم. ولكن مصادر مقربة من الاستخبارات السعودية تقر بوجود قائمة سرية وتوحي بأن عدد الأسماء فيها ربما يقترب من ٥٠٠ (٢٤). في أيار ٢٠٠٣ حددت مصادر أمريكية وسعودية، كلاً على حدة، عدد المقاتلين الفعليين بين ٢٠٠-٤٠٠ (٢٥). إذا جمعنا عدد المقاتلين الذين ذكرتهم السلطات السعودية أو مطبوعات الجهاديين أنفسهم خلال السنة الماضية فإن الرقم يتراوح تقريباً بين ١٤٠-١٥٠، وهناك من يعطي تقديرات أكثر. ومع ذلك يبقى عدد المقاتلين الناشطين فعلاً مسألة أخرى، ويعود إلى مدى فعالية العمليات السرية السعودية (زعمت المصادر الرسمية في أواسط عام ٢٠٠٤ بأن حوالي ٧٠٪ من أفراد ميليشيات تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الناشطين فعلاً قد قتلوا أو أسروا) ومدى كفاءة جهود التجنيد لدى الميليشيات.

٤-١٥: «@G3»

انفرد تنظيم القاعدة عن التفكير الجهادي المؤلف بالتركيز بصورة رئيسية على العدو البعدي - اليهود والصليبيين - وخصوصاً في الولايات المتحدة. ورغم أن العدو القريب - الأنظمة المحلية في العالم الإسلامي - تعتبر فاسدة وقمعية وغير إسلامية، وبالتالي يجب الإطاحة بها، إلا أن القوة التي دعمت هؤلاء الحكام غير الشرعيين ودست الأرض المقدسة في الجزيرة العربية.. هي الهدف المفضل (٢٦). على النقيض من ذلك فإن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (٢٧)، وفي الوقت الذي يعتبر فيه نفسه جزءاً من نفس الحركة الدولية ويعين إعجابه بالقيادة التاريخية لتنظيم القاعدة (٢٨)، فإنه يمثل ردة نسبية للتركيز على المستوى الوطني. فمطبوعات هذا التنظيم، مثلاً، تركز بصورة أساسية على قضايا محلية. إن مطبوعات (صوت الجهاد) و(معسكر البتار) تأتي على ذكر فلسطين والشيشان وأفغانستان وكشمير ولكن بطريقة عابرة غالباً (٢٩). مع ذلك، فإن التركيز على السعودية بقي حتى الآن لفظياً بلاغياً أكثر منه عملياً من حيث أن الميليشيات - باستثناء أولوية الحرمين - لا تزال تركز هجماتها على أهداف أجنبية. وكما مر معنا - فإن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية سعى لتحديد الهجمات ضد أهداف سعودية، وهي مسألة انقسم حولها الجهاديون.

برزت التطورات حول الأجنداث المحلية والدولية بأوضح صورة في المسألة العراقية. فالعديد من الميليشيات الإسلامية ترى أن مقاومة الاحتلال الأمريكي هناك قضية أجدى بكثير - وأسلم من ناحية دينية - من قتال الشرطة السعودية في الرياض. واتهم البعض تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بتقويض جهود الإسلاميين عن طريقة تحويل الاهتمام عن العراق، ويبدو أن بعض أفراد عدد من الميليشيات السعودية قد اختاروا القتال هناك. ودفع النقاش الكتاب في (صوت الجهاد) للمحاججة بشدة بأنه - بالنسبة للسعوديين على الأقل - فإن قتال الأمريكيين محلياً له الأولوية على

الاتحاق بالجهاد في العراق (٣٠).

٤-١٦: «@G3»

تشير الدلائل إلى ثلاث موجات لمقاتلي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية: المقاتلون في الحرب الأفغانية في ثمانينات القرن الماضي، والمشاركون في معسكرات تدريب القاعدة - خصوصاً في أفغانستان - بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١. بالنسبة للأعضاء في قلب التنظيم فالخاصية المشتركة الأهم التي تميزهم والتي تعتبر أيضاً المدخل لفهم هذا التنظيم هي التجربة الأفغانية المشتركة. أما كمجاهدين أو في معسكرات التدريب (٣٢). هذه التجربة تركت لديهم توجهاً أيديولوجياً مشتركاً وثقافة عسكرية وخبرة فنية (٣٣). إلا إن من الصعب معرفة ما إذا كان يمكن توريث هذه المكتسبات للمجندين الجدد وبأي درجة.

معظم أفراد الميليشيات ذوي مستوى تعليمي بسيط، إذ يبدو أن الأغلبية قد تركوا المدرسة بين الخامسة عشرة والعشرين من أعمارهم، وقليلون فقط هم الذين لديهم، فيما يبدو، شهادات جامعية. كان ترك المدرسة أحياناً يأتي نتيجة لقناعة عقائدية أو ضغوط اجتماعية وليس بسبب قصور في الذكاء (٣٤). معدل أعمار أفراد الميليشيات في القائمة الحكومية مرتفع نسبياً (حوالي الثلاثين) ولكن المجندين الجدد والأصغر سناً قد لا يكونون مشمولين، على الأغلب، في هذه القائمة (٣٥). ومع أن معظم الأعضاء هم من الرجال الذين تركوا وراءهم زوجات وأطفالاً فإن (صوت الجهاد) أولت اهتماماً بالنساء، بل إن هناك مقالات عدة بأقلام نسائية (٣٦).

أخيراً، ورغم التخمينات التي كانت سائدة حول الزيادة النسبية لأعضاء الميليشيات الذين ينتمون لمناطق مهمشة سياسياً - عسير بصورة رئيسية (٣٧) -، والمنتمين لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، فإن أفراد الميليشيات ينتمون لجميع المناطق، وتوحي أسماؤهم بتنوع جغرافي وقبلي واسع النطاق (٣٨).

٤. الخلاصة

أدى بدء أعمال العنف فوراً إلى زيادة التكهنات في الغرب حول مدى استقرار النظام. التحدي، من أوجه عدة، لم يسبق له مثيل، وقد استطاعت الميليشيات تقويض الإحساس بالأمن لدى معظم الغربيين إضافة إلى عدد لا بأس به من السعوديين. ولكن هناك مبالغة في تضخيم التهديد، وذلك نتيجة لقلق يمكن تفهمه حول مصير بلد منتج رئيسي للنفط والغموض الذي غالباً ما يحيط بالأحداث في المملكة.

بالإجمال، وبمقاييس عسكرية مجردة، فالواضح أن اليد العليا هي للنظام. لقد أدت العمليات الإرهابية للميليشيات حتى آب ٢٠٠٤ إلى مقتل ما يزيد على ٧٠ شخصاً إضافة لمئات الجرحى، كما قتل عدد غير معروف من قوت الشرطة والأمن أيضاً. إزاء ذلك تم وضع قوات الأمن في حالة تأهب كامل منذ أيار ٢٠٠٣، وتحسن مستوى التدريب والتزود بمعدات مكافحة الإرهاب، وطرأت زيادة جوهرياً على رواتب أفراد الشرطة (٣٩). كما تكثف التعاون مع الولايات المتحدة (٤٠). (هناك أيضاً، لسوء الحظ، أسباب قوية للاعتقاد بأن السلطات لجأت إلى التعذيب في حالات الاستجواب (٤١)). ويمكن ملاحظة درجة الحماية المرتفعة في أرجاء المملكة مما حدا ببعض السعوديين للشكوى من أن الحراسات ونقاط التفتيش العديدة أخذت تؤدي إلى قيام مجتمع عسكري (٤٢). ستتعمق هذه الحالة على الأرجح، خصوصاً في ضوء الإعلان الذي صدر في شهر حزيران ٢٠٠٤ بالسماح للأجانب وشركات الأمن الخاصة بحمل السلاح.

قامت أجهزة الأمن بعمليات وغارات لا تحصى واعتقلت ما بين ٦٠٠-١٠٠ فرد بمن في ذلك مقاتلين والعديد من الوعاظ المتطرفين المعروفين (٤٣). وقد تم اعتقال أو قتل جميع المشتبه بهم في قائمة الحكومة التي تضم ١٩ شخصاً والتي نشرتها في أيار ٢٠٠٣ باستثناء شخص واحد، كما تم اعتقال أو قتل ١٦ من قائمة الـ ٢٦ المنشورة في كانون أول

غريب. كما تضمنت الأعداد الأخيرة من (صوت الجهاد) و(معسكر البتار) عموداً يتضمن تغطية دولية مكثفة.

(٢٩) رغم أن من المؤكد أن بن لادن يعتبر نظام الحكم السعودي غير إسلامي فإنه نادراً ما يشير لتكفير الأسرة الحاكمة مباشرة في كتاباته وأحاديثه.

(٣٠) أوضح عبد العزيز المقرن في مقابلة له في العدد الأول من (صوت الجهاد): لم أذهب للعراق ولن أذهب للعراق. لقد أقسمت أن أظهر الجزيرة العربية من الملحدين. لقد ولدنا في هذا البلد ولذلك سنقاتل الصليبيين واليهود فيه حتى نردهم. صوت الجهاد، عدد ١، ص ٢٣، ص ٢٠٠٣. وكتب محمد بن أحمد السالم مقالاً بعنوان 'لا تذهبوا للعراق' في (صوت الجهاد)، عدد ٧، ص ٢٣، في حين دعا صالح العوفي (قائد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية المفترض حالياً) أتباعه لعدم الذهاب للعراق (صوت الجهاد)، عدد ٨، ص ٢٥.

(٣١) يستند هذا الفصل إلى نبذة خلفية عن حوالي ٥٠ من أفراد الميليشيات الذين وردت أسماؤهم في بيانات الشرطة السعودية وفي المطبوعات الجهادية التي حصلت عليها الـ ICG.

(٣٢) في مرحلة ما قاتل القديمون منهم أيضاً في تسعينات القرن الماضي في أجزاء أخرى من العالم مثل البوسنة والصومال والشيستان.

(٣٣) تبرز مقالات (صوت الجهاد) و(معسكر البتار) معلومات تثير الإعجاب عن مدى فهم قيادة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مسألة الحرب غير المتكافئة ووسائل زيادة التأثير النفسي لعمليات العنف إلى الحد الأقصى. أبرز ما كتب بهذا الصدد مقالات عبد العزيز المقرن وسيف العدل في (معسكر البتار).

(٣٤) يوصف تركي الدنداني بأنه طالب ممتاز كان يخطط لدراسة الطب قبل التحول إلى الدين وترك المدرسة. (صوت الجهاد) عدد ٧، ص ٣٣. يشير المعلقون السعوديون إلى البلاغة الملحوظة والاطلاع الديني الواسع لعبد العزيز المقرن الذي ترك المدرسة وذهب إلى أفغانستان عندما كان عمره ١٧ عاماً. مقابلة بالهاتف مع محلل سعودي في شؤون الإرهاب، حزيران ٢٠٠٤.

(٣٥) المقاتلون العشرة تقريباً، الذين ظهروا في فيلم 'بدر الرياض' - (فلم الفيديو الذي تبلغ مدته ٩٠ دقيقة ويوثق لهجمات ٨ تشرين أول ٢٠٠٣)، يبدو شباناً صغار السن تراوح أعمارهم بين ١٧-٢٥ سنة.

(٣٦) أصدرت الميليشيات العدد الأول من (الخنساء) في أواسط آب ٢٠٠٤، وهي مجلة جهادية للنساء ومطبوعة شقيقة لـ صوت الجهاد. (صوت الجهاد) عدد ١٣، ص ٤. كان دور النساء موضع اهتمام في الدوائر الجهادية السعودية منذ أمد طويل. راجع يوسف العيري: 'دور النساء في الجهاد ضد الأعداء المتوفر على العنوان: www.almaqdash.com، وللإطلاع على مقالات بأقلام نسائية راجع (صوت الجهاد)، الأعداد ٤-١٢.

(٣٧) من بين الخمسة عشر فرداً سعودياً الذين شاركوا في هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، كان عشرة منهم ينتمون للمناطق الجنوبية من السعودية وهي أبها، وعسير، وجيزان. (٣٨) راجع الشرق الأوسط، ٩ كانون أول ٢٠٠٣.

(٣٩) موقع أخبار BBC على الشبكة، ٢٦ نيسان ٢٠٠٤. (٤٠) أشادت الولايات المتحدة بجهود المملكة العربية السعودية في مقاومة الإرهاب وبمستوى التعاون غير المسبوق. موقع أخبار BBC على الشبكة، ٣٠ نيسان ٢٠٠٤.

(٤١) رغم أن (صوت الجهاد) ليست مصدراً محايداً فإنها تحوي إشارات عديدة حول عمليات تعذيب قامت بها قوات الشركة للإسلاميين منذ عام ٢٠٠٢ وما تلاه. وقد اعترفت منظمة العفو الدولية بأنها لم تتمكن من تقييم درجة التعذيب المستخدم ضد المعتقلين لأن المنظمة غير مسموح لها بالدخول إلى المملكة العربية السعودية.

(٤٢) لم يكن منظر الحراسات المسلحة ونقاط التفتيش مألوفاً قبل عام ٢٠٠٣، ويرى كثير من السعوديين أن التواجد الكثيف للشرطة ظاهرة غريبة عن ثقافتهم وأنها تعطي مظهراً يسم في الإحساس بعدم الأمن. مقابلة الـ ICG، الرياض.

(٤٣) وفقاً للإسلامي الليبرالي عبد العزيز القاسم فقد تم اعتقال ما بين ٢٠-٣٠ من رجال الدين. وقد تم نشر قائمة بأسماء ١٢ رجل دين تم اعتقالهم على موقع القلعة الإلكترونية، وهو موقع على الشبكة يمثل لوحة رسائل، ٢٣ تموز ٢٠٠٣.

(٤٤) وردت أسماء أربعة من القتلى في كل من قائمة أيار وقائمة كانون الأول. هذه القوائم لا تشمل أسماء بعض أهم المقاتلين في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. هناك الآن ما يتراوح بين ٦٠٠-١٠٠٠ فرد معتقلين حالياً في إطار حملة مكافحة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. والكثير منهم لم يتورطوا مباشرة في عمليات قتالية ولكنهم مهتمون بالانتماء إلى دائرة أوسع من المتعاطفين. راجع 'مقابلة مع جمال خاشقجي مصدر سابق.

(٤٥) جرت حوادث إطلاق النار مؤخراً على الطرق وعند نقاط التفتيش بدلاً من داخل البنايات أو حولها مما يوحي بأن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ربما فقد

معظم البيوت الآمنة لديه. يقال أن بعض معسكرات التدريب لا تزال موجودة خصوصاً في المناطق الجنوبية الغربية ولكن من المؤكد أنه قد أصبح من الصعب استخدام معسكرات كهذه حول مناطق المدن الكبرى في نجد والحجاز حيث يفترض وجود إمكانيات أكبر بكثير للقيام بأعمال التجنيد.

(٤٦) طبقاً لمصدر سعودي له صلة قوية بأجهزة الأمن فإن ٩٩٪ من الذين تم القبض عليهم (لعلاقتهم بالحملة الإرهابية) قد تم تجنيدهم قبل شهر أيار ٢٠٠٣. راجع 'مقابلة مع جمال خاشقجي مصدر سابق.

(٤٧) من الأدلة الأخرى على ضعف الكفاءة تكرار فرار أفراد الميليشيات من حصار الشرطة وتبادل إطلاق النار دون أن يصابوا بأذى. مقابلات الـ ICG، الرياض.

(٤٨) راجع الديلي تلغراف، ١ حزيران ٢٠٠٤. زعم مقاتلو تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أن قوات الأمن السعودية ساعدتهم في الإعداد لاختطاف بول مارشال، صوت الجهاد، العدد ١٩، ص ١٨. وطبقاً لروايتهم فقد تم تزويدهم بمعدات من الشرطة لنصب حواجز تفتيش مزيفة.

(٤٩) راجع تقرير الـ ICG 'هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها؟، مصدر سابق، ص ٢٤.

(٥٠) راجع: www.arabicnews.com، ٢٠ أيار ٢٠٠٤.

(٥١) راجع أخبار هيئة الإذاعة البريطانية المباشر على الموقع، ٢٤ حزيران ٢٠٠٤، ورويترز ٢٩ حزيران ٢٠٠٤.

(٥٢) راجع مثلاً الأسوشيتدبرس، ٢١ نيسان ٢٠٠٤، الواشنطن بوست ٥ حزيران ٢٠٠٤.

(٥٣) قال أحد السعوديين: 'الواقع أن الناس يستمعون للشيوخ خوفاً من ارتكاب شيء خطأ من ناحية دينية، مقابلة الـ ICG، الرياض. ونفى آخر أن يكون لهم أي تأثير: ليس هناك حقاً من يستمع للشيوخ. انظر إليهم كيف هم؟ إنهم طاعنون في السن.

(٥٤) ظهر علي الخضير على التلفزيون يوم ١٩ تشرين ثاني ٢٠٠٣، وناصر الفهد يوم ٢٢ تشرين ثاني وأحمد الخالدي يوم ١٣ ديسمبر. كان انطباع السعوديين أنه بينما اعتذر الخضير يصدق عن بياناته السابقة فإن الفهد والخالدي لم يفعلوا ذلك.

مقابلات الـ ICG، الرياض. وانتقد عبد الله الرشود، أحد منظري تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، الخضير لتراجعها عن مواقفه. راجع 'هشم التراجعات، المنشور في موقع (صوت الجهاد) على الشبكة. يمكن إدراك هذا المفهوم من القراءة المتأنية لنصوص المقابلات، ويكاد يكون من المؤكد أن ذلك خفف من تأثير كلامهم في أوساط الميليشيات الإسلامية. في ١٢ كانون ثاني ٢٠٠٤ بث التلفزيون السعودي أيضاً صوراً لمجموعة من أفراد الميليشيات المعتقلين فيما كانوا يبحثون كيف تم تجنيدهم في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة ويعلمون التوبة عن جرائمهم.

(٥٥) أصدر خمسة من علماء الدين هم (عبد الرحمن البراك وعبد الله آل جبرين وصفر الحولي وسلمان العودة وعبد الله التويجري) بياناً مشتركاً في حزيران ٢٠٠٤ يدعون فيه الهجمات الإرهابية. راجع الشرق الأوسط ١٤ حزيران ٢٠٠٤.

(٥٦) من بين العناوين الرئيسية: 'اللبناني ياسر كنعان: بدأت بمساعدة الجرحى ثم تملكني الاضطراب وبدأت أبكي حين رأيت ابنتي بين الضحايا، الشرق الأوسط ٢٣ نيسان ٢٠٠٤. ويأم وجدان، ضحية انفجار الوشم في الرياض: لا أحد يستطيع تخيل مقدار الألم الذي يعانیه أهل رامي الأن، الشرق الأوسط، ١ حزيران ٢٠٠٤.

(٥٧) مقابلات الـ ICG، الرياض.

(٥٨) ريفوفين باز 'حماس ضد القاعدة - إدانة هجوم الخبر PRISM، عدد خاص ٣، ٢٠٠٤.

(٥٩) راجع تقرير الـ ICG 'هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها؟، مصدر سابق ص ٢٥، وكريستيان ساينس مونيتور. ١٢ كانون ثاني ٢٠٠٤ ولوس أنجلوس تايمز ١٦ أيار ٢٠٠٣.

(٦٠) أحد الاستثناءات هي الدراسة التي أجراها نواف عبيد وتم بحثها في تقرير الـ ICG 'هل تستطيع السعودية مساعدة نفسها؟، مصدر سابق ص ٢ ن ١.

(٦١) كلمة إرهابية كلمة مشحونة جداً في العالم العربي وينظر لها كوصف جاهز يستخدمه الإسرائيليون والغرب لتشويه سمعة المقاومة الفلسطينية، كلمات مثل 'مطرفون' و'ياصوليون' هي المفضلة في هذا السياق. في إشارة محتملة أخرى للنفور الشعبي من الميليشيات، يدعي السعوديون المختصون في مقاومة الإرهاب بأن ٩٠٪ من معلوماتهم الاستخباراتية تأتي من مواطنين محبطين. راجع الأوبزرفر، ٢٠ حزيران ٢٠٠٤.

(٦٢) راجع الشرق الأوسط، ٢٢ أيار ٢٠٠٤. هناك أيضاً سبب للاعتقاد بأن التأييد الشعبي للميليشيات سيرتفع إذا تم توجيه الهجمات كلياً ضد الأجانب. وأبلغ شاب سعودي الـ ICG بأن كل أنواع العنف ضد السعوديين ليست جيدة، ولكن إذا هاجموا أهدافاً أمريكية فقط فلا بأس في ذلك بالنسبة لي مقابلة الـ ICG، الرياض.

بعد الحاج فقد قُتل يوم ١٥ آذار ٢٠٠٤. بعد مقتل المقرن بفترة قصيرة أصدرت قيادة التنظيم بياناً في ١٨ حزيران ٢٠٠٤ أعلنت فيه أن صالح العوفي هو القائد الجديد، وهو المقاتل الوحيد من قائمة الحكومة الأصلية التي تضم ١٧ من المشتبه بهم، الذي لا يزال طليقاً.

(١٣) تم العثور على بعض المنازل التي كانت تستخدم لأغراض التدريب في المدن. الأسوشييتد برس، ١٥ كانون أول ٢٠٠٤. وصف مقاتلو تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الذين ظهروا على التلفزيون السعودي لإعلان توبيتهم في شهر كانون ثاني ٢٠٠٤، وصفوا كيف ذهب المجندون إلى استراحة في الرياض حيث تعلموا كيفية استخدام وتنظيف البنادق ثم كيف تم أخذهم إلى الصحراء (للتدريب). قسم منهم ذهبوا إلى مكة المكرمة حيث قضاوا ثلاث أو أربع أيام في معسكر تعلموا فيه تركيب الأسلحة والرمية عليها بالاشتراك مع المقاتلين، رويترز ١٢ كانون ثاني ٢٠٠٤.

(١٤) تؤكد مطبوعات الميليشيات على أهمية التدريب والإعداد، والهدف المعلن من إصدار مطبوعة (معسكر البتار) هو تشجيع المجندين المحتملين على التدريب المنزلي. ويتضمن نعي خالد السبيت ما يفيد بأنه كان قد تلقى تدريباً في منطقة نائية من السعودية بإشراف العيري قبل وقت طويل من عملية أيار ٢٠٠٣. صوت الجهاد، عدد ١٥، ص ٢٨.

(١٥) كان عنوان الفيلم الأول الذي تم عرضه يوم ٥ كانون أول ٢٠٠٣ هو: شهداء المواجهات في بلاد الحرمين، أما الفيلم الثاني بدر الرياض، فقد تم عرضه في أوائل شهر شباط ٢٠٠٤. يظهر فيلم (شهداء المواجهات) هجمات متنوعة تمت في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الماضية ويمجد الذين شاركوا فيها. أما فيلم (بدر الرياض) الذي تبلغ مدته ٩٠ دقيقة فهو يصف كامل عملية الإعداد والتنفيذ لهجمات يوم ٨ تشرين ثاني ٢٠٠٤ على مجمع المحيّا.

(١٦) يحيوي كل عدد من (صوت الجهاد) مقالات يصف فيها المقاتلون تجاربهم الشخصية في أحداث وقعت مؤخراً.

(١٧) يتضمن فيلم (بدر الرياض) على سبيل المثال تسجيلات لخطب للشيوخ المتطرفين عبد الرحمن الدوسري (الذي توفي عام ١٩٧٩) وعبد الله عزام (الذي توفي عام ١٩٨٩).

(١٨) يبدو أن هناك مجموعة كبيرة ومتغيرة نسبياً من المشاركين في تحرير (صوت الجهاد) في حين تبدو مقالات (معسكر البتار) وكأنها بشكل عام قد كتبت من قبل نفس الطاقم منذ البداية.

(١٩) تقول بعض المصادر السعودية أن عيسى العوشن هو الذي كان يحرق (صوت الجهاد) حتى وفاته في ٢٠ تموز ٢٠٠٤. راجع نيويورك تايمز، ٢٢ تموز ٢٠٠٤، بينما يصر آخرون على أن المسؤول العام للإعلام في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية هو سعيد العتيبي. راجع الشرق الأوسط، ٤ تموز ٢٠٠٤. إلا أن آخرون يظنون أن دائرة الاتصالات تقع تحت قيادة مجموعة من أربعة أشخاص هم حسب أهميتهم تنازلياً: فارس الزهراني وعبد الله الرشود وسعود العتيبي وعيسى العوشن، الشرق الأوسط، ٢٢ تموز ٢٠٠٤. يبدو أن عبد العزيز المقرن كان قد لعب دوراً مركزياً، فقد كان كاتب المقال الافتتاحي في الخمس أعداد الأولى من (صوت الجهاد) هو سليمان الدوسري ثم بدءاً من العدد السادس وما بعده كان المقال بتوقيع المقرن الذي كان مشاركاً منتظماً في كلتا المطبوعتين حتى وفاته، وتدعي مصادر الاستخبارات السعودية أن العديد من مقالات المقرن كان يكتبها أشخاص آخرون ولكنها تظهر بتوقيعه في محاولة لإبراز مؤهلاته كمفكر. راجع مقابلة مع جمال فاشقجي، مصدر سابق.

(٢٠) كتب عبد العزيز المقرن في مقال له حول كيفية تخطيط وتنفيذ العمليات يقول: ملاحظة هامة. من المهم أيضاً إبقاء العلماء على حدة وحمايتهم، لأن لهم دوراً أساسياً في تجنيد الشباب وجمع الأموال إضافة لنفوذهم الاجتماعي الهام ودورهم في تحفيز الجماهير، معسكر البتار، عدد ٦، ص ٢٠.

(٢١) تم القبض على فارس الزهراني (المعروف أيضاً باسم أبو جندل الأزدي) يوم ٥ آب ٢٠٠٤. وأفادت تقارير بأن عبد الله الرشود قتل في ربيع عام ٢٠٠٤ بعد أن كان قد أصيب بجروح في تبادل إطلاق نار مع الشرطة في شهر نيسان ٢٠٠٤.

(٢٢) رويترز، ٢٣ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

(٢٣) الأسوشييتد برس، ٤ أيار ٢٠٠٤.

(٢٤) راجع مقابلة مع كمال خاشقجي، مصدر سابق. هناك خمسة ممن وردت أسماؤهم في قائمة أيار ٢٠٠٣ التي تضم ١٩ شخصاً وردت أسماؤهم أيضاً في قائمة كانون أول التي تضم ٢٦ شخصاً أي أن مجموع القائمتين ٤٠ فقط.

(٢٥) نيويورك تايمز، ٢٠ أيار ٢٠٠٣.

(٢٦) بنيامين وسيمون، مصدر سابق، ص ١١٨.

(٢٧) نشرت (صوت الجهاد) سلسلة من المقالات عن قيادة تنظيم القاعدة بمن في ذلك بن لادن وعبد الله عزام وابو عبيدة البنشيري وأبو حفص المصري.

(٢٨) الاستثناء الملحوظ كان التغطية الشاملة لمعاملة الأسرى العراقيين في سجن أبو

(١) مع ذلك فقد كان هناك تواصل دائم لأعمال العنف متدنية المستوى في السعودية منذ منتصف عام ٢٠٠٠. راجع ج. باترسون: المملكة العربية السعودية: حوادث الأمن الداخلي منذ عام ١٩٧٩، مذكرة حول خلفية عن المملكة العربية السعودية رقم APBN-003، كانون ثاني ٢٠٠٤. ربما كان الإسلاميون المتطرفون هم الذين يقفون غالباً وراء بعض الهجمات على الغربيين والتي لم يصدر بشأنها أي تفسير ولم يعلن أحد مسؤوليته عنها.

(٢) نشرت الصحيفة الجهادية (صوت الجهاد) روايات عدة تسرد حديثاً جرى بين الجهاديين السعوديين وبين لادن قبل عودتهم إلى السعودية. وقد ورد في نعي فهد السعيد، الذي قتل في انفجار ١٨ آذار ٢٠٠٣ أنه كان قد غادر أفغانستان في أواخر ٢٠٠٣ وورد في نص النعي أنه أرسل برسالة من سطين إلى الشيخ أبو عبد الله (أسامة بن لادن) يستأذنه فيها بالسفر للقيام بعمليات في الخارج، وقد وافق الشيخ وطلب من خالد شيخ (محمد) ترتيب سفر (الأسد) السعدي وإخوانه ليذهبوا ويضربوا القواعد الأمريكية الخلفية في الجزيرة العربية. صوت الجهاد، العدد ١٦، ص ٤٥.

(٣) كان قد تم شن سلسلة من الهجمات الإرهابية ضد أهداف حكومية في منطقة الجوف في شباط وأذار ٢٠٠٣ واستمرت خلال شهر نيسان، وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كان لهذه الهجمات علاقة بحملة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

(٤) تستند هذه التقارير إلى مراجعة مفصلة لنشاطات الشرطة عام ٢٠٠٣: في المدينة في أواخر أيار ٢٠٠٣، وفي مكة في ١٥ حزيران و٣ تشرين ثاني، وفي الرياض في ٢١ تموز ١٠ آب و٦ تشرين ثاني، وفي أماكن غير محددة متنوعة في منطقة القصيم في ٢٨ تموز، و٥ و٨ تشرين أول، وفي جيزان في ١٥ آب. وتقول السلطات السعودية أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية كان يتكون من ٦ خلايا في أيار ٢٠٠٣ وأنه قد تم تدميرها جميعاً باستثناء واحدة منها بحلول أوسط عام ٢٠٠٤. راجع مقالات في الشرق الأوسط حول هذه التواريخ: كريستيان سينس مونيتور ٣ حزيران ٢٠٠٤.

(٥) الغارديان ٢٨ نيسان ٢٠٠٤، www.aljazeera.net، ٢٢ نيسان ٢٠٠٤.

(٦) الشرق الأوسط، ٢٣ موز ٢٠٠٤. سعيًا لزيادة تأثير وقع العفو ربطت السلطات ذلك بطرد دول عربية في شهر تموز ٢٧ سعودياً يُشبهه في ممارستهم لأعمال إرهابية وتسليمهم للسلطات السعودية. الحقيقة أنه ليس هناك دليل يربط بين هذه الوقائع.

(٧) مقابلة أجرتها ICG مع مراقب ومحلل سعودي، الرياض.

(٨) يُنظر إلى عملية العلاقات العامة التي بدأتها الميليشيات منذ أواخر عام ٢٠٠٣ إلى أنها واحدة من أكثر الحملات التي تقوم بها مجموعة إرهابية شمولاً وكفاءة مهنية.

(٩) يستخدم أفراد الميليشيات أحياناً كلمة خلية. راجع، على سبيل المثال، صوت الجهاد عدد ١٥، ص ٢٧.

(١٠) يبدو أن ألوية الحرمين، التي أعلنت المسؤولية عن الهجمات ضد الحكومة في كانون أول ٢٠٠٣ والهجوم على مبنى إدارة السير في نيسان ٢٠٠٤، قد انشقت عن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في أواخر تشرين ثاني ٢٠٠٣ بسبب الخلاف حول مهاجمة أهداف سعودية أم لا. يبدو أن الخلايا الأخرى قد التزمت بالاستراتيجية العامة لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والتركيز على الأهداف الغربية، ولكنها طورت تخصصات تكتيكية مميزة. ويقال أن الهجمات التي تمت بطريق التسلسل في ينبع والخبر في ١ و٩٢ أيار ٢٠٠٤ قد قامت بها سرية القدس، في حين تولت سرية الفالوجة مسؤولية الهجمات العشوائية على الأجانب في الرياض في أوائل حزيران ٢٠٠٤.

(١١) لم تكن هناك مؤخرًا مؤشرات تذكر حول وجود اتصال. وقد نشرت (صوت الجهاد) رسالة مفتوحة إلى أسامة بن لادن في أوائل حزيران ٢٠٠٤ يقال أنها كتبت من قبل أحد المشاركين في عملية الخبر في أيار وتم تسليمها إلى المقرن الذي أرسلها بدوره إلى ابن لادن. ورغم أن المرء لا يستطيع الجزم بأن اتصالاً من هذا النوع لم يحدث فإن من المحتمل بنفس الدرجة بأن الرواية كانت تهدف إلى رفع معنويات أفراد تنظيم شبه الجزيرة العربية.

(١٢) كان يوسف العيري يعتبر حتى وفاته في ٣١ أيار ٢٠٠٣، وعلى نطاق واسع في أوساط الميليشيات والسلطات السعودية، بأنه قائد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وليس من المعروف من خلفه مباشرة. وكانت وزارة الداخلية قد وصفت كلا من علي الغامدي، الذي قيل بأنه استسلم يوم ٢٦ حزيران ٢٠٠٣، وسلطان القحطاني، الذي قتل في جيزان في ٢٣ أيلول ٢٠٠٣، بأنهما مسؤولان كبيران. أو رئيسيان. رغم أنه ليس من الواضح فيما إذا كانا قادة رسميين للتنظيم. في أواخر عام ٢٠٠٣ توصل المحللون السعوديون إلى أن خالد الحاج، وهو مواطن يمني، هو القائد الجديد لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. أما عبد العزيز المقرن الذي قيل بأنه تسلم المسؤولية

قائم في الدولة الشيوعية الأقل تسلطية (مثال ذلك بولندا)، وفي بعض الانظمة ذات الحزب الواحد في العالم النامي مثل كينيا تحت حكم كانو. - الترحيبي أو التصديقي (Acclamatory): وهذا ليس شكلاً تنافسياً، حيث هناك مرشح واحد فحسب، وأن (الاختيار) مقيد بفترة الترشيح فقط، وهذا هو الشكل السائد لدى الانظمة التسلطية، كما كان الحال عليه في الاتحاد السوفييتي سابقاً ويجري الآن في دول تسلطية عديدة بما في ذلك أكثر دول الشرق الأوسط.

وعليه كيف تعمل الانتخابات الأقل تنافسية؟ وما هي الوظائف، إن وجدت، التي يمكن لانتخابات فاقدة للاختيار أن تؤديها؟

إن الشكل الأكثر شيوعاً للانتخابات شبه التنافسية هي تلك التي يديرها الحزب المهيمن. إن انتخابات كهذه يكون فيها الاختيار والسيطرة مختلطة في طراز مميز بكونه شبه ديمقراطي، حيث يستعمل الحزب الحاكم كافة عوائد المنصب (وتشمل هذه الحكومة الفاعلة والقائد البارز بجلاء) من أجل ضمان إعادة إنتخابها. إن نظام المناصرة والرعاية يمثل المصدر الرئيسي للحزب، ويتم استعماله إما كمكافأة الناخبين الموالين بصورة مباشرة، كما هو الحال في آليات الحزب القديم في المدن الاميركية، وإما من أجل توفير وظائف عمل، وعقود، ونفوذ، ومكانة، ومال للوجهاء المحليين. في المقابل، فإن الرجال الكبار المحليين يدلون بصوت الزبائن المحليين في موقعهم. وفي بعض الاحيان، فإن الناخبين يسلمون وببساطة اقتراعات موقعة للوجهاء المحليين كيما يملئوها. فحين سأل الناخب البرازيلي عن أولئك الذين يود ترشيحهم، فإن سيده أجاب: (يا بني لا تسألني الآن هذا النوع من الاسئلة وعلاوة على ذلك لا تنسى بأن التصويت سري). في بعض البلدان النامية (مثل المغرب)، فإن الاصوات تباع وتشترى بسهولة، حيث يعرض المقاولون فرص عمل لكل حزب يقدم أحسن عروض الاسعار. وحيث أن بيع الصوت هو مصدر مهم للمال لدى الفقراء، فإن انتقاد الممارسة هو مستحيل من الناحية السياسية في دول مثل المغرب.

إن الاحزاب المهيمنة تستغل أيضاً سيطرتها على كل من الاعلام وإدارة الانتخابات، وإن مرشحي المعارضة يجدوا انفسهم غير مؤهلين للمقاومة، حيث أن التسجيل الانتخابي غير كفوء في مناطق قوتهم، وأنهم نادراً ما يسمح لهم بالظهور في التلفزيون، كما يتعرضوا للمضايقة من قبل البوليس، وأن نشرياتهم وحتى أصواتهم تضع بصورة غامضة. إن المعارضة تخسر القلب لأنها تدرك بأن وظيفتها هي دائماً أن تعارض لا أن تفوز.

إن الحزب الثوري التأسيسي (PRI) في المكسيك يعتبر واحداً من أكثر آليات الفوز بالاصوات نجاحاً في العالم، وقد كان المثال التقليدي على حزب يجري انتخابات شبه تنافسية. وبالنظر الى الفوز لإحدى عشرة مرة في الانتخابات الرئاسية، فإن بي آر أي أصبح (حزب الدولة) بما يمنحه نفوذاً فريداً للمصادر والتي يمكن لها أن تمر عبر شبكة مناصرة ورعاية شديدة التعقيد (أنظر: Cornelius, 1996). إن الانتخابات شبه الديمقراطية تظل منتشرة بصورة واسعة في أفريقيا.

إن هدف كثير من الرؤساء الافارقة، مثل عرب موي Arap Moi في كينيا، هو في الاحتيال على الديمقراطية من خلال استعمال الانتخابات لشرعنة سلطتهم دون تهديدها (Macdonald, 1996). وحتى الآن، فإن كثيراً من (الطفاة الديمقراطيين) قد نجحوا في هذه المهمة المعقدة.

وعلى وجه العموم، بالرغم من ذلك، فإن الانتخابات شبه التنافسية بات من الصعب إدارتها. محلياً، فإن الانتقالات السكانية الى المدن أخذت الناخبين بعيداً عن المناطق القروية حيث يكون الوجهاء والسادة أقوياء. وعلى المستوى الدولي، فإن البلدان الغربية ومنظمات الاعانة أصبحت أقل تسامحاً مع الاقتراعات الواضحة حيث أن الحرب الباردة قد أزفت.

إن خصخصة مؤسسات الدولة تعني بأن الحزب الحاكم لم يعد لديه نظام رعاية ومناصرة (فرص عمل وعقود) لتوزيعها على مؤيديه. وحتى في المكسيك فإن بي آر أي بات يتحمل الآن ويقبل بانتخابات نظيفة، في عام ١٩٩٧ خسر الحزب الأغلبية في مجلس النواب، وهي نتيجة لم يكن الحزب

يسمح بها في أوقات سابقة.

وفيما تحافظ الانتخابات شبه الديمقراطية على وهم الاختيار، فإن الجولات غير التنافسية هي أكثر قسوة. ويمكن ملاحظة ذلك في أنظمة الحزب الواحد، وخصوصاً الشيوعية، وليس هناك دعوى بأن الحزب الحاكم يمكن أن يهزم أو حتى يعارض عبر الانتخابات، وإنما الغرض من هذه الجولات كان من الناحية النظرية لتأكيد استمرار دعم الحزب من قبل الناس. من الناحية العملية، فإن مثل هذه الانتخابات تكشف عن سلطة الحزب للفوز بالاصوات، وتأكيد هيمنتته على المجتمع.

إن الانتخابات الترحيبية أو التهليلية (acclamatory) هي الشكل الانقي للانتخابات التنافسية وأنها لا تسمح للاختيار على الاطلاق، وحتى بين المرشحين الداعمين للحزب الواحد. إن المرشح الرسمي يقدم ببساطة للناخبين من أجل المصادقة الطقسية. لقد كان الاتحاد السوفييتي الشيوعي المثال التقليدي، وهناك نكتة سوفييتية قديمة تقول بأن مراسلاً صحافياً كتب بأن لصاً إقتمح مبنى الكرملين وسرق نتائج إنتخابات العام القادم. فالانتخابات عن طريق المباركة والتهليل كانت شأنًا طقسياً كالحأ، ولا علاقة لها بالسياسة الحقيقية التي يتم إتخاذها داخل الحزب. فقد كانت هذه الانتخابات فرصة للمحرّضين الحزبيين لمخاطبة السكان حول إنجازات الحزب واستعراض سيطرتهم من خلال دفع الناس للتصويت في يوم الانتخابات.

وبعيداً عن التعبير عن النفوذ الشعبي على الحكام، فإن الانتخابات الترحيبية تفصح عن استمرار سلطة النخب الحاكمة على السكان. إن الامثلة المعاصرة مقتصرة على الديكتاتوريات الشيوعية المتأكلة. على سبيل المثال، في كوبا فإن ٦٠١ مرشحاً قدموا أنفسهم لانتخابات المجلس الوطني عام ١٩٩٨، وقد نجحوا جميعهم لأن عدد المقاعد كان متطابقاً مع عدد المرشحين. إن انتخابات اختيار. المرشح كانت شكلاً أكثر ليبرالية للانتخابات المضبوطة، وكانت ميزة في إنتخابات أوروبا الشرقية في السبعينيات والثمانينيات. إن مثل هذه الجولات التنافسية سمحت لعدد من المرشحين يفوق عدد المقاعد، وخصوصاً على المستوى المحلي، وعليه فقد حصل الناخبون على فرصة وان كانت ضئيلة للاختيار. ولكن كان جميع المرشحين مدعومين من الحزب الشيوعي، ف (الاختيار) كان بين مرشحين ملتزمين بذات القضية. على أية حال، وفيما بدأت السيطرة الشيوعية تضعف تدريجياً فقد بات من الصعب إن تتحول مثل هذه الانتخابات الى مضمار للمعارضة. في بولندا، فإن الشيوعيين أدخلوا إصلاحات سمحت لنقابة التضامن، الحركة المستقلة بقيادة ليخ فاليسا للمنافسة على ثلث المقاعد في الانتخابات البرلمانية في يونيو عام ١٩٨٩. وقد فاز حزب التضامن بكل من هذه المقاعد. على المستوى النظري، فإن الشيوعيين احتفظوا بالأغلبية في المجلس، وفي الواقع فإن ظهرهم قد قضم. فبعد شهرين، تولى في بولندا أول رئيس وزراء في مرحلة ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية.

والسؤال هنا: ماهي الانتخابات الحرة والعادلة؟

المراقبون من خلف البحار لديهم نظرة مشتركة الآن خلال الانتخابات كوسيلة لدمقرطة البلدان، وأن وظيفتهم هو تقديم تقرير حول ما إذا كانت إنتخابات ما ديمقراطية أم لا. ولكن ما هي الانتخابات الحرة والعادلة؟ ففي تقرير أعدّه الاتحاد البرلماني للكونغرس، وإثنان من مراقبي الانتخابات الكنديين جولد وجاكسون (Gould and Jackson, 1995 p.36) فإن الاختبار الرئيسي للتحقق من كون (إرادة اغلبية الناخبين يتم التعبير عنها بحرية، ووضوح، ودراية، وبصورة سرية) على وجه التحديد.

فالانتخابات الحرة هي عملية اقتراع تحترم حقوق الانسان والحريات، بما يشمل:

- حرية الكلام

- حرية الاجتماع

- حرية التسجيل كناخب، كحزب، أو مرشح.

- التحرر من الاكراه (Freedom from Coercion)

- حرية الوصول الى مراكز التصويت

الانتخابات والناخبون

إعداد: عبد الله الراشد

المنشودة من ورائها تأكيد شرعية النظام الجديد، وهي تعمل كإستفتاء على الديمقراطية. وهذه الانتخابات غالباً ما تكون انتقالية، حيث أن التحالف الواسع الذي يحارب ينتصر في الغالب، ولكن الانتخابات التأسيسية مصيرها الانهيار والتفكك في وقت لاحق. مثال ذلك ما حصل في إنتخابات جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤، وهكذا الانتخابات الأولية بعد الشيوعية في معظم أرجاء أوروبا الشرقية عام ١٩٩٠.

الانتخابات الاصطفائية (Realigning elections): وتحدث هذه تغييرات في القوة الضمنية للحزب وإعادة تعريف للعلاقات بين الأحزاب والفئات الاجتماعية. إن الاصطفاف التام، والذي عادة ما يستغرق على الأقل مدة جيل كامل غالباً ما يتم على مدار دورتين أو ثلاث دورات إنتخابية اصطفائية. مثال ذلك الانتخابات الرئاسية الأميركية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي والتي أسست لتحالف ديمقراطي جديد.

الانتخابات الاعتيادية (Normal elections): وحاصل هذه الانتخابات يعبر عن توازن الولاءات الحزبية بعيدة المدى في الجمهور الانتخابي في المجمع. إن الحزب الأكثر استقطاباً للناخبين هو الأقرب للفوز بالانتخابات، ومثال ذلك الانتصارات الحاصلة في الانتخابات الرئاسية الجمهورية في الولايات المتحدة الأميركية.

الانتخابات القاصرة (Deviating elections): فالاغلبية الحزبية تفقد الانتخابات بسبب عوامل قصيرة المدة مثل الاقتصاد المتداع، والمرشح غير المقنع أو الفاقد لجاذبية الناخبين، مثال ذلك أيضاً الانتصارات الحاصلة في الانتخابات الرئاسية الجمهورية في الولايات المتحدة.

الانتخابات الانفكاكية (Dealigning election): حيث تفقد الأحزاب الرئيسية الدعم ولكن لا يؤدي ذلك الى ظهور انشقاق يفضي الى استئصال النظام القائم. وعادة ما تحدث هذه في الديمقراطيات الغربية. مثال ذلك، الانتخابات البريطانية في فبراير عام ١٩٧٤ حيث حصلت الاقلية الليبرالية على أرضية معارضة ضد الأحزاب الرئيسية.

الانتخابات شبه /أو غير التنافسية

قد يبدو غريباً العنوان بعض الشيء، ولكن في الحقيقة ليست الانتخابات تنافسية دائماً. في بعض الاحيان تكون الانتخابات مخطط لها سلفاً من وراء الستار، وتوحي بوهم الاختيار، ولكن الفائز معروف سلفاً. هناك حالات قليلة تكون فيها الانتخابات صنيعة تهليل ومباركة أكثر من كونها صنيعة إختيار، في ظل وجود مرشح رسمي واحد مطروح أمام جمهور الناخبين، وإخافة أي ناخب يفشل في دعم المرشح.

ومن أشكال الانتخابات شبه او غير التنافسية ما يلي:

- الحزب المهيمن (Dominant party): وهذا شكل شبه تنافسي، والذي يسمح بمظهر تنافسي. على أية حال، فإن الحزب الحاكم يستغل نظام الرعاية والمناصرة، والفساد، والسيطرة على الاعلام وفي حال الضرورة صناديق الاقتراع من أجل ضمان قبضته المستمرة على السلطة. إنه شكل له خاصية شبه الديمقراطيات، كما هو الحال في مصر وسنغافورة.

- إختيار المرشح (Candidate-choice)، وهذا أيضاً شكل شبه تنافسي، حيث يمنح بعض الاختيار للمرشحين ولكن ليس للحزب. وهذا الشكل

هناك نظرتان حول دور الانتخابات في الديمقراطيات الليبرالية: نظرتا من أدنى - أعلى (bottom-up)، ومن فوق - تحت (top-down) (أنظر: Harrop and Miller, 1987). ومن خلال استعراض هاتين النظريتين، يمكن استجلاء الوظائف الرئيسية للانتخابات التنافسية. إن نظرية من أدنى - أعلى هي أكثر محافظة، وتشدد على الحد الذي تجعل فيه الانتخابات التنافسية الحكومات مسؤولة أمام المحكومين. إن الانتخابات الاخيرة تقرر من يحكم، وأن فكرة الانتخابات القادمة تؤثر في الطريقة التي يتم العمل بموجبها. إن التنافس بين قوتين يجبرهما على الاستجابة لنظرات الناخبين للموائمة بين الدولة والمجتمع. وبحسب وجهة النظر هذه، بناء على ما سبق، فإن الوظيفة المركزية للانتخابات التنافسية هي توجيه الاتصال الى الاعلى من الناخبين الى الأحزاب والحكومات.

هذه هي الصورة التقليدية، ولكنها لم ترض دون نقاش وجدل بين المنظرين السياسيين. فأصحاب نظرية من أعلى - أدنى مثل جينسبرغ (Ginsberg:1982) يعد أكثر نقداً للعملية الانتخابية في الديمقراطيات الليبرالية. ويرى جينسبرغ بأن الانتخابات التنافسية هي في واقع الامر أجهزة لتوسيع سلطة النخبة الحاكمة على السكان. إن الانتخابات تدمج الساخطين الكامنين في النظام السياسي، وتخفف مستوى المشاركة الشعبية، وتشجع الناس على طاعة الدولة بدون تهديد لاستقلالها. إن الانتخابات تعطي شعوراً بإختيار الناخبين، رغم أن واحدة منها مقيّدة بقلة من المنظومات الواسعة من الاقتراحات. إن هذا (الاختيار) يعين على تعزيز سلطة الحكومات على الناخبين، ولذلك، فإن نظرية من فوق - تحت تقترح بأن الاختيار والمحاسبة هما ليسا الوظائف الاساسية، وإنما دورها القيادي هو لزيادة مشروعية النخب الحاكمة، ولإضافة المزيد من السلطة، وهكذا الفعالية والاستقرار للدولة، وأيضاً لتتقيف الناخبين بهوم النخبة الحاكمة. وكما لاحظ جينسبرغ فإنه (منذ القرن التاسع عشر فرضت الحكومات سلطتها عن طريق الانتخابات حتى وإن كانوا هم يحكمون أحياناً بها).

وهناك نظرة ثالثة تقع بين هاتين النظريتين. إن الانتخابات التنافسية هي كما يعتقد البعض ينظر اليها في أحسن الاحوال على انها تبادل النفوذ بين النخب والناخبين. فالانتخابات هي مثل كور الحداد بما فيه من حرارة وضجيج ووهج حيث يناضل الحكام من أجل تحويل القوة الى سلطة. ولكن النخب الحاكمة تجني من وراء ذلك سلطة إضافية فحسب في مقابل استجابات الناخبين، إنهم لا يكسبون شيئاً في مقابل لا شيء. وفي موازاة ذلك، فإن الناخبين يحصلون على نفوذ في قرارات الحكومة ولكن في مقابل فحسب طاعة القرارات التي يشاركون جزئياً في تشكيلها. في المحصلة، فإن الانتخابات التنافسية توسع من سلطة الحكومة بينما تخفف احتمالية إساءة استعمال السلطة. أي الانتخابات - تنفيذ كلاً من الحكام والمحكومين.

بطبيعة الحال، إن الانتخابات التنافسية تتفاوت من حيث الأهمية والدلالة، فبعضها يكون أشبه بزلازل سياسية، تعيد هيكلة مشهد الحزب في غضون جيل أو أكثر. وبعضها الآخر ينتج مجرد إرتجاج في البناء السياسي، وببساطة يعيد الحكومة القائمة الى السلطة لفترة قادمة. إن من الطرق المفيدة لتصنيف الانتخابات التنافسية إدراجهم من حيث الأهمية. وهناك نحو خمسة أصناف من الانتخابات:

- الانتخابات التأسيسية (Founding elections): والنتيجة

فحسب في الدولة الخاضعة للنفوذ البريطاني مثل كندا، وعدد من جزر الكاريبي، والهند، والولايات المتحدة.

إن النقطة الحاسمة حول الطريقة التعددية هي بأنها عادة ما تمنح إضافة أساسية في المقاعد للحزب الذي يتفوق في الأصوات. في الأنظمة البرلمانية، تستحث هذه الطريقة الحكومات عن طريق الحزب الواحد بأغلبية واضحة في المجلس. لمعرفة السبب يمكن النظر إلى الحالة المتطرفة حيث يهزم الحزب الديمقراطي (أي الزرق) في الولايات المتحدة بفارق صوت واحد في كل مقاطعة.

وبالرغم من تقارب الأصوات، فإن الحزب يفوزوا بجميع المقاعد، بينما لا يحصل الزرق على أي صوت على الإطلاق. إنه مثال بالغ، بالطبع، ولكن أحد الأمثلة التي توضح الانحيازية الكامنة لهذه الطريقة والتي توفر فرصة التمثيل الكامل لمقاطعة محددة للحزب الواحد الذي يعتلي الاقتراع. من حيث الجوهر، فإن الطريقة التعددية هي خدعة سحرية مهولة، حيث يتم إخراج أرباب أغلبية الحكومة من قبعة المجتمع المنقسم على نفسه. في بريطانيا، على سبيل المثال، فإن الأغلبية في التصويت الشعبي لحزب واحد يعتبر استثناءً ولكن أغلبية برلمانية مأمونة للفائز هو أمر مألوف.

إن الشكل الآخر للنظام غير التناسبي أو غير المحاصصي هو الطريقة الأغلبية. وكما يظهر من إسمها فإنها تتطلب أغلبية الأصوات للمرشح الفائز، والتي عادة ما تحقق. أي هذه الأغلبية - عن طريق الاقتراع الثاني. فإذا لم يحق أي من المرشحين الفوز بالأغلبية في الدورة الأولى، فإن اقتراعاً إضافياً يتم، وعادة ما يكون في دورة حاسمة بين أقوى مرشحين. وهناك دول عديدة في أوروبا الغربية استعملت التصويت بالأغلبية قبل الانتقال إلى نظام التمثيل النسبي (Proportional Representation) في وقت مبكر من القرن العشرين. إن هذا النظام يُستعمل أيضاً في أجزاء من أوروبا الشرقية. بالنسبة للديمقراطيين، فإن الجدل بالنسبة للنظام الأغلوبي هو من الناحية الحديثة قوي جداً، بمعنى أن ليس هناك مرشح يجب انتخابه بدون أن يكون مقبولاً لأغلبية الناخبين.

وهناك طريقة أخرى، وهي غير مألوفة، لتحقيق الأغلبية في اقتراع واحد، ويطلق عليها الصوت البديل (Alternative Vote) والتي تستعمل في المجلس الأدنى، أو مجلس الممثلين في استراليا. وتأخذ هذه الطريقة في الاعتبار المزيد من المعلومات عن الخيارات المفضلة لدى الناخبين أكثر من التصويت التعددي البسيط. إن هذه الطريقة تحظى بمباركة الاصلاحيين المهمتين بموضوع الانتخابات في بريطانيا، حيث يكون الأثر الرئيسي نقل المقاعد من المحافظين إلى مركز الديمقراطيين الليبراليين (أنظر: p.153 Dunleavy, 1997). ومن أجل هذا السبب، فإنها قد تكون طريقة جذابة لحكومة العمال المنتخبة في ١٩٩٧ على أساس تعهدها بإجراء استفتاء على إصلاح النظام الانتخابي.

وعلى أية حال، فإن النظام النسبي أو المحاصصي بات هو الأصل والقاعدة في أوروبا الغربية، كما هو الآن كذلك في أوروبا الشرقية وفي أميركا اللاتينية. إنه نظام يقوم على فكرة تمثيل الأحزاب وليس تمثيل المناطق، ولذلك فإن التمثيل الحصصي هو أكثر جده من حيث التمثيل بالقياس إلى الأنظمة غير المحاصصية، إنه نتاج عصر الأحزاب في القرن العشرين. إن الفكرة الأساسية لهذا النظام مباشرة ومعقولة: فالمقاعد يتم الحصول عليها في محاصصة مباشرة للأصوات. في نظام محاصصي مكتمل، يحصل كل حزب على نفس السهم من المقاعد تعادل الأصوات، فأربعون بالمئة من الأصوات تعني أربعين بالمئة من المقاعد. بالرغم من أن آليات التمثيل المحاصصي مصممة لتحقيق هذا الغرض، ولكن في الحقيقة فإن معظم أنظمة التمثيل المحاصصي ليست محاصصية بالكامل. إنها عادة ما توفر ربحاً معتدلاً للحزب الأكبر، رغم أنها أقل من أغلب الطرق غير المحاصصية.

وحيث نادراً ما يفوز حزب واحد بأغلبية المقاعد عن طريق التمثيل المحاصصي، فإن أغلبية الحكومات هي منتقصة وشاذة وأن الحكومات الائتلافية تصبح هي القاعدة (بطريقة غير مألوفة، فقد فاز المجلس الوطني

الافريقي أيه إن سي بأغلبية المقاعد في انتخابات جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤، إنها كانت أول مواجهة مع نظام التمثيل المحاصصي في هذا البلد). ولأن التمثيل المحاصصي يؤدي عادة إلى مفاوضات ما بعد الانتخابات في البرلمان حول الأحزاب التي ستشكل الحكومة القادمة، فإن من الممكن تفسيرها على أنها طريقة لتعيين المجالس أكثر من كونها طريقة لتعيين الحكومات).

ولكن كيف تعمل طريقة التمثيل المحاصصي؟ إن الطريقة الأكثر شيوعاً هي نظام القوائم. إن المبدأ هنا هو أن الناخب يصوت لقائمة مرشحي الحزب وليس لمرشح واحد فحسب. إن عدد الأصوات التي يفوز بها الحزب تحدد كم عدد المرشحين المنتخبين من قائمة ذلك الحزب. إن النظام الذي يظهر فيه المرشحون على القائمة (حيث يتحدد عدد المرشحين من قبل الحزب نفسه) يقرر من هم الأشخاص الذين يتم إختيارهم لتمثيل ذلك الحزب. على سبيل المثال لنفترض أن حزباً ما فاز بعشرة بالمئة من الأصوات في الانتخابات في مجلس مؤلف من ١٥٠ مقعداً، فإن الحزب سيحصل على ١٥ نائباً، حيث سيكونون على رأس الخمسة عشر مرشحاً في قائمته. ولذلك فإن تصويت القائمة هو تصويت الحزب، مع أن هذه الطريقة تضعف الرابطة بين الممثل والدائرة الانتخابية.

وتتفاوت أنظمة القوائم من حيث درجة التأثير الذي تمنحه للناخبين على المرشحين الذين بإمكانهم التصويت لهم من قائمة الحزب. وفي الحد الأقصى فإن هناك قوائم الحزب المغلق المستعملة في البرتغال وجنوب أفريقيا وأستراليا، حيث لا خيار للناخبين إزاء المرشحين، فهم ببساطة يصوتون للحزب المفضل لديهم. وهذا يمنح مسؤولي الحزب سيطرة إضافية على التجييشات السياسية. وفي الحد الآخر هناك قوائم الحزب الحر المستعمل في سويسرا ولوكسمبورغ، حيث يستطيع الناخبون في هذين البلدين، إذا شاءوا ذلك، التصويت للمرشحين المشتكين من قوائم أحزاب مختلفة.

في معظم البلدان، يتم منح الناخبين بعض الاختيار على الأقل بين المرشحين من قائمة الحزب، وهو إجراء من حيث التطبيق يوفر بعض الفائدة للمشاهير. على أية حال، فإن الإجراء الطبيعي هو أن يصوت الناخبون للقائمة الكاملة لدى الحزب.

وإذا كان النظام التعددي يمنح وزناً قليلاً للغاية للأحزاب الصغيرة بدعم متساوي، فإن التمثيل المحاصصي يعطي، بدلاً، الأحزاب الصغيرة قوة أكبر للغاية، إذ بموجب هذا النظام، فإن الأحزاب الصغيرة هي في الغالب في موقع محوري في مفاوضات الائتلاف ما بعد الانتخابات، إن قوتهم التفاوضية تتجاوز تمثيلهم في المجلس. فبإمكانهم تشكيل تحالف مستقر مع الحزب الرئيسي بالرغم أنه من الناحية العملية فإن الأيديولوجية تقيد نطاق المشاركين الملائمين. بالإضافة إلى ذلك، فإن المناصرين لحكومة حاسمة ومصيرية يجادلون بأن الائتلافات تميل بإتجاه القواسم المشتركة الدنيا، وتعمل كعائق ضد التغيير الراديكالي ولكن الضروري. للأفضل أو الأسوأ، فإن من الصعب رؤية شخصية مثل مارجريت ثاتشر التي برزت كقائدة لتحالف توافقي بعد إنتخابات عصبية تحت نظام التمثيل المحاصصي.

من الناحية العملية، فإن الأنظمة الانتخابية تميل إلى الاستمرار والبقاء حالما تجد مكانها في الانتخابات التأسيسية، فالأحزاب المنتخبة تحت نظام واحد ليس لديها الحافز للتغيير لنظام آخر. حين تستبدل الدول نظامها الانتخابي، فإن ذلك راجع في العادة إلى فشل سلسلة حكومات سابقة. فإصلاح النظام الانتخابي غير شائع ولكن ليس غير معروف، فقد غيرت اليابان وإيطاليا ونيوزلندا نظامها الانتخابي في التسعينيات. وقد تبنت ثلاث الدول هذه نظام العضو الإضافي المبجل. في اليابان، كان الغرض تخفيض أهمية المال في الانتخابات عن طريق إنهاء النظام الاستثنائي أو الطارئ، والذي يقم المرشحين من نفس الحزب إلى المنافسة مع بعضهم. يبقى أن التحزبية وحتى الفساد يستمر في كبح المناظرة حول السياسة الحقيقية. فقد أراد الاصلاحيون الايطاليون الهروب من الائتلافات غير المستقرة التي أنتجها التمثيل المحاصصي وتشجيع عدد قليل من الأحزاب الكبيرة والتي ستتناوب على السلطة، على الطريقة البريطانية.

- حرية التصويت بصورة سرية
- حرية الشكوى أو التظلم
- أما الانتخابات العادلة فهي عملية إقتراع لا تكون عرضة للتزوير والمناورة وتشمل:
- ادارة غير حزبية للانتخابات
- حماية دستورية للقانون الانتخابي
- مصادقة دولية ومراكز انتخابية سهلة الوصول
- تغطية اعلامية متوازنة
- الحصول وبصورة عادلة على مصادر للحملات الانتخابية
- احصاء ملعن وشفاف للاصوات
- معاملة عادلة وغير اكرامية للاحزاب، والمرشحين، والناخبين من قبل الحكومة والشرطة او الجيش او القضاء.

النظام الانتخابي، نطاق، حق دستوري، إقبال

النظام الانتخابي هو مجموعة قوانين لاجراء الانتخابات، وعادة ما نفكر في النظام الانتخابي من خلال الاجراءات الخاصة بترجمة الاصوات الى مقاعد. ولكن هناك ثلاثة قضايا واسعة أولية: أولاً نطاق المنصب المنتخب (حين تكون المناصب تتم عن طريق الانتخاب)، ومدى الحق الدستوري أي من بمقدوره التصويت أو من يمتلك حق التصويت، والاقبال، أي من سيشترك في التصويت أو يدلي بصوته في الانتخابات.

في المناقشة والبحث حول هذه العناوين (النطاق، الحق الدستوري، الاقبال) يمكن استعمال، كشواهد، الدول التي تشهد انتخابات تنافسية من أجل توضيح الصورة.

إن واحدة من أهم ميزات النظام الانتخابي هي نطاقها، فالمناصب التي تخضع للانتخاب تعد قضية جوهرية تماماً كما هي قضية من يحق له التصويت. قارن بين الولايات المتحدة وبريطانيا، فالولايات المتحدة تعتبر فريدة في الحجم الهائل من المناصب المنتخبة، والتي تشمل من حيث اتساعها رئيس الجمهورية وتصل الى ضابط الكلب البوليسي (Dogcatcher). وهذا يعكس التقليد الصلب للحكم الذاتي حيث يدير الناس شؤونهم بأنفسهم (self-government)، وخصوصاً على المستوى المحلي. في بريطانيا، على العكس، فإن التصويت كان من الناحية التقليدية مقتصرًا على الانتخابات الخاصة بمجلس العموم، والبرلمان الأوروبي، والمجالس المحلية (على أية حال، فإن الحكومة العمالية المنتخبة عام ١٩٩٧ أدخلت برلمانات منتخبة الى سكوتلندا وويلز). بالمثل، فإن الاستراليين إنكبوا على المزيد من الانتخابات بقدر أكبر مما في نيوزلندا.

هناك أشياء كونها متساوية، فكلما تعاضم عدد المناصب الخاضعة لانتخابات تنافسية، كلما أصبح النظام السياسي أكثر ديمقراطية. وعلى أية حال، فهناك مخاطر في الانتخابية، واحدة منها إجهاد الناخب، والذي يؤدي الى التراجع الحاد في نسبة الاقبال والمساواة في الاختيار. على وجه الخصوص، فإن الانتخابات الأقل أهمية قد تصبح منافسات ذات غرض مختلف (Second-order elections)، بمعنى أن نتائجها تعكس شعبية الاحزاب الوطنية حتى وإن لم تقيم هذه الاحزاب حكومة وطنية. على سبيل المثال، فإن انتخابات البرلمان الأوروبي تصبح استفتاءات على الحكومات الوطنية، بالرغم من أن الهدف الافتراضي من ورائها هو انتخاب عضو للبرلمان الأوروبي. في كثير من الديمقراطيات تعمل الانتخابات المحلية بطريقة ماثلة، باعتبارها اختبارات لقوة الحزب الوطني. إن الصعوبة الكامنة في التنافسات ذات الغرض الآخر المختلف هو أنها تقضم الرابطة بين الأداء في المنصب ورد فعل الناخبين (أنظر: Anderson and Ward, 1996). إن الادارات المحلية المؤثرة قد يتم ازلتها من غير سبب وجيه سوى عدم كفاءة زملائهم الحزبيين على المستوى الوطني.

إن الحق الدستوري (أي من يملك حق التصويت أو من يقدر عليه)، يعتبر

عنصراً مهماً آخر للقوانين التي تحكم الانتخابات. في معظم الديمقراطيات، فإن الحق الدستوري يمتد الآن ليشمل تقريباً جميع المواطنين الذين تصل أعمارهم الى سن الثامنة عشرة. في بلدان عديدة، فإن التأهيل العمري قد جرى تخفيضه من ٢١ في الستينيات أو السبعينيات. إن الاستثناءات المتبقية متعلقة بالجرائم الجنائية، والجنون، والمقيمين من غير المواطنين، مثل العمال الوافدين. على أية حال، فإن الحق الدستوري (العالمي) يعتبر الى حد ما حديث عهد، وخصوصاً بالنسبة للنساء. فهناك قلة من البلدان التي تستطيع ان تصل الى مستوى أستراليا ونيوزلندا حيث أصبحت النساء ناخبات منذ بداية القرن العشرين، وفي أماكن أخرى، لم تستطع النساء الفوز بصوت في الانتخابات حتى بعد إنتخابات الحرب العالمية الثانية. في قلة من الدول، من بينها الكويت، فإن النساء بقوا غير مؤهلين من الناحية الدستورية، وأما في السعودية فإن حقوق النساء مازالت غير مؤهلة لأدنى من ذلك بكثير، بما في ذلك الحقوق المدنية. الاقليات هي الاخرى عانت ايضاً من التمييز حتى وقت قريب. إن سكان الاسكيمو أو الانوت الكنديون (Inuit) قد جرى منحهم حقاً دستورياً عام ١٩٥٠، والأبوريجنز (Aborigines) كانوا غير قادرين على التصويت في إنتخابات وايتفيللا (Whitefella)) في استراليا حتى عام ١٩٦٢. في جنوب اميركا، فإن الضرائب والأمية جرى استغلالها لإنكار حق السود الجنوبيين في التصويت حتى منتصف الستينيات.

إن المصادقة الدولية لا تضمن الاقبال التام على الانتخابات، خذ في نظر الاعتبار الولايات المتحدة كمثال: في الانتخابات الرئاسية فإن واحداً من إثنين من الاميركيين المؤهلين عمرياً للتصويت يشاركون في الاقتراع. وفي عام ١٩٩٦، فإن الاقبال هبط الى ما دون الخمسين بالمئة، ليعبج شرعية الفائز فيها. إن الاقبال يحظى بالاحترام بين أولئك الذين سجلوا في عملية التصويت، إن المشكلة تكمن في اقناع الاميركيين بالتسجيل على الاطلاق. يعتقد ليجفارت (Lijphart, 1997) بأن على الولايات المتحدة أن تتبنى نظاماً تصويتياً الزامياً (كما في استراليا وايطاليا من بين دول أخرى)، كوسيلة لاحتواء هذه المشكلة وحلها. على أية حال، فإن النقطة موضع النقاش هي ما اذا كان نظام التصويت الازلامي هو مساهمة ل/ أو إنكار أو رفض للديمقراطية. الى جانب الولايات المتحدة، فإن معظم البلدان الغربية تحقق مستوى من الاقبال في الانتخابات الوطنية يتجاوز ٧٥ بالمئة.

إنتخاب المجالس

إن أكثر الخلاف حول الانظمة الانتخابية يتمركز على القوانين التي عن طريقها يتم تحويل الاصوات الى مقاعد، وان مثل هذه القوانين هي مهمة بالقدر الذي هي تقنية. إن نفس مجموعة الاصوات يمكن أن تتطافر بطرق مختلفة لخلق نتائج متقابلة. وعليه، فإن الانظمة الانتخابية تمثل العمليات الداخلية للديمقراطية، وهي نقطة ذات أهمية خاصة في الانظمة البرلمانية حيث تقرر انتخابات المجالس التشكيل الحزبي للحكومة. إن التوافقات السياسية قد أنجبت بعض الانظمة البارزة. إن الطريقة الهنغارية، كما يزعم، معقدة حيث لا أحد حتى الان يدرك كل تعقيداتها.

إن الحديث يدور هنا حول المائز الرئيسي بين التمثيل المتناسب أو المحاصصي وغير المتناسب، فالانظمة غير المحاصصية هي الأسهل، وهي قائمة على الفكرة القديمة لانتخاب شخص أو أناس لتمثيل إقليم محدد. ليست هناك محاولات لمنح الاحزاب نسباً من حصة الاصوات التي يحصلوا عليه، لأن (الفائز يجني جميع الاصوات).

أما الانظمة غير التناسبية او غير المحاصصية فإنها تأخذ أحد شكلين أو صيغتين: التعددية أو الاغلبية. في الانظمة التعددية (وقد يطلق عليها اسم آخر وهو الاول - السابق - المنصب (first-past-the-post)، فإن المرشح الفائز هو ببساطة الشخص الذي يحصل على معظم الاصوات في مقاطعة، أو دائرة انتخابية محددة. إن تعددية الاصوات تكفي، والاغلبية غير ضرورية. برغم بساطته، فإن نظام التعددية هو نادر وبات أكثر ندرة، وهو قائم الآن

أقبلوه وأريحوه جزاكم الله خيراً

فيصل الزامل

ونعلم أن وجوهكم ستبقى الى أن يختارها الله بالطريقة التي يراها!
فجلاً ما نأمله، تسيير شؤون الدولة ضمن الحدود الدنيا، بحيث تكون العائلة المالكة قادرة على اتخاذ قرار مشترك! بدل أن تترك البلاد كالدابة التي تهيم على وجه الأرض (مأمورة - حسب التعبير الشعبي). ما نأمله هو أن ينتهي التسيير، وتسير شؤون المواطنين - الضرورية منها على الأقل - بدل أن تصبح المملكة (حارة كل من يبدو إلو).

★ ★ ★

لكل هذا: نقول أريحونا وأريحوا خادم الحرمين الشريفين من أعباء الحكم!
بالأمس أخذ مدفوعاً بالقوة على الكرسي المتحرك الى منى ليشرف على الحجيج، في حين أنه غير قادر على الإشراف على نفسه، ولم يكن يعلم أي أرض يطاء ولأي غاية يجرجر!
أمضى ساعتين، حسب بعض المصادر، على أمل العودة الى جدة، ولكن سيارته عادت فارغة الى القصر.
لقد تعرض الملك لانتكاسة صحيّة شديدة، كادت أن تودي به.
ولحراجه الوضع طُلب من أبنائه القدوم الى جدة لمتابعة حالته الخطيرة.
حتى عبد العزيز المدلل، ونائب رئيس الاستخبارات سعود، جاء بالطائرة من بيروت على عجل، قاطعين بذلك (حجهم) اللبناني!
وفجأة عاد الملك الذي تعرض لغيبوبة مؤقتة الى الحياة!

فعادت الطيور الى لبنان!
وشد سلطان رحاله (الى الخارج في رحلة خاصة - كما تقول وسائل الإعلام).. تتبعه الإشاعات المتعددة هو الآخر حول قضايا شتى ومن بينها صحته وعودة السرطان الى أمعائه التي يقطعها مقص الطبيب بين الفينة والأخرى.
الرحلة الخاصة كانت باتجاه أغادير في المغرب، ولا أحد يعلم الى متى تنتهي.
لقد تركت البلاد بأيدي أمينة، وليس هناك من يد أو رجل تعلقو به وزير الداخلية، عفواً الملك غير المتوج ناييف بن عبد العزيز.

رأفة به، فقد تجاوز الـ ٨٦ عاماً.
رأفة به، فهو غير قادر على الكلام ولا على الحراك. إن لم يكن كذلك، فرأفة بنا، وبالدولة، وبالمجتمع.. أن تحيلوه الى التقاعد، وتجعلوه يمضي أيامه الأخيرة بسلام.
من أجل سمعة الدولة، التي يستقبل باسمها الوزراء والدبلوماسيين، في صور بلهاء تعرضها الشاشة السعودية.
ومن أجل أداء أفضل للدولة، ومركزة القرار وصناعته، بدل أن تنتيه بلا ولي ولا عقل مدبر ولا مرجع لها سوى ملوك الطوائف.

أقبلوا خادم الحرمين الشريفين من كرسي الملك!
فاستخدامه في الصراع الداخلي، وتحميله ما لا يحتمل من استقبال وتوديع، وجرجرة من مجلس الوزراء الى قصر الحكم، لا يخدم أحداً.
الرجل - أطال الله عمره - أصبح منذ زمن فاقداً للأهلية، ولا يوجد مبرر لبقائه يوماً واحداً في السلطة. العجز.. الخرف.. المرض، كلها مبررات شرعية تبطل سلطانه وحكمه، وتدفع به الى التقاعد.
أما استخدامه في الصراع السياسي بين الأجنحة فمضية لا تستطيع البلاد أن تستمر فيها، ولا يمكن للبلاد أن يستقيم حالها برووس متشاجرة، وبواجهات لا تحل ولا تربط تستخدم لخدمة هذا التوجه أو ذاك.
حفاظاً على ماء وجوهكم، من النكات الساخرة المصنعة شعبياً، وحفاظاً على مقام (الملك - والملك).
أحيلوه على التقاعد - يرحمنا ويرحمكم الله - وأنهوا المهزلة.

★ ★ ★

لا نريد أن نتحدث عن دماء جديدة تحل محل دماء خادم الحرمين!
ولا نقول بأن وجوهاً جديدة ستأخذ مكان المتصارعين اليوم على إدارة الدولة.
فدماء صاحب الـ ٨٦ عاماً (الملك من مواليد عام ١٣٢٩هـ)، لا تختلف عن دماء أخيه ولي العهد ذي الـ ٨٤ عاماً، ولا سلطان وزير الدفاع ذي الـ ٨٢ عاماً، كما لا تختلف عن دماء الشاب وزير الداخلية ذي الـ ٧٧ عاماً!
نعلم أن دماءكم لا تجدد الدولة!

مرافئ